

فصل الضفة عن القطاع:

مأزق تفاوضي

أم خيار إسرائيلي استراتيجي!؟

د. علي الجرباوي

أستاذ العلوم السياسية

جامعة بيرزيت

327.095694

J61f

c. 2

١٩٩٩

منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين

فصل الضفة عن القطاع:

مأزق تفاوضي أم خيار إسرائيلي استراتيجي!؟

د. علي الجرباوي

أستاذ العلوم السياسية

جامعة بيرزيت

آذار 1999

منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين هو برنامج لدعم وتشجيع أبحاث مميزة في مجالات السياسات الاجتماعية والاقتصادية ذات صلة باهتمامات واحتياجات صانعي القرار وطرح موضوعات في هذا المجال وتنظيم ندوات حولها، يشرف عليه ويوجه أعماله لجنة توجيهية أعضاؤها متطوعون يولون أهداف المنتدى اهتماما خاصا، وهم:

جميل هلال، حسن أبو لبدة، عزت عبد الهادي، ليزا تراكي، مجدي المالكي، مصطفى البرغوثي، نبيل قسيس، غانية ملحيس.

يدعم المنتدى مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) ومؤسسة فورد. ويقوم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بمهام سكرتاريا المنتدى.

الإنتاج

التحرير اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة
التنسيق الفني: ليلى عبد الله

حقوق الطبع والنشر محفوظة

© 1999 منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين
بواسطة: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-298-7053/4
فاكس: +972-2-298-7055
بريد الكتروني: MAS@planet.edu
للاستفسار: الاتصال مع منسق المنتدى على العنوان المبين اعلاه.

فصل الضفة عن القطاع: مأزق تفاوضي أم خيار إسرائيلي استراتيجي؟!!

تأليف: علي الجرباوي: أستاذ العلوم السياسية - جامعة بيرزيت.

منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين
بواسطة: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

أذار 1999

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (المنتدى)

شكر وعرّفان

يتقدم الباحث بالشكر والعرّفان لكل من ساهم في إتمام هذه الدراسة من مؤسسات وأفراد، وبخاصة المقيمين الذين راجعوا الدراسة وأيدو ملاحظاتهم عليها، وللدكتور سعيد زيداني الذي عقب على الدراسة في الندوة التي عقدت لمناقشتها.

كما يتقدم الباحث بشكر خاص لـ "منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين" الذي مول ورعى هذه الدراسة، وبخاصة الأستاذ ياسر شلبي، منسق أعمال المنتدى.

تقديم

لقد حرص "منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين"، منذ تأسيسه، على دعم دراسات متميزة في مجالات مختلفة، تهدف لرسم سياسات فلسطينية مستقبلية، وهذه الدراسة هي الثالثة التي يمولها وينشرها المنتدى.

تأتي هذه الدراسة في مرحلة صعبة من مفاوضات التسوية السلمية، فهي تأتي قبل انتهاء المرحلة الانتقالية المقررة في اتفاقية أوسلو بفترة وجيزة، وبشكل أدق قبل 4 أيار 1999، الموعد الذي حددته السلطة الوطنية الفلسطينية لإعلان الدولة الفلسطينية.

وتعود أهمية الدراسة لكونها تعالج موضوعا حيويا في واقع المجتمع الفلسطيني، وتقدم تصورا عن الفصل القسري بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تكتسب أهمية أكبر لما تقدمه من مقترحات لإعادة اللحمة للمنطقتين بتعزيز الوصل الجغرافي لهما وليس الوصل السكاني فقط.

يتناول المؤلف موضوع الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر التسلسل الزمني، حيث عرض خلفية تاريخية عن الفصل، ومن ثم تتطرق للفترة التي سبقت اتفاق أوسلو، وعالج، بشكل موسع، مظاهر الفصل بعد هذا الاتفاق، والآثار المترتبة على عملية الفصل في المجالات المتعددة، السياسية-الإدارية، والحياة الاجتماعية والثقافية، والمجال الاقتصادي.

وبعلاج المؤلف الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة منطلقا من سيناريو محدد، يبينه على أن الجانب الإسرائيلي يتعامل مع الفصل بين المنطقتين كخيار استراتيجي، وعلى أنه لا يعود لأسباب أمنية، في الغالب، وإنما لأسباب سياسية، مستندا بذلك على وثائق وتصريحات وسياسات إجرائية إسرائيلية.

ويأخذ المؤلف على الجانب الفلسطيني تركيزه على ظاهرة الإغلاق للضفة الغربية وقطاع غزة عن إسرائيل، وبالمقابل إهمال التركيز على ظاهرة الفصل بين الضفة والقطاع، الأمر الذي عكس نفسه على الأداء الفلسطيني في هذا المجال.

كما انعكس التركيز على ظاهرة الإغلاق على حساب التركيز على ظاهرة الفصل على البيانات التي توفرها وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في المجال الاقتصادي، حيث يركز الجانب الفلسطيني على مدى الأضرار التي يلحقها الإغلاق بالاقتصاد الفلسطيني، في حين لا يعير انتباهها للأضرار الاقتصادية الناجمة عن إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة عن بعضهما البعض. ولم يستطع المؤلف، نتيجة لمحدودية البيانات المتوفرة في هذا المجال، الاستفاضة في تحليل الآثار الاقتصادية للفصل بين المنطقتين، في حين قدم تحليلاً وافياً عن الآثار الاجتماعية والثقافية والآثار السياسية - الإدارية.

وتطرق المؤلف لإعلان الدولة الفلسطينية، وأكد في هذا المجال على أهمية الإعداد الكافي للقيام بهذه الخطوة. فإعلان الدولة، بحد ذاته، ليس هو المطلوب، بقدر ما هو مطلوب من تجسيد لهذه الدولة على أرض الواقع.

ولا يسعنا في "منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين" إلا أن نتقدم بالشكر للباحث على هذا الجهد القيم، آمليين أن تسهم هذه الدراسة في تطوير رؤية فلسطينية واضحة لإعادة وصل الضفة الغربية وقطاع غزة سكانياً وجغرافياً، وأن تلقى الاهتمام اللازم لدى المسؤولين الفلسطينيين وصناع القرار الفلسطيني.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) ومؤسسة فورد على تمويلهم ودعمهم لأعمال "المنتدى".

ياسر شلبي
منسق المنتدى

المحتويات

1	خلفية
8	الأرض المحتلة بين "الدمج" و "الفصل"
28	عملية السلام والفصل الجغرافي بين الضفة والقطاع
49	الآثار المترتبة عن عملية "الفصل"
76	الأسباب الإسرائيلية الكامنة وراء فصل الضفة عن القطاع
91	الاستخلاص

خلفية

لعلها من قبيل المفارقة، وليس بالضرورة من قبيل المصادفة، أن تأتي نبوءة الباحث الإسرائيلي في الشؤون الفلسطينية، ميرون بنفستي، التي أعلن فيها، بكل ثقة، عن ثبات واستقرار وديمومة حكم إسرائيل لكل فلسطين الانتدابية في ذات عام الذي شهدت نهايته اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي قلبت مسلمات كثيرة في مجال الصراع الفلسطيني/العربي - الإسرائيلي. فالتاريخ، مع أهمية وضرة التعلم من سياقاته، والاستفادة من عبره ودروسه، لا يسير وفق نواميس ثابتة وقوانين قاطعة طالما بقي صراع يدور بين البشر. فديناميات الصراع المتغيرة تحمل في ثناياها احتمالات مستقبلية مفتوحة دائماً على مصراعها، والنتائج تتحدد في كل مرحلة من المراحل بناءً على القدرات الذاتية المختلفة على تطويع الظروف الموضوعية الموجودة والمتوفرة.

أصدر بنفستي، في العام 1987، تقريره الرابع في سلسلة تقاريره المشهورة التي صدرت خلال عقد الثمانينات وعالجت وضع الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحت عنوان "جمهورية إسرائيل الثانية" يذكر بنفستي في ذلك التقرير:

"قامت جمهورية إسرائيل الثانية على أرض إسرائيل في اليوم السابع لحرب الأيام الستة، وبدأت نظم هذه الجمهورية السياسية والمجتمعية والاقتصادية والإدارية تتشكل تدريجياً حتى بلغت الثبات الآن، بعد مرور عشرين عاماً. تحكم حكومة هذه الجمهورية كل فلسطين الانتدابية، وتحتكر كل مصادر القوة القسرية الحكومية في كل المنطقة الخاضعة لها. أما التفريق بين المنطقة التي تقوم عليها إسرائيل، أصلاً، وبين المنطقة التي تحكمها بإدارة عسكرية فقد فقد معناه منذ أمد بعيد.

ولكل المقاصد والغايات تتصرف جمهورية إسرائيل الثانية كصاحبة سيادة على مجمل المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن، تُغَيِّر القانون وفقاً لرغبتها، وتخلق حقائق دائمة"¹.

ويسترسل مُعد التقرير في تحليله ليصل بشكل سلس إلى بيت القصيد، فيطلق حكماً قاطعاً يؤكد فيه:

" إن الوجود الفعلي لجمهورية إسرائيل الثانية ليس في خطر. فالتنبؤات السوداوية بتفسيخ هذه الجمهورية من الداخل نتيجة لصراع طائفي، أو توازن ديمغرافي، أو المقاومة العربية، غير محتملة الوقوع. فتوازن القوى بين الفئتين اليهودية والعربية هو في صالح اليهود بشكل حاسم، والهوة بين قوة الجانبين آخذة في الاتساع. وتكفل المصادر التي تحت تصرف الحكومة ودقة تعقيد نظامها التديمي تحطيم أية محاولة لتهديد النظام"².

لا يوجد خلاف مع بنفستى على قيام "جمهورية إسرائيل الثانية" وعلى موعد قيامها. فهذه "الجمهورية" قامت إثر انتصار إسرائيل في حرب العام 1967 على كامل الأرض الفلسطينية عن طريق التوسع باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافةً إلى احتلال أراض عربية أخرى. ولكن الخلاف معه يتمحور حول استقرارية هذه "الجمهورية" وديمومتها. فالنبوءة التي أطلقها لم تستقر أو تثبت، بل على العكس فإن التطورات اللاحقة لها أثبتت خطأها. ولكن هذه التطورات لم تُغيِّر الكثير من المعتقدات والإنطباعات، بل بقي التوجه الإسرائيلي-الصهيوني العام يميل إلى الاقتناع باستقرارية

¹ Meron Benvenisti, 1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Development in the West Bank (Jerusalem: The Jerusalem Post, 1987), p.70

² المصدر السابق نفسه ، ص 72.

"جمهورية إسرائيل الثانية" وديمومتها. ولذلك يستمر الصراع مستتراً حتى باتفاقيات سلام. وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على إقامة هذه "الجمهورية"، ما تزال إسرائيل تحاول، من خلال توظيف مختلف الوسائل، تثبيت وجودها وضمان استقرارية هذا الوجود في فلسطين. ولكن المحاولات الإسرائيلية الدؤوبة والمستمرة لتحقيق ذلك تواجه عائقاً موضوعياً أساسياً يتمثل في أن إقامة "جمهورية إسرائيل الثانية" رافقها وضع المرتكز الأساسي لإقامة "جمهورية فلسطين الأولى" في فلسطين. فالعام 1967 الذي شهد أهم انتصارات آلة الحرب العسكرية الإسرائيلية أطاح بالحلم الصهيوني الكلاسيكي القاضي بإقامة الدولة العبرية على كامل

التراب الفلسطيني. فهذا الحلم ارتكز أساساً على أن فلسطين بلاد فارغة ليست مأهولة وعامرة بشعبها، تنتظر قدوم المهاجرين المستعمرين للاستيطان فيها. ومع أن الحركة الصهيونية استطاعت العام 1948 طرد معظم الشعب الفلسطيني من المنطقة المحتلة من فلسطين، إلا أن إسرائيل فشلت في حرب العام 1967 تكرر ذلك. وبقي معظم فلسطيني الضفة وقطاع غزة على أرضهم. ومنذ ذلك الحين وإسرائيل تحاول إيجاد مواءمات للتعامل مع هذه الحقيقة الثابتة، حتى وصل بها الأمر في نهاية المطاف إلى الاعتراف بالشعب الفلسطيني وعقد اتفاق مرحلي مع منظمة التحرير الفلسطينية أدى إلى إقامة سلطة وطنية فلسطينية في فلسطين. لكن، برغم هذا الاتفاق، بقيت إسرائيل تحاول تطويع الوجود الفلسطيني المفروض عليها عنوة بطريقة تجعل من الممكن الاحتفاظ بأقصى ما يمكن من مضمون مُعدّلٍ عن الحلم الصهيوني الكلاسيكي المفقود في العام 1967.

تمحور الحلم الصهيوني الكلاسيكي المتجسد في الحركة الصهيونية السياسية التي تزعمها ثيودور هيرتسل أواخر القرن الماضي حول فكرة إقامة دولة يهودية نقية العرق، لتكفل جميع ما أطلق الصهاينة عليه "الأمة اليهودية" من "الشتات"، وتضمن لها الخلاص من اضطهاد "الأغيار". وعندما انعقد المؤتمر الصهيوني الأول بزعامة هيرتسل في بازل العام 1897، وقع اختيار الحركة الصهيونية، لأسباب حُدثت بأنها دينية وتاريخية، على

فلسطين لتكون موقع إقامة الدولة - الحلم. وهكذا، تحدّد الحلم الصهيوني الكلاسيكي، منذ ذلك الحين، بفكرة إقامة دولة يهودية نقيّة العرق في فلسطين³. ولتسويغ الفكرة، بدأت الحركة الصهيونية تطرح دعواها الأسطورية بأن فلسطين هي "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وكثّف الصهاينة منذ مطلع القرن الحالي جهودهم لتحويل هذا الإدعاء إلى واقع عن طريق تهجير اليهود إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها من جهة، وتهجير الفلسطينيين منها والاستيلاء على أراضيهم فيها من جهة أخرى⁴.

مع أن الجهود الصهيونية المكثفة والمدعومة بالجهد البريطاني الفعّال خلال فترة الانتداب لم تُسفر حتى العام 1947 عن أكثر من زيادة نسبة اليهود إلى 31.5% من إجمالي تعداد السكان والاستحواذ على 6.5% من أراضي البلاد، فإن قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في 1947/11/29 جاء ليكافئ الحركة الصهيونية بأعظم بكثير مما توقعت، فقد

منح القرار الأقلية اليهودية التي أوجدت نفسها قسراً رغم المعارضة الشديدة لمواطني البلاد، حق إقامة دولة خاصة على 56% من مساحة فلسطين.

مثلّ صدور قرار التقسيم علامة فارقة في تاريخ مسيرة الحلم الصهيوني. فقد كان أول اعتراف دولي عام بشرعية إقامة دولة يهودية في فلسطين. لذلك سارعت الحركة الصهيونية بالموافقة عليه، وشرعت على الفور لتهيئة الظروف المناسبة ليس لتحقيق الجزء من الحلم المتضمن في قرار التقسيم فحسب، وإنما لتحقيق الحلم الصهيوني بالكامل. فقد كانت الحركة الصهيونية ما زالت تُصنّر على تحويل كامل فلسطين إلى دولة يهودية نقيّة.

³ راجع: صبري جريس، تاريخ الصهيونية، الجزء الأول 1862 - 1917 (القدس، 1987)؟ ص 154 - 158.

⁴ للإطلاع على مجريات هذه المرحلة راجع: إلياس صنبر، فلسطين 1948: التغيير، تعريب كاظم جهاد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987).

وعملاً بمبدأ "أرض أكثر وعرب أقل"⁵ انهمك الصهاينة في تنفيذ مخططهم الرامي إلى إفراغ الأرض من أهلها والاستيلاء عليها، وتمكنوا، باستخدام شتى الوسائل، من طرد ما ينوف عن 800 ألف مواطن فلسطيني من أرضهم، وأقاموا بعد ذلك دولة إسرائيل على ما يقرب من 80% من إجمالي مساحة فلسطين. وبإقامة "جمهورية إسرائيل الأولى" في 15/5/1948 تحولّ الحلم الصهيوني إلى واقع، ولكن غير مكتمل.

ونظراً لأن فلسطين كانت مكتظة بمواطنيها الفلسطينيين، فإن "جمهورية إسرائيل الأولى" كانت أقصى ما يمكن أن يستخرج الحلم من الواقع. فمع طرد المواطنين الفلسطينيين بالترهيب والاستيلاء على الأرض بالإكراه والقوة بقي حوالي 156 ألف فلسطيني على أرضهم داخل هذه "الجمهورية"، مشكّلين حوالي 19% من مجموع سكانها، وبقي ما يقرب من 20% من مساحة فلسطين خارج نطاق الدولة العبرية. ومع أن بقاء أقلية عربية صغيرة ومُتَّكَم بها داخل إسرائيل لم يكن يتعارض مع أسس الحركة الصهيونية التي احتاجت إلى "سقائين وحطّابين"، إلا أن القيادة الصهيونية ما فتئت في الفترة بين عامي 1948 و 1967 من البحث عن خطط متعاقبة لتقليص الوجود الفلسطيني داخل الدولة العبرية⁶. فنقاء عرق الدولة كان أساسياً في الفكر الصهيوني، ولو تمكّنت الحركة الصهيونية من تحقيق تغييب كامل للشعب الفلسطيني منذ البداية لكان ذلك بالنسبة لها يشكل الإنجاز الأعظم.

برغم مقارنة ما حقّته الحركة الصهيونية في العام 1948 من الحلم الصهيوني، إلا أن العقلية التوسعية بقيت تسيطر على إسرائيل منذ إقامتها. وقد سنحت لها الفرصة المواتية في العام 1967، فقامت باحتلال بقية فلسطين، إضافة إلى أراضٍ عربية أخرى. وجاء الانتصار الحربي العسكري الإسرائيلي سريعاً وياهاراً، لدرجة أن التسمية الإسرائيلية

⁵ عنوان كتاب يبحث في حيثيات هذه المقولة. راجع: نور الدين مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).

⁶ راجع المصدر السابق.

للحرب كانت "حرب الأيام الستة". ولأن هذه الحرب كانت خاطفة، لم تتمكن الدولة العبرية من استغلال ظروفها لتفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من مواطنيها الفلسطينيين. ومع أن أكثر من 200 ألف مواطن فلسطيني وجدوا أنفسهم شرقي نهر الأردن جراء تلك الحرب، إلا أن الضفة والقطاع بقيت مناطق مكتظة بمواطنيها الفلسطينيين⁷. وأصبحت "جمهورية إسرائيل الثانية" التي ضمت الدولة العبرية والمناطق الفلسطينية التي احتلتها العام 1967، دولة ثنائية القومية في طور التكوين. ولما كان ذلك يتعارض مع الفكر والحلم الصهيونيين، أسرع بن غوريون صاحب التاريخ المشهود له في تفريغ فلسطين من أهلها بالمطالبة بضرورة الإسراع في تخلي الدولة العبرية عن الضفة والقطاع مقابل تحقيق سلام مع العرب، وذلك لقلقه وتخوفه من فقدان الطابع اليهودي للدولة العبرية، وخسارة نقاء العرق الذي تقوم عليه الأيديولوجية الصهيونية. أما البروفيسور يشعياهو ليويفيتش فقد أطلق في أعقاب حرب العام 1967 نبوءة مبكرة ومغايرة لنبوءة ميرون بنفستسي التي أتت بعد عشرين عاماً. ففي معرض الحث على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967، توقع ليويفيتش:

"خلال فترة زمنية قصيرة لن يكون في دولة إسرائيل عامل يهودي ولا مزارع يهودي. سيصبح العرب هم الشعب عامل، بينما سيصبح اليهود مديرين ومفتشين وموظفين ورجال شرطة. فالدولة التي تتسلط على شعب آخر من مليوني نسمة ستصبح بالقوة دولة مخابرات (شين - بيت) مع كل ما في ذلك من أبعاد ومخاطر على التربية والثقافة وحرية الرأي والتعبير والتفكير والنظام الديمقراطي. وستدب فيها كل أسباب الفساد التي تسود

⁷ يُظهر تعداد السكان الذي جرى بعد حرب 1967 بأن عدد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية كان 664500 مواطن أما عدد المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة في العام 1967 فكان 354 ألف مواطن.

الأنظمة الكولونيالية. وعندئذٍ ستضطر السلطة فيها إلى الانشغال
بقمع حركات التحرر العربية، وسيصيب جيش الدفاع الإسرائيلي
التحلل والعفن بتحوّله إلى جيش احتلال وتحويل قاداته إلى حكام
عسكريين»⁸.

على الرغم من مطالبة بن غوريون ونبوءة لبيوفيتش، فاق إغراء احتلال الضفة
والقطاع عند القيادة الإسرائيلية كان مصدر القلق والتخوف على مستقبل الدولة العبرية. ومع
نشوء "جمهورية إسرائيل الثانية" بفعل حرب العام 1967 تحولت "جمهورية إسرائيل
الأولى" من دولة مغتصبة للأرض والحق الفلسطينيين إلى دولة مغتصبة وكولونيالية أيضاً.
وبفعل ذلك بدأ فصل جديد في محاولة الحركة الصهيونية احتواء "خطر" الشعب الفلسطيني،
صاحب الحق والأرض في فلسطين.

⁸ ورد نصّ هذه النبوءة في صحيفة القدس، (1998/2/12).

الأرض المحتلة بين "الدمج" و "الفصل"

عدا عن منطقة القدس، اتبعت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967 وحتى توقيع "إعلان المبادئ" الفلسطيني - الإسرائيلي عام 1993 سياسة الدمج وليس الضمّ لهذه المناطق، فمن ناحية، أرادت الحركة الصهيونية التوسع أفقياً في الأرض الفلسطينية والعربية تحقيقاً للحلم الصهيوني بإقامة الدولة العبرية في "أرض إسرائيل". ولكن من ناحية أخرى، بقي الهاجس الرئيسي لهذه الحركة يتمثل بضرورة عدم إضافة "غير اليهود" للدولة العبرية حرصاً على ضمان بقائها دولة يهودية لليهود العالم. فإسرائيل كما أعلن وزير خارجيتها أبا إيبين في حزيران العام 1968، "هي دولة أيديولوجية؛ فهي لا توجد لتعيش فحسب، بل هي موجودة من فكرة. وهي موجودة لتؤسس هذه الفكرة وتحققها - تأسيس كيان ذي سيادة يحدّد الشعب اليهودي شكله الأيديولوجي والروحي والمدني والفكري"⁹.

بعد أقل من شهر على الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع العام 1967، وبالتحديد في 27 حزيران من ذلك العام، قامت إسرائيل بسلخ مناطق واسعة حول مدينة القدس الغربية عن الضفة الغربية، وأعلنت، عبر قرار من الكنيست الإسرائيلي بسط سلطة القانون والقضاء الإسرائيليين على المدينة الموسعة، الأمر الذي عنى ضمّ المدينة المقدسة وضواحيها لإسرائيل على اعتبار أنها "العاصمة الأبدية" للدولة العبرية. أما بالنسبة لبقية الضفة الغربية من جهة، وقطاع غزة من جهة أخرى، فقد احتُفظ بهما منطقتين منفصلتين تحت السيطرة الإسرائيلية. وبالنسبة لبقية الضفة الغربية فقد وُضعت تحت إمرة قيادة المنطقة العسكرية الوسطى الإسرائيلية، يُشرف عليها حاكم إسرائيلي عسكري عام. أما قطاع غزة فقد أُتبع لقيادة

⁹ Jerusalem Post, June 21, 1968.

المنطقة العسكرية الجنوبية الإسرائيلية، ونُصّب عليه حاكم عسكري إسرائيلي عام. وبالتالي، أصبحت الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967 مقسّمة إسرائيليّاً إلى ثلاث مناطق منفصلة من الناحيتين القانونية والإدارية.

لم تكن إسرائيل معنيّة بتطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية بعد سلخ مدينة "القدس الموسّعة" عنها، أو على قطاع غزة، فهذا التطبيق كان سيعني الضمّ الرسمي لهاتين المنطقتين ومنح المواطنين الفلسطينيين فيهما نفس الحقوق التي يتمتع بها الإسرائيليون، الأمر الذي كان سيزيد من عقبات تحقيق المخطط الصهيوني¹⁰، بل كانت إسرائيل، على النقيض، معنيّة باستخدام انتقائي لمجموعة من المصادر القانونية المُطوّعة تستطيع من خلالها أن تحافظ على الأمن، وأن تستولي على أكبر مساحة من الأرض مع السيطرة على مصادر المياه، وتُكبّل، من خلال هذه "القوانين"، حرية المواطنين الفلسطينيين، وتسهّل عملية ترحيلهم، وتكرّس التبعية الاقتصادية للأرض المحتلة وتمنع تطوير بنيتها التحتية بشكل يحول دون تطوير إمكانية انفصال هذه المناطق المحتلة عنها، وإقامة دولة فلسطينية في المستقبل¹¹.

كانت القيادة الإسرائيلية، ممثّلة بموشي ديّان، وزير الدفاع المكلف بشؤون الأرض الفلسطينية المحتلة، ومهندس السياسة الإسرائيلية تجاهها على مدى سبع سنوات بعد الاحتلال، تريد ضمان استمرار السيطرة الإسرائيلية على الضفة والقطاع، دون أن تتحمل عبء ضمّهما بالكثافة السكانية الموجودة بهما. وقد أوضح ديّان العام 1972 "أن تعايش الإسرائيليين والعرب غير ممكن إلّا في ظل حماية الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي،

¹⁰ اقترح موشية ديّان في العام 1970 تكوين لجنة حكومية إسرائيلية لدراسة سبل استبدال القوانين الأردنية المعمول بها في الضفة الغربية بقوانين إسرائيلية، إلّا أنه عاد وسحب اقتراحه بعد شهر من الزمن.

¹¹ راجع بهذا الصدد: رجا شحادة وجونثان كُتاب، **الضفة الغربية وحكم القانون**، ترجمة وديع خوري (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1982)

ولا يمكن أن يحيى العرب حياة طبيعية إلا تحت سلطتها ... على إسرائيل أن تصغي إلى آراء العرب، وتُلبّي ما يطلبون بقدر ما تستطيع ... لكن علينا قبل كل شيء أن نثابر على تحقيق رؤيتنا الخاصة¹².

تمتّلت رؤية ديان الخاصة بوضعية الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967 بضرورة فرض "العيش معاً" كأمر واقع على الفلسطينيين¹³. وتمّ ترجمة هذه الرؤية باتّباع سياسة قامت على ركائز كانت تبدو، عن بعد، مفتتة ومتعارضة، ولكنها كانت بالفعل تقوم على أسس منهجية متكاملة ومترابطة. وأول ركائز هذه السياسة كان حصر التواجد الفلسطيني داخل الأرض المحتلة عن طريق منع التمدّد الأفقي للتجمعات السكانية الفلسطينية فيها، خاصةً في الضفة الغربية، والاستيلاء بالمقابل على بقية الأرض، وتشجيع الاستيطان اليهودي فيها. وقامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتوظيف وسائل شتى في عملية الحصر الفلسطيني، وفرض التمدد الإسرائيلي داخل الأرض المحتلة، وذلك من منطلق أن حدود دولة إسرائيل تُفرض فرضاً على أرض الواقع، وتُرسّم في نهاية المطاف كخطوط تصل بين النقاط الاستيطانية اليهودية¹⁴. أما ثاني الركائز فتتملّ بتفريغ الأرض المحتلة من أكبر عدد ممكن من مواطنيها الفلسطينيين. وقد اتبعت إسرائيل في سبيل تحقيق ذلك عدّة وسائل مركّبة كان في محورها الإبقاء على سياسة "الجسور المفتوحة" التي أوجدها ديان واستُخدمت عبر السنين معابر لنزيف

¹² الاقتباس من: جيفري أورنسون، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)؟ ص 38 - 39.

¹³ راجع سياسة ديان في المصدر السابق، ص 37 - 50.

¹⁴ حول هذه المسألة راجع: علي الجرباوي، "العرب في الأرض المحتلة وتحديات الاحتلال"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الأول (1986)، ص 184 - 190.

بشري فلسطيني مستمر يغادر الأرض المحتلة ولا يعود إليها¹⁵. وكانت ثالث ركائز سياسة ديان المسماة "العيش معاً" اعتبار جميع الفلسطينيين الموجودين في المناطق التي احتلت العام 1967 مواطنين أردنيين غير مقيمين في منطقة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية (مع أن مواطني قطاع غزة

لم يكونوا أردنيين قبل العام 1967)¹⁶. وعلى هذا الأساس اعتبرت إسرائيل جميع هؤلاء الفلسطينيين سكاناً لا يملكون حق المواطنة الأصلية في الأرض المحتلة. ومن هذا المنطلق الأعوج كان يمكن لإسرائيل تبرير سياسة نزع الملكية عن الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم، وسياسة الإبعاد القسري التي اتبعتها مع العديد منهم.

أما رابع الركائز، فكان يأتي استكمالاً للثلاث الأولى، ويتمثل بمحاولة فرض ديمومة الاحتلال عن طريق محاولة إخفاء سمته، وإضفاء نوع من الحياة الطبيعية داخل الأرض المحتلة. فعن طريق التفريق بين الناشطين في مقاومة الاحتلال، و "الوادعين من السكان" اتبعت إسرائيل في معاملتها لمواطني الأرض المحتلة سياسة مزدوجة. فمن جهة، كانت الدولة العبرية شديدة البأس والحزم في ملاحقة وعقاب الفلسطينيين الذين قاوموا احتلالها. ومن جهة أخرى، تبنت إسرائيل، بالنسبة لبقية المواطنين الفلسطينيين، سياسة تسهيلات حاولت من خلالها أن توجد منافذ لتسريب الضغط الناجم عن الاحتلال. وقام أهم هذه التسهيلات، التي كان ديان مهندسها، على مبدأ عدم حصر حركة الفلسطينيين جغرافياً بفعل الاحتلال الإسرائيلي. فمن منطلق أن "الضغط يولد الانفجار" أبقى ديان على الجسور على نهر الأردن مفتوحة بعد أن قنن إجراءات العبور عليها. وقد أتاحت هذه الجسور إمكانية استمرار التواصل بين الأرض المحتلة والعالم العربي، خصوصاً وأن علاقات

¹⁵ عالج نور الدين مصالحة في كتابه المشار إليه أعلاه سياسات الترحيل المختلفة التي اتبعتها إسرائيل في أعقاب حرب العام 1967. ويعتبر الكتاب مرجعاً رئيسياً في المجال.

¹⁶ جيفري أورنسون، مصدر سبق ذكره، ص 39.

حميمة وعميقة ومتشابكة كانت تربط فلسطيني الضفة والقطاع مع الدول العربية، وخصوصاً مع الأردن. ولكن

لكي لا يبقى توجه هؤلاء الفلسطينيين عربياً محضاً يُشعل في النفوس جذوة المقاومة للتخلص من الاحتلال، ومن أجل تحقيق الاستفادة الاقتصادية لإسرائيل من ناحية، وللفلسطيني الأرض المحتلة من ناحية أخرى، ارتأى ديان فتح الأرض المحتلة على إسرائيل. وكان منطلق هذه السياسة يقوم على أن تحقيق الدمج بين الأرض المحتلة وإسرائيل، وبالتالي تنويع الاحتلال، يتطلّب إيجاد شبكة علاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين تقوم بالأساس على قاعدة اقتصادية - مصلحة تربط الفلسطينيين بإسرائيل عضوياً. فمن خلال إيجاد مثل هذه العلاقات، والتي لا بدّ وأن تتضمن إطلالة الفلسطينيين على إسرائيل والحياة الإسرائيلية والتأثر بها، أمن صانعو السياسة الإسرائيلية بإمكانية حدوث تحوّل إيجابي عند الفلسطينيين تجاه الدولة العبرية، خصوصاً إذا ما أدى الانفتاح إلى تحسّن الحالة الاقتصادية للفلسطينيين بشكل عام في الأرض المحتلة. والمصالحة الاقتصادية عندما تتشابك تُذيب مكان الصراعات العقائدية والسياسية. ولذلك اعتقدت إسرائيل أن السماح للفلسطينيين من الأرض المحتلة بدخولها سيؤدي، مع مرور الوقت، إلى إضعاف مقاومتهم لها، وإلى قبولهم، باستمرار، سيطرتها على الضفة والقطاع.

لهذا السبب، ومع أن الضفة والقطاع كانتا أعلنتا رسمياً منطقتين مغلقتين مباشرة عقب احتلالهما، لم تمض سوى فترة وجيزة لم تتعد بضعة أشهر حتى كان بإمكان أعداد متزايدة من فلسطيني الأرض المحتلة دخول إسرائيل بعد الحصول على تصاريح شخصية من الحكام العسكريين الإسرائيليين لمناطقهم. وصدر في الضفة الغربية بتاريخ 1967/7/2، وبعد سلسلة من الأوامر العسكرية التي صدرت في الشهر الأول للاحتلال، وتم بموجبها حظر ثم السماح بدخول الضفة الغربية، صدر في أمر عسكري حمل رقم (34)، وأمر باعتبار الضفة منطقة عسكرية مغلقة يحظر الدخول

إليها والخروج منها إلا بتصريح من القائد العسكري، وبقي الوضع على ذلك الحال حتى أصدر القائد العسكري العام للضفة تصريحاً عاماً حمل الرقم (5)، وأجاز من خلاله لفلسطينيين بالخروج منها إلى إسرائيل دون الحاجة للحصول على تصريح شخصي، وذلك ضمن شروط محددة. وكان أهم هذه الشروط عدم البقاء في إسرائيل بين الساعة الواحدة والخامسة صباحاً، وعدم نقل مكان السكن إليها، وعدم مزاوله المهنة فيها، أو العمل سوى بما يسمح به تصريح العمل الخاص والصادر عن مكاتب العمل المختصة. وفي مطلع تموز العام 1971 استتبت منطقة إيلات من التصريح العام المسموح لفلسطينيي الضفة الغربية، وأصبح الذهاب إليها منذئذٍ يحتاج إلى تصريح خاص صادر عن القائد العسكري لمنطقة طالب التصريح.

أما في قطاع غزة، فقد مرّت عملية حرية التنقل والحركة بأربع مراحل في الفترة التي أعقبت الاحتلال، ابتدأت بإغلاق عام وشامل للمنطقة. وفي 1967/7/18 سمح لفلسطينيي منطقتي مدينتي غزة وخان يونس بزيارة الضفة الغربية بموجب تصاريح شخصية صادرة عن القائدين العسكريين للمنطقتين، وفي أعقاب ذلك، وبتاريخ 1968/8/29، صدر عن القائد العسكري العام لقطاع غزة تصريح عام لسكان القطاع بالخروج من منطقة

القطاع إلى منطقة الضفة الغربية، وذلك بشكل ترانزيت عن طريق غزة - بير السبع - الخليل فقط. أما الذهاب إلى إسرائيل فقد بقي بحاجة إلى تصريح شخصي من القائد العسكري لمنطقة طالب التصريح، وذلك حتى تاريخ 1974/4/30، حين صدر تصريح عام يسمح لفلسطينيي القطاع وشمال سيناء بالدخول إليها (باستثناء إيلات) دون الحاجة إلى تصريح شخصي، وبنفس الشروط المقيّدة الواردة في التصريح العام الساري قبل فترة في الضفة الغربية. ولكن حتى هذه الشروط المقيّدة، وخاصة شرط عدم البقاء في إسرائيل بين

الساعة الواحدة والخامسة صباحاً، بدأت بالتراخي في ضوء الازدياد المضطرد في عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل¹⁷.

مع إعطاء الفلسطينيين حرية الحركة إلى إسرائيل، وفتح سوق العمل الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين، بدأت علاقة الأرض المحتلة تنمو وتتشابك باضطراد مع الدولة العبرية. وبفعل التمدد الاستيطاني الصهيوني داخل الضفة والقطاع، من جهة أخرى، بدأت الحواجز تختفي تماماً بين إسرائيل التي قامت العام 1948 والمناطق التي احتلتها العام 1967. لقد كان ديان ممعناً ومسرعاً في تحقيق سياسة الدمج التي تقوم على مبدأ "العيش معاً" تحت السيادة الإسرائيلية. ولكن فتح السوق الفلسطينية أمام المنتجات الإسرائيلية، وفتح سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية الرخيصة، مع ما أنتج ذلك من تبعات دخول مختلف الفئات الفلسطينية إلى

إسرائيل، وارتداء حالة الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، لم يبلغ هاجس القيادة الإسرائيلية المتوجسة قلقاً من مخاطر العامل الديمغرافي على الطبيعة اليهودية المستقبلية للدولة العبرية. ولذلك، انتهزت إسرائيل الفرصة الذهبية

التي أتاحتها زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس عام 1977، وما تلاها من عقد اتفاقية كامب ديفيد العام 1978 بين البلدين، لتحصيل الموافقة المصرية على مشروع "الحكم الذاتي" المطروح من قبل حكومة الليكود الإسرائيلية لحل القضية الفلسطينية¹⁸. وفي معرض تفسيره لهذا المشروع أمام الكنيست الإسرائيلي، قال موشيه ديان، وكان حينها قد أصبح

وزيراً للخارجية في حكومة بيغن اليمينية:

¹⁷ المعلومات الواردة في الفقرتين الأخيرتين مستقاة من: عمار الدويك، الحركة عبر الحواجز (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 1998) ص 3-9.

¹⁸ راجع بهذا الخصوص:

William B. Quandt, **Peace Process: American Diplomacy and the Arab Israeli Conflict Since 1967** (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1993), pp. 255 - 283.

"يقوم مشروعنا الخاص بيهودا والسامرة وقطاع غزة على أساس مزدوج: تخليص أنفسنا من الحال التي نحكم فيها أكثر من مليون شخص لا يريدون حكمنا، وينظرون إلينا نظرهم إلى محتل أجنبي: تخليص أنفسنا - لا تخليصهم - من هذه الحال التي لا نحتاج إليها ولا نريدها. إن العالم بأسره ينظر إلينا، في هذا الضوء، نظرته إلى محتل يفرض نفسه على مليون شخص لا يريدون ذلك ... وفي الوقت نفسه، ومن أجل ضمان أمن إسرائيل وعلاقتنا بوطننا الأم - أي بيهودا والسامرة ... نقترح ألا نسيطر على طريقة عيش العرب، بل ندعهم يديروا حياتهم الخاصة كما يريدون ... لكننا لا نقترح أن تكون لهم السلطة المطلقة على الأرض أو على اليهود الذي سيقومون فيها"¹⁹.

وكان إسحق شامير، وزير الخارجية الإسرائيلية في مطلع الثمانينيات، أوضح من ديان في تفسير مشروع "الحكم الذاتي". فقد صرح بأن "الحكم الذاتي لا يعني السيادة، والحكم الذاتي ... لا يعني دولة فلسطينية. وقد جننا بهذا الاقتراح لا لكي يصبح الحكم الذاتي مرحلة في طريقنا إلى الانفصال عن يهودا والسامرة وغزة، بل على العكس، فقد تقدمنا باقتراح الحكم الذاتي من أجل البقاء في هذه المناطق"²⁰ لقد كان مشروع "الحكم الذاتي" هندسة إسرائيلية تستهدف الاحتفاظ بالأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967 تحت السيطرة الإسرائيلية، والتخلص من تحمل العبء الديمغرافي الفلسطيني على مستقبل الدولة العبرية، في آن واحد.

¹⁹ مقتبس من أورنسون، مصدر سبق ذكره ، ص 100.

²⁰ المصدر السابق، ص 265.

مع أن تناقضاً في الموقف الإسرائيلي قد يترأى من عدم تقاطع مشروع "الحكم الذاتي" للفلسطينيين من جهة، مع تبني سياسة السماح لهم بحرية التنقل والحركة إلى إسرائيل وبين الضفة والقطاع من جهة أخرى، إلا أن هذين الأمرين متكاملان والتناقض بينهما لا يتعدى كونه مظهرياً. فمشروع "الحكم الذاتي" الذي أنتج في العام 1982 إدارة مدنية إسرائيلية منفصلة اسماً عن الحكم العسكري الإسرائيلي لكل من الضفة والقطاع، استهدف حصر الوجود الفلسطيني في أصغر مساحة ممكنة داخل الضفة والقطاع، وفصل "السكان" الفلسطينيين عن الأرض لتصبح "إسرائيلية" كأمر واقع ومفروض²¹. أما سياسة الانفتاح في حرية التنقل والحركة فكان هدفها إعطاء قدرة تحرك مرنة تترك انطباعاً لدى الفلسطينيين بوجود مجال جغرافي واسع تحت تصرفهم، وذلك لإخفاء تقليص مساحة وجودهم الفعلي في الأرض المحتلة، وتحقيق دمج ببيهم منفصلين وتابعين في آن واحد داخل إسرائيل التي أُطلق عليها بنفسها تعبير "جمهورية إسرائيل الثانية". لقد كانت سياسة إسرائيلية مزدوجة تُحَقِّق إبقاء الفلسطينيين سكاناً منفصلين ومحصورين من ناحية فعلية وجوهرية عن سياق تطور الحياة اليهودية - الصهيونية في كل أرجاء فلسطين، وتُغَلِّف هذا الفصل والحصار بدمج مظهري لهؤلاء الفلسطينيين يعطيهم حريةً مَقْنَنَةً للتنقل والحركة، ويفتح أمامهم الآفاق لتحسين ظروف حياتهم الشخصية.

ولكن توجد لكل سياسة آثار جانبية قد لا تكون مقصودة أو مرغوبة من قبل صانعيها، بل قد تخرج في تجلياتها وآثارها عن مجال الهدف المبتغى أصلاً وتعمل ضد تحقيقه. وكان للسياسة "الليبرالية" التي اتبعتها إسرائيل ابتداءً من العام 1972 في مجال منح حرية التنقل والحركة للفلسطينيين إليها، وبين الضفة والقطاع، مثل هذه الآثار الجانبية وغير المقصودة أو المرغوبة إسرائيلياً. وثبت لاحقاً أن لهذه الآثار الجانبية أهمية

²¹ علي الجرباوي ورامي عبد الهادي، "مخططات التنظيم الإسرائيلية: الأداة الكامنة لدمج الأراضي الفلسطينية المحتلة في إسرائيل" مجلة الدراسات الفلسطينية، 2 (ربيع 1990)، ص 22 - 58.

قصوى في إعادة تشكيل مجرى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي داخل فلسطين.

كان توحيد فلسطين تحت الاحتلال بعد أن بقيت مجزأة جغرافياً وسكانياً لمدة تسعة عشر عاماً خلت من أهم ما أنتجته سياسة منح حرية التنقل والحركة للفلسطينيين من آثار جانبية غير مقصودة أو مرغوبة إسرائيلياً. ومع أن التوحيد كان بفعل سلبي، وهو الانتصار العسكري الإسرائيلي ووقوع البقية المتبقية من فلسطين تحت برائن الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنه مع ذلك كان من الناحية الموضوعية ذا بُعد إستراتيجي مهم على طريق تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية في فلسطين، وليس في أي مكان بديل آخر²².

فمن الناحية الجغرافية، عاشت فلسطين لمدة تسعة عشر عاماً ممزقة بين "جمهورية إسرائيل الأولى"، والضفة الغربية التي ضُمَّت للأردن، وقطاع غزة الذي وُضع تحت الإدارة المصرية. وفي فترة الشتات الفلسطيني الأولى (1948 - 1967) لم تكن الظروف الموضوعية السائدة لتسمح في واقع الأمر بإقامة الدولة الفلسطينية في أي جزء من هذه الأجزاء الثلاثة، أو عليها مجتمعة. فاهتمام العرب المعلن في القضية الفلسطينية انصبَّ في تلك الفترة على "تحرير فلسطين" من الاحتلال الصهيوني المتمثل بإسرائيل من أجل إعادة الحق إلى أصحابه الفلسطينيين، في حين أن هؤلاء العرب أنفسهم لم يفكروا، ولم يكونوا ليسمحوا، في الشروع بإحقيق هذه الحقوق في تلك الأجزاء من فلسطين التي كانت واقعة حينئذٍ تحت السيطرة العربية. وإضافةً إلى التناقض الجلي بين المعلن والمستتر في الموقف العربي، لم يستطع الطرف الفلسطيني البروز كعامل مستقل في حلبة الصراع الدائر في المنطقة.

²² أطلق أرئيل شارون، الوزير الليكودي، حملة بلغت ذُرأها في مطلع الثمانينيات لتمرير أن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، فيه يستطيعون إقامة دولة فلسطينية.

كان الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عدواناً واحتلالاً بكل معنى الكلمتين. ومع أن السلطة الموحدة الجديدة على كل فلسطين كانت السلطة الإسرائيلية الاحتلالية، إلا أن عملية التوحيد ذاتها أدت من غير قصد إسرائيلي إلى إعادة بلورة طرفي الصراع بما يعكس واقعه بشكل أكثر دقة بعد أن عادت فلسطين هوية الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وإلى حصول الطرف الفلسطيني على أكبر قدر من الاستقلالية والحرية والقدرة على مواجهة إسرائيل، من جهة أخرى.

أما من الناحية السكانية، فقد أدت حرب العام 1967 إلى إعادة اللحمة لتلك الأجزاء من الشعب الفلسطيني التي كانت تعيش في فلسطين بمعزل عن بعضها البعض. وتكمن أهمية إعادة التوحيد العملي للفلسطينيين داخل فلسطين في تقليص الشتات الفلسطيني. فتشتت الشعب الفلسطيني في الفترة ما بين عامي 1948 و 1967 لم يكن مقصوداً على تبعثر الفلسطينيين خارج فلسطين فحسب، وإنما على تبعثرهم داخلها أيضاً. فالتواصل في فترة الشتات الفلسطيني الأولى بين فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة مع فلسطيني بقية فلسطين كان معدوماً من جهة، في حين أنه كان شبه معدوم بين فلسطيني الضفة الغربية وفلسطيني قطاع غزة من جهة ثانية. وبتتحية التشتت المفروض على الشعب الفلسطيني خارج فلسطين جانباً، لم يكن التجزؤ الفلسطيني داخل فلسطين، بما يحمله من أبعاد مجتمعية سلبية كثيرة، ليساهم من ناحية عملية في إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة.

لقد أدى قيام إسرائيل العام 1948 إلى تمزيق فلسطين وتشتيت شمل أهلها، مانعاً الفلسطينيين من التواصل المجتمعي الشمولي فيما بينهم من ناحية، وحاجباً إياهم عن التفاعل مع فلسطين كوحدة جغرافية متكاملة من ناحية أخرى. لقد أدى تمزيق الشعب الفلسطيني أشلاء داخل فلسطين وخارجها إلى أن تعيش كل مجموعة فلسطينية موجودة في ركن من

الأركان، بالضرورة، حياتها إما بانعزال تام أو شبه تام عن المجموعات الأخرى. وكانت لهذا التبعر الداخلي والخارجي، وما نجم عنه من انعزال وتوقع، تأثيراته السلبية ليس على الترابطات والعلائق المجتمعية الفلسطينية الكليّة فحسب، وإنما على قدرة الفلسطينيين الفعلية على التفاعل مع مجمل فلسطين أيضاً. وباختصار، أدى قيام إسرائيل، وما نجم عنه من تشتت فلسطيني، إلى تهشيم بنية المجتمع الفلسطيني وفسيفساء فلسطين²³.

كان من أكثر التأثيرات السلبية التي تعرضت لها مجموعة فلسطينية في هذا المجال ما وقع على ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الذي صمد على أرضه داخل إسرائيل في العام 1948. فإضافةً إلى تعرّض هذا الجزء من الشعب الفلسطيني لصنوف الاضطهاد المختلفة، انفصم اتصاله خلال فترة الشتات الأولى ليس عن بقية الشعب الفلسطيني فقط، وإنما عن امتداده العربي أيضاً. كما انحسرت فلسطين خلال تلك الفترة بالنسبة إلى هذا الجزء من الشعب الفلسطيني لتصبح إسرائيل التي مزقت فلسطين وحرمتها من الاتصال الفعلي بالضفة الغربية وقطاع غزة. وبالواقع، كان الحصار على فلسطيني فلسطين العام 1948 كاملاً ومطبقاً من كافة النواحي والمجالات.

وبالمقابل، انحسرت فلسطين لبقية الفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة، مع العلم أن الكثيرين من اللاجئين الفلسطينيين لم يتمكنوا، فيما بعد، من الإقامة في هاتين المنطقتين أو حتى زيارتهما. وكان من أصعب حال مرّت به مجموعة فلسطينية خلال فترة الشتات الأولى، إلى جانب الفلسطينيين داخل إسرائيل، حال فلسطيني قطاع غزة، فمع أن

²³ لمتابعة عملية التحوّل التي أصابت المجتمع الفلسطيني يمكن مراجعة: روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد (بيروت: مؤسسة الأبحاث الفلسطينية، 1983).

أوضاع عموم الشعب الفلسطيني كانت في غاية السوء والصعوبة، إلا أن معاناة فلسطينيي القطاع تميّزت بصورة خاصة، لصغر مساحته ولشبه انقطاع فلسطينيه عن امتدادهم الفلسطيني. فقد حصرت إسرائيل فلسطينيي القطاع غربها وقطعت اتصالهم البري ببقية فلسطين وتواصلهم المباشر مع بقية الفلسطينيين. ويمكن القول أن عزل قطاع غزة عن امتداده الفلسطيني كان شبه كامل، وهو الأمر الذي تمخضت عنه آثار سلبية كثيرة.

أما وضع بقية الفلسطينيين في الشتات فلم يكن أفضل حالاً، فتمزيق فلسطين وعزل الجزء الأكبر منها عن بقية الوطن العربي أدّى إلى انقطاع هؤلاء الفلسطينيين عنها وعن بعضهم البعض. وعلى أطراف الأسلاك الشائكة الممزقة لفلسطين عايش الفلسطينيون غربتهم عن بلادهم، وعن مدنهم وقراهم وبيوتهم. وكانت الصور والذكريات وإرادة العودة هي زاد جيل التهجير الأول الذي قام، حرصاً منه على أمله وتصميمه بالرجوع، بنقله إلى الجيل الجديد. وعاش الجيل الجديد مع فلسطين التي لم يرها إلا عبر عيون الآباء والأجداد، وبقيت الذكريات والصور عن الوطن توفّر للجميع زاد الترقّب والتوتّب والانتظار.

أدت حرب العام 1967، وبطريقه معكوسة أدى إليها الاحتلال الإسرائيلي، إلى إنهاء التبعر الفلسطيني الداخلي، وإلى بدء عملية استرداد الانتماء المجتمعي للفلسطينيين داخل فلسطين. فبعد الحرب بفترة قصيرة، بدأت المجموعات الفلسطينية الثلاث، فلسطينيو إسرائيل وفلسطينيو الضفة الغربية وفلسطينيو قطاع غزة، بإعادة التواصل فيما بينها. ومع مرور الوقت وتوسع حرية التنقل والحركة بدأت عملية التواصل تتكثّف وتأخذ أبعاداً مجتمعية كاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، حتى وصلت في نهاية المطاف درجة معقولة من التكامل والتضامن والتكامل. فقد أصبح التواصل المجتمعي بين المجموعات الفلسطينية الثلاث في فلسطين يأخذ أبعاداً علائقية متشابكة ومتراصة، ويخترق الكثير من الفئات والطبقات الاجتماعية. ويتدرج هذا التواصل من علاقات المصاهرة حتى يصل إلى الترابطات السياسية مروراً بالارتباطات التعليمية والاقتصادية والعلاقات التجارية

المتنوعة²⁴. ويمكن القول بأن عملية إعادة الانصهار المجتمعي، بمختلف جوانبها وأبعادها، قطعت بين الفلسطينيين داخل فلسطين خلال العشرين عاماً اللاحقة للاحتلال أشواطاً بعيدة، وخصوصاً بين فلسطينيي الضفة والقطاع. فبفعل حرية التنقل والحركة أصبحت الضفة والقطاع متواصلتين بشكل كثيف، مع أنهما منفصلتان عن بعضهما جغرافياً. وقد أدى هذا التواصل إلى إعادة اللحمة وتوثيقها بين فلسطينيي هاتين المنطقتين، وبخاصة إن الاحتلال الإسرائيلي أوجد وحدة حال بينهم. ويجدر التنويه إلى أن الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية لعبت دوراً أساسياً في عملية إعادة ارتباط المنطقتين ببعضهما، وإضفاء روح فلسطينية متميزة على الفلسطينيين بهما. ولا يغيب عن البال دور الفصائل والأحزاب السياسية المؤحد في مقاومته للاحتلال أهل الضفة مع القطاع. ولكن يجدر الانتباه أيضاً إلى أن إعادة اللحمة بين الضفة والقطاع بقيت مرتبطة بإسرائيل وتمرّ عبرها، ولم تتطور بانفصال عنها. فكلمًا زاد الترابط بين المنطقتين الفلسطينيتين، كلما تعمق أيضاً ارتباطهما الاعتمادي المنفصل عن إسرائيل.

أما من ناحية أخرى، فقد أدت حرب العام 1967، وبرغم الخسارة العربية الجسيمة فيها، إلى أن تتحول فلسطين بالنسبة إلى الفلسطينيين داخلها من أجزاء ممزقة بأسلاك شائكة يجمعها صور وذكريات، وإرادة عودة، ومعاناة إلى وحدة كاملة يجسدها الواقع المعاش. فمن خلال حرية التنقل والحركة التي أُتيحَت للفلسطينيين توقفت فلسطين عن أن تكون ذكرى، وتجدد الارتباط الفلسطيني داخلها بمجملها، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. فكل لاجئ فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية قام بزيارة مسقط رأسه مصطحباً معه الأولاد والأحفاد ليشاهدوا المدن والمنازل والأرض على الطبيعة. وابتدأت الرحلات الجماعية تنقل الفلسطينيين كباراً وصغاراً من مكان لآخر في طول البلاد وعرضها، وأصبحت أرتال

²⁴ راجع مجموعة من المقالات الواردة في:

Naseer Aruri, ed., **Occupation: Israel Over Palestine** (Belmont: AUGG, 1989).

الباصات تتقل أعداداً متزايدة من العمال الفلسطينيين مع فجر كل يوم إلى مواقع عمل داخل فلسطين 1948، وأتاحت سياسة "الجسور المفتوحة" للكثير من فلسطيني الشتات الفرصة لزيارة فلسطين الموحدة قسراً وتجديد الارتباط بها.

لقد كانت حرب العام 1967 نقطة تحوّل هامة على صعيد تكاملية الترابط الفلسطيني في فلسطين والارتباط بها. فتشبّث الإسرائيليون بالأرض الفلسطينية المحتلة في تلك الحرب، ومحاولتهم إضفاء مرونة على احتلالهم الجديد من أجل فرض ديمومته، منح الفلسطينيين داخل فلسطين فرصة لإعادة التلاقي والترابط والتكامل. وبفعل التفاعلات المستمرة بين هؤلاء الفلسطينيين خلال فترة العقدين الأولين على الاحتلال الإسرائيلي الجديد العام 1967، والدعم الفلسطيني القادم من خارج الوطن إلى داخله، أصبح مشروع إقامة الكيانية الفلسطينية أقرب للتحقق مما كان عليه قبل تلك الحرب. ويمكن اعتبار هذه الحقيقة أكبر مفارقة ناجمة عن نتيجة حرب العام 1967.

كانت إسرائيل مزهوة بانتصارها ومنتشية باحتلالها. فبالنسبة لها أُستكمل الحلم الصهيوني الكلاسيكي بعد أن أصبحت كل فلسطين الانتدابية، إضافة إلى أراضٍ عربية أخرى، تحت سيطرتها، وبعد أن تخيل لها أنها استطاعت تطويع الشعب الفلسطيني الموجود داخل فلسطين، فقد حولته إلى "سقائين وحطائين" وفتحت له مجالاً واسعاً للنزف إلى الخارج. واطمأنت إسرائيل واستكانت إلى ديمومة احتلالها، خصوصاً بعد إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وفقدان المقاومة الفلسطينية آخر نقاط التماس مع فلسطين. ومع حرب العام 1982 في لبنان اعتقدت إسرائيل أنها أنهت حروبها، ووطّدت في كل فلسطين وجودها. وتناست في خضم نشوتها دعوة

بن غوريون ونبوءة ليو فيتش، وأخذت تتصرف وكأنها حققت مرادها وفرضت رغباتها، ولم يبق عليها إلا إملاء شروطها ورغباتها وتقبّل رضوخ أندادها واستسلامهم. وكان مبعث التمادي الإسرائيلي يكمن في توهم إسرائيل أنها حكمت وأحكمت جميع عوامل التاريخ حتى

بات المستقبل مرئياً ومنهياً. ولكنها مثل جميع القوى المتعترسة والمستهيبة بالديناميات الكامنة عند الشعوب المقهورة كانت إسرائيل مخطئة.

جاء تفجر الانتفاضة الفلسطينية في أواخر العام 1987، أي بعد مرور عشرين عاماً على إقامة "جمهورية إسرائيل الثانية"، مباغتاً لإسرائيل المستقرة باحتلالها، وشكل لها مفاجئة كبرى. فقد كان الاعتقاد الإسرائيلي السائد، حتى ضمن أوساط "الليبراليين" من أمثال بنفستي، يتلخص في أن أمن وأمان "جمهورية إسرائيل الثانية" مكفولان ضد جميع المخاطر وكافة التحديات. وظننت إسرائيل نتيجة وهم اعتقادها أنها تواجه بالانتفاضة موجة "اضطرابات" عابرة ستمكن من السيطرة عليها وكبحها في فترة وجيزة، وبخاصة أن آلية احتلالها العسكري كانت على الاعتقاد بأن سياساتها في الأراضي المحتلة مكنتها من إحكام القبضة على "سكان المناطق" بشكل يحول دون تمكنهم من القيام بأكثر من "قلاقل محدودة الوقت والأثر".

ولكن إسرائيل فوجئت بقوة الانتفاضة، وذُهِلت من شموليتها واستمراريتها، فقد بوغت بأكثر مما توقعت في عقر ما اعتبرته "مجالها الأمني الآمن". وحاولت الآلة السياسية - العسكرية الإسرائيلية، وباستخدام كافة الوسائل والأساليب، قمع الانتفاضة، وإعادة الأمور إلى "سابق عهدها"²⁵. ولكن المحاولات الإسرائيلية المتعاقبة باءت بالفشل. وأظهرت مجريات الانتفاضة الشعبية مدى هشاشة "جمهورية إسرائيل الثانية" التي أعلن بنفستي قبل أشهر على اندلاع الانتفاضة ثبات استقرارها. فبالرغم من جميع الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت خلال عشرين عاماً لتمويه الاحتلال وإضفاء سمة "الليبرالية" عليه من خلال رفع شعارات "التعايش" وتوظيف سياسات التطبيع والتطبيع المختلفة على الفلسطينيين القابعين

²⁵ زئيف شيف وإيهود يعاري، انتفاضة، ترجمة ديفيد سجييف (القدس: دار شوكن للنشر، 1990)؟ ص108 - 194.

تحت الاحتلال، بينت مجريات الانتفاضة أن هذه "الجمهورية" ليست في واقع الأمر إلا عبارة عن "جمهوريتين"، إحداهما "إسرائيل" تحتل الثانية "فلسطين" قسراً وعنوة، بينما ترفض الثانية الاحتلال وتقاومه بكل ما أوتيت من عزم وقوة. وتبين من الانتفاضة الشعبية الفلسطينية أيضاً أن السياسات الاحتلالية الإسرائيلية التي اعتمدت لمقاومة ظهور فلسطين، والحد من طموحات الفلسطينيين ونشاطاتهم فشلت، بعد مضي عشرين عاماً، في تغييب الصورة الفلسطينية وإلغاء الكيانية الفلسطينية من ناحية، وفي تثبيت الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية من ناحية أخرى. فالسلطة الإسرائيلية تعرضت بفعل الانتفاضة لأكبر تحدٍ لها من داخل الأرض المحتلة، وهي التي كانت دائماً تصر على "دعاة" فلسطيني الضفة والقطاع لولا التحريض الخارجي من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. وبالانتفاضة ثبت لإسرائيل مدى قوة الشعور الوطني الفلسطيني في الضفة والقطاع، ومدى فشل سياساتها السابقة في اختراق المجتمع الفلسطيني وتطويعه. لقد أثبتت الانتفاضة لإسرائيل وجود شعب فلسطيني واعٍ بقوميته وبأهدافه الوطنية داخل الحدود التي تود الحفاظ عليها. وقد يكون هذا أهم وأعظم إنجاز حققته الانتفاضة، كونه أثبت للإسرائيليين وللعالم أجمع أن الفلسطينيين ليسوا "سكاناً" غرباء في "أرض إسرائيل"، وإنما مواطنون في وطنهم فلسطين.

ومع الانتفاضة بدأت جميع إجراءات "الدمج" الإسرائيلية لفلسطيني الأرض المحتلة بالتهوي والسقوط. فقد بدأت إسرائيل تواجه معضلة استمرار احتلالها وعدم انتباهها وتنبهها لنصيحة بن غوريون ونبوءة لبيوفيتش. وقد تبين لها أن عقر ما اعتبرته "دارها" يوجد شعب فلسطيني مصمم على نيل حريته وتحقيق حقوقه الوطنية الشرعية. فإما أن يؤدي استمرار الصراع على وتيرته إلى انسياب إسرائيل باحتلالها لتصبح دولة ثنائية القومية، تفقد بموجبها ميزتها اليهودية التي قامت على أساسها، وإما أن تتعامل إسرائيل مع الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية بشكل يؤدي إلى تقليص خسارتها المادية إلى أدنى درجة ممكنة ويُحقق لها "فصل" هذا الشعب الفلسطيني الذي لم يعد بالإمكان تغييبه أو ترحيله جماعياً عن سياق

الحياة اليهودية في إسرائيل. لقد أدت الانتفاضة باختصار إلى إعادة بروز العامل الأهم في الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو العامل الفلسطيني، وإعادة طرح التساؤل الرئيسي والمتعلق بمصير إسرائيل. وقد بدا حينها أن الحلّ يمكن أن يتجه بأحد اتجاهين: إما إلغاء يهودية إسرائيل مع الاحتفاظ بكل فلسطين، وإما الإبقاء على يهودية إسرائيل والتخلي عن أجزاء مما تعتبره إسرائيل أنه "أرض إسرائيل".

لم يكن الخيار سهلاً ضمن الاستقطاب السياسي المتزايد داخل المجتمع الإسرائيلي، ولذلك قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمحاولة الالتفاف على اتخاذ قرار حاسم بهذا الشأن، في حين أوغلت في اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لكبح جماح الانتفاضة. وكان من ضمن هذه التدابير والإجراءات إصدار أمرين عسكريين لكل من القائدين العسكريين الإسرائيليين للضفة والقطاع في حزيران العام 1989، تمّ بموجبهما تقييد حرية التنقل والحركة للفلسطينيين من المنطقتين. لقد كان هذا أول اعتراف إسرائيلي عملي بأن سياسة دمج "المناطق" المحتلة مع إسرائيل قد فشلت. وكان الهدف من هذا التقييد منع دخول شرائح فلسطينية معينة إلى داخل إسرائيل. ففي قطاع غزة فرضت إسرائيل على الغزيين الذين تزيد أعمارهم عن 16 عاماً ويريدون مغادرة القطاع إلى إسرائيل الحصول على بطاقة مغنطة، ولم تكن تُصدر مثل هذه البطاقات للناشطين السياسيين أو المعتقلين السابقين في معتقلاتها. أما في الضفة فقد أصدرت سلطات الاحتلال بطاقات هوية عسكرية خضراء، عوضاً عن البرتقالية التي يجب أن يحملها جميع الفلسطينيون هناك، لكل من أرادت منع دخوله إلى إسرائيل. وبما أن إسرائيل تفصل جغرافياً بين الضفة والقطاع، فقد كان تقييد دخول فلسطينيين إلى إسرائيل يعني انسيابياً وتلقائياً منع تنقلهم بين المنطقتين، وبذلك تكون إسرائيل قد بدأت تعي العبرة من الانتفاضة، وابتدأت بعملية إعادة فصل الضفة عن القطاع تدريجياً.

خلال حرب الخليج الثانية، والتي فرضت إسرائيل خلالها على فلسطينيي الضفة والقطاع حظر تجولٍ مديد، قامت السلطات الإسرائيلية في كانون الثاني العام 1991 بتغيير السياسة "الليبرالية" التي اتبعتها منذ مطلع الاحتلال وحتى ذلك الحين بشأن حرية تنقل الفلسطينيين وحركتهم في البلاد. فقد أُلغيت التصاريح العامة الصادرة في مطلع السبعينيات، والتي

منحت جميع الفلسطينيين إمكانية دخول إسرائيل، وبالتالي التنقل بين الضفة والقطاع. وبالمقابل، فرض، منذ مطلع العام 1991 الحصول على تصريح شخصي لكل فلسطيني يريد دخول أو عبور إسرائيل، بما في ذلك الذهاب إلى مدينة القدس. ومع أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تعاملت في بادئ الأمر بطريقة "البيروقراطية" مع عملية منح التصاريح الشخصية، إذ كانت تمنحها بسهولة نسبية لأعداد كبيرة ولفترات تمتد لثلاثة أشهر للتصريح الواحد، إلا

أن ذلك أدى إلى أن يصبح الحصول على تصريح مرهوناً بموافقة إسرائيلية مسبقة بدأت تتعقد رويداً رويداً. فمع مرور الوقت أصبح على الفلسطينيين أن يثبتوا لأجهزة الأمن الإسرائيلية أهمية دخولهم إلى إسرائيل، ولم يكن الانتقال بين الضفة والقطاع من الأسباب التي اعتبرها الإسرائيليون ذات أهمية خاصة. ولهذا السبب بدأ التواصل بين الضفة والقطاع يتقلص، وكان

أول ضحايا هذا التقييد الطلبة الغزيين في الجامعات والمعاهد العليا في الضفة، إذ بدأ عددهم بالانكماش المستمر والمتصاعد. وتساعدت عملية التقييد درجة تلو أخرى حتى وصلت في آذار العام 1993 إلى إعلان إسرائيلي بفرض إغلاق عام وشامل على كل من الضفة والقطاع. ولتأمين هذا الإغلاق وضعت إسرائيل حواجز عسكرية دائمة على المنافذ بين القطاع والضفة من جهة، وإسرائيل بما فيها مدينة القدس المحتلة من جهة أخرى²⁶. وأصبح دخول الأشخاص الفلسطينيين إلى إسرائيل يتطلب بالإضافة إلى الاستحصال على تصريح خاص ساري المفعول، ويكون بالعادة قصير الأمد ومُحدّد المنطقة المسموح الذهاب إليها، أن يكون الإغلاق العام والشامل غير ساري على الضفة والقطاع حينها. وبالتالي، أصبح مفروضاً على الضفة والقطاع منذ آذار العام 1993 نوعان من الإغلاق، الأول عام وشامل على المنطقتين بمواطنيهما، والثاني شخصي يسري على جميع الفلسطينيين الذين لا يستطيعون الحصول على تصريح بالتنقل والدخول إلى إسرائيل، وهم الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين.

²⁶ راجع:

B'tselem, Divide and Rule: Prohibition on Passage between the Gaza Strip and the West Bank
(May 1998), p.5.

الجدير بالانتباه أن حالة الإغلاق العام تغطي على وضعية السماح لحملة التصاريح الشخصية بدخول إسرائيل، فعندما يُعلن العمل بتنفيذ الإغلاق العام والشامل، يُبطل العمل بجميع التصاريح السارية، ويكون منع الفلسطينيين جماعياً وكاملاً لحين إصدار تصاريح جديدة. وبين أيلول العام 1993 وشباط العام 1996 رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركزه في مدينة غزة، خمساً وعشرين إغلاقاً عاماً وشاملاً لقطاع غزة²⁷.

يُستدل من عدد الإغلاقات أن عملية السلام التي انطلقت بعقد مؤتمر مدريد العام 1991، ووصلت ذروتها في المسار الفلسطيني - الإسرائيلي بتوقيع إعلان المبادئ في أيلول العام 1993، لم تؤد إلى تغيير سياسة إغلاق الضفة والقطاع عن إسرائيل، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وبالتالي منع التنقل بين المنطقتين كون إسرائيل تشكل حاجزاً جغرافياً بينهما. وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك الحين اعتبرت الضفة والقطاع منطقة جغرافية واحدة، إلا أن الفصل ومنع الفلسطينيين من التنقل بينهما ما يزال ساري المفعول حتى الآن، مخلفاً آثاراً سلبية عديدة وشديدة.²⁸

²⁷ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة: دراسة قانونية وتوثيقية

(غزة: منشورات المركز، 1996) ص 9.

²⁸ راجع التوثيق الوارد في المصدر السابق.

عملية السلام والفصل الجغرافي بين الضفة والقطاع

لم يذهب العرب، والفلسطينيون بشكل خاص، إلى "مؤتمر مدريد للسلام" طواعية، بل أملت ظروف دولية وإقليمية وذاتية متشابكة ومعقدة. فعلى الصعيد الدولي انهارت، بتفسخ، الكتلة الشرقية وانهار الاتحاد السوفياتي ثنائية القطبية التي كان يحتمي في ظلها الموقف الفلسطيني والعربي على الساحة الدولية فيما يتعلق بالصراع العربي/الفلسطيني - الإسرائيلي. وعلى الصعيد الإقليمي أدى احتلال العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية إلى انقسام العرب وخوضهم حرباً على أنفسهم. وانكشف الغطاء عن وهن شعارات "العمل العربي المشترك" و "التضامن العربي" و "الأمن القومي العربي"، وانهار "النظام القومي العربي". وبهذا الانهيار ازداد انكشاف الموقف الفلسطيني، وتداعت جميع الأسس السابقة التي حكمت معادلة الصراع الفلسطيني/العربي - الإسرائيلي. وعلى الصعيد الذاتي وجدت القيادة الفلسطينية نفسها معزولة في تونس بينما كانت الانتفاضة الفلسطينية تخبو دون تحقيق نتائج عملية ملموسة²⁹.

كان العرب، والفلسطينيون تحديداً، في أعقاب الحرب فرصة سانحة لإسرائيل وحليفاتها العضوية، الولايات المتحدة الأمريكية. فالموقف العربي تجاه الصراع مع إسرائيل كان في أضعف صورته، واستغلت الولايات المتحدة ذلك من أجل الشروع بعملية سلام تحقق لها مصالحها الحيوية في المنطقة، ومصالح حليفاتها إسرائيل. وارتأت إسرائيل في هذا الوضع فرصة ذهبية لاستحصال الاعتراف بشرعيتها، وتطبيع وجودها بين العرب، وفي الوقت ذاته الذي تحافظ فيه على استمرارية توسعها في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة.

²⁹ علي الجرباوي، "الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي: تحليل وتقييم"، قراءات سياسية، 13 (شتاء 1994)، ص 29 - 31.

وانعقد "مؤتمر مدريد للسلام"، وكان في ذاته اعترافاً عربياً بإسرائيل. وبدأت في أعقابها الجولات التفاوضية في واشنطن على المسارات الإسرائيلية - العربية المنفصلة، والتي لم تُحرز تقدماً يُذكر. وبعد التغيير الحكومي في إسرائيل أثناء هذه الجولات التفاوضية صرّح إسحق شامير، الخارج من رئاسة الحكومة، إنه كان على نيّة بترك المفاوضات تستمر مدة

عشرة أعوام قادمة وهي تراوح مكانها. وعندما وجدت الحكومة الإسرائيلية الجديدة، برئاسة إسحق رابين، أن مفاوضات واشنطن مع الجانب الفلسطيني القادم من داخل الأرض المحتلة لن تُحقق لها التنازلات المطلوبة من الجانب الفلسطيني، فتحت قناة اتصال سرية للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو³⁰. ونجم عن تلك المفاوضات "اتفاق أوسلو" المعروف

باسم "إعلان المبادئ"، والذي وقع في واشنطن بتاريخ 13/9/1993³¹.

جاء "إعلان المبادئ" جراًء الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي في أوسلو على الاعتراف المتبادل؛ إسرائيل تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، مقابل اعتراف المنظمة بإسرائيل وحقها في الوجود الآمن³². أما هدف هذا "الإعلان" فكان، كما تضمنت ديباجته، "أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف المتبادل بحقوقهما الشرعية والسياسية، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن

³⁰ علي الجرباوي، "البعد الفلسطيني - الإسرائيلي للصراع منذ أوسلو حتى الآن"، ورقة قُدمت في ندوة صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة العام، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان (19 - 21/5/1998)، ص 6 - 7.

³¹ لتفاصيل تلك القناة السرية راجع كتاب أوري سافير، 1100 يوم غيرت الشرق الأوسط، ترجمة محمد حمزة غنايم، والذي ظهر على شكل حلقات في صحيفة الأيام ابتداء من أواخر شهر حزيران 1998.

³² راجع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في: وثائق مفاوضات السلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، 16(خريف 1993)، ص 183 - 184.

متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها³³. أما هذه العملية فتتلخص بـ "إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب...، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338"³⁴.

وبما أن مضمون قرار 242 يقوم على أساس عدم احتلال أرض الغير بالقوة، ومبادلة الأرض بالسلام، ولأن التسوية المتضمنة في "إعلان المبادئ" جاءت انتقالية ولمدة خمس سنوات، ولكون الهدف الفلسطيني كان دائماً يدور حول تثبيت الكيانية وإقامة الدولة الفلسطينية، فإن الأرض ووضعيتها بقيتا هاجساً فلسطينياً ملحاً. ونظراً لأن موازين القوى كانت في الصالح الإسرائيلي على الفلسطيني، ولأن إسرائيل كانت ممعنة في عملية تهويدها للأرض المحتلة، ولكون القضايا الأساسية في القضية الفلسطينية بقيت معلقة بانتظار مرحلة المفاوضات النهائية، فإن الجانب الفلسطيني حرص على أن يتضمن الاتفاق أمرين. الأول، أن "الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخلّ بمفاوضات الوضع الدائم" (المادة 4/5). والثاني، أن الطرفين يعتبران "... الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية" (المادة 4). فقد كان أساسياً وضرورياً ضمن معادلة المسيرة السلمية وظروفها غير المواتية فلسطينياً أن يضمن الجانب الفلسطيني في نصّ الاتفاق ورود ما يُشير إلى أن العملية الانتقالية لن تجحف بوضع الأرض الفلسطينية المحتلة بفعل السياسات الإسرائيلية، وأن هذه الأرض تُشكّل وحدة واحدة وليست منطقتين منفصلتين. ولكن ورود مثل هذين الأمرين في نصّ الاتفاق لا يدل على أن إسرائيل وافقت والتزمت بأن تُشكّل الضفة والقطاع منطقة جغرافية واحدة، إذ أن ذلك كان ليفرض ضرورة وجود ممرّ جغرافي يقطع إسرائيل

³³ المصدر السابق، ص 175.

³⁴ نفس المصدر السابق.

ليوصل بينهما. ولم تكن إسرائيل تريد الوصول إلى النقطة التي تقبل بها وجود مثل هذا الممر من ناحية فعلية، بل على العكس تماماً، كانت الدولة العبرية تريد استغلال الاتفاق، بفضاضة تعبيراته، لتفرض استمرارية الفصل بين الضفة والقطاع، ولذلك تضمن الملحق الثاني للاتفاق، ويتعلق ببروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، الإشارة إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق "... مرور آمن للأشخاص وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا" (الملحق الثاني، المادة 3/ح). وإضافة إلى أن هذا "المرور الآمن" الذي يحتاج إلى ترتيبات فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لا يعني تلقائياً ضمان "الوحدة المنطقية" المنصوص عليها في إعلان المبادئ، فإن البروتوكول تضمن إشارة شديدة الخطورة في أثرها السلبى على ضمان هذه الوحدة، وذلك عندما نصّ على أن "الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعايير (أ) غزة - مصر و (ب) أريحا - الأردن" (الملحق الثاني، المادة 4). فلو أن المنطلق أن غزة وأريحا تعتبر منطقة واحدة، لما تمّ تحديد المعبرين مع الأردن ومصر ليكونا مع أريحا وغزة على التوالي. فالإبقاء على معبر بين أريحا والأردن تحديداً، وآخر بين غزة ومصر، كان يحمل في ثناياه نية إسرائيلية مبيّنة، لم ينتبه لها الجانب الفلسطيني في حينه، لإبقاء المنطقتين منفصلتين جغرافياً عن بعضهما البعض³⁵.

في 1994/5/4 وقع في القاهرة اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا³⁶. وتضمن هذا الاتفاق، مثله مثل إعلان المبادئ، مبدأ وحدة الضفة والقطاع (المادة

³⁵ يُلاحظ أن الوثيقة التي وقّعها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في القاهرة بتاريخ 1994/2/9، وتتعلق بـ "الترتيبات الأمنية على المعابر في غزة وأريحا"، تناولت فلسطيني الضفة والقطاع بشكل عام، مما أبقى موضوع تحديد من يستخدم أي معبر من الاثنين غامضاً وغير مُحدّد وإسرائيل حقّ التدخل فيه. راجع نصّ الوثيقة في: وثائق مفاوضات السلام، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، 17 (شتاء 1994)، ص 209 - 211.

³⁶ راجع الوثيقة في: وثائق مفاوضات السلام، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، 18 (ربيع 1994)، ص 255 - 264.

6/23)، وأن "يبقى قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة وألاً يتغيّر وضعهما أثناء فترة تطبيق هذا الاتفاق" (المادة 7/23). أما بالنسبة لموضوع المرور الآمن فقد حافظ هذا الاتفاق على الأسس الموجودة بهذا الخصوص في إعلان المبادئ، ولكنه أفتصر مسألة هذا المرور على مواطني قطاع غزة ومنطقة أريحا (الملحق الأول).

عدا عن اتفاقين جزئيين لنقل الصلاحيات من سلطة الاحتلال الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية (أحدهما وقّع في آب 1994 والثاني في آب 1995)³⁷. لم تشهد الفترة بين أيار 1994 وأيلول 1995 الكثير من النشاط التفاوضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وكانت مسألة الحفاظ على "الأمن الإسرائيلي" السبب المعنئ لإسرائيل لتعثر العملية التفاوضية. فقد استخدمت إسرائيل التفجيرات التي قامت بها حركة "حماس" و "الجهاد الإسلامي" في تل أبيب وبيت ليد ميرراً لفتورها وتلكؤها في الاستمرار بالمسيرة السلمية مع الجانب الفلسطيني. ولكن يجدر أن لا يغيب

عن البال أن كوامن سياسية دفعت حكومة "العمل" الانتلافية إلى اتخاذ هذا الموقف. فبعد هذه التفجيرات بدأ الرأي العام الإسرائيلي بالتحول سلبياً تجاه العملية السلمية، وبدأت استطلاعات الرأي تُظهر تفوقاً واضحاً لنتنياهو على رابين³⁸. وبدأ الأخير يقلق على وضعه السياسي، وبخاصة إن الانتخابات العامة كانت ستجري بعد عام واحد في إسرائيل. وإذا أخذ بالاعتبار أن رابين لم يكن شديد التحمس أساساً للمفاوضات على المسار الفلسطيني، وأثر عليها في عدة أوقات المفاوضات مع

³⁷ "اتفاق النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية" (29 آب 1994)، و"بروتوكول النقل الإضافي للصلاحيات والمسؤوليات" (27 آب 1995).

³⁸ خالد عايد، "الائتلاف الصهيوني الحاكم: الوضع الداخلي والأداء السياسي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 23 (صيف 1995)، ص 134.

الأردن وسوريا، فقد اختار عندما أصبح الوضع على المحك واحتاج قائداً ليقود شعبه أن لا يغامر، بل أن يبقى متحفظاً ومنتظاً بـ "حزام الأمان".

كان هدف رايبين الإستراتيجي من التفاوض على المسار الفلسطيني "... إنقاص الوجود الفلسطيني على أرضنا قدر الإمكان. إن الحدود تخضع للتغيرات السياسية لكل مرحلة، وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالأمن الاستراتيجي لإسرائيل، وهو ما نريده: مساحة معينة من الأرض مع أخف وجود فلسطيني ممكن بيننا"³⁹. ولذلك، عندما وقعت التفجيرات وأودت بشعبيته أمام نتتهاهو، أسرع رايبين إلى تشكيل لجنة برئاسة وزير الشرطة موشيه شاحل من أجل وضع خطة للـ "فصل الأمني" بين الضفة وإسرائيل، وتفحص النواحي الفنية المتعلقة بإقامة "جدار أمني" يعزل بين المنطقتين⁴⁰.

وفي تقريرها المقدم لرئيس الحكومة أوصت اللجنة بإقامة "منطقة فاصلة" بين الضفة وإسرائيل، بحيث يكون معظمها داخل الضفة الغربية، وتُعلن منطقة عسكرية مغلقة، يتم في أجزاء منها بناء سياج أمني، بينما تبقى مناطق أخرى تحت الرقابة المكثفة للجيش الإسرائيلي. وتقام في هذه "المنطقة الفاصلة" معابر على شاكلة معبر إيرز الواقع بين قطاع غزة وإسرائيل، وتُحال المسؤولية عليها إلى الشرطة الإسرائيلية، مع اتباع سياسة متشددة حيال الدخول الفلسطيني إلى إسرائيل⁴¹. ومع هذه الخطة بدأت حكومة "العمل الائتلافية" برئاسة رايبين بمحاولة ترسيم حدود "العزل الفلسطيني" لفرضها على الفلسطينيين لاحقاً.

³⁹ مقتبس عن برهان الدجاني، "عملية السلام على مفترق طرق"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 17 (شتاء 1994)، ص 98.

⁴⁰ نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تقرير اللجنة في 12/4/1995.

⁴¹ راجع مقتطفات من هذه الخطة في مجلة الدراسات الفلسطينية، 23 (صيف 1995)، ص 222 - 227.

برغم تلكؤ رابين جرى في واشنطن بتاريخ 28 أيلول 1995 توقيع الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة⁴². وجاءت هذه الاتفاقية التي تتسخ سابقتها الموقعة في مرحلة ما بعد "أوسلو" في خمسة فصول وسبعة ملاحق، وكانت شديدة التفصيل لدرجة منهكة.

لم تكن الاتفاقية المرحلية بفصل الضفة عن القطاع، والقدس عن الضفة، وإنما قسّمت الضفة إلى ثلاثة مناطق مختلفة (أ) و (ب) و (ج). وبذلك أصبحت "الوحدة المنطقية" للأرض الفلسطينية المحتلة تتشكل من خمس مناطق مختلفة. أما الترجمة الفعلية لذلك فكان ليس فقط عزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وإنما تقسيم الضفة بفعل إغلاق القدس إلى شمال وجنوب، واستحداث ثلاث مناطق مختلفة فيها من حيث صلاحيات السلطة الفلسطينية وفقاً لما عُرف منذئذٍ بخريطة "جلد النمر".

تتعلق الاتفاقية المرحلية بالنسبة للأرض من اتفاق الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي "... على أن منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات المرحلية النهائية، ستقع تحت ولاية المجلس الفلسطيني" (المادة 2/11)، وعلى أن الطرفين ينظران "... إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما وحدة جغرافية ستُصان وحدتها ووضعها خلال المرحلة الانتقالية (المادة 8/31)، وأنه "لن يقوم أي طرف بالبدء أو بأخذ أية خطوة يمكن أن تُغيّر في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم" (المادة 7/31). أما بالنسبة لموضوع المرور الآمن فقد نصّ الفصل الخامس من الاتفاقية على أن الترتيبات المتعلقة به متضمنة في الملحق الأول منها.

⁴² مركز القدس للإعلام والاتصال، الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (القدس: منشورات المركز، 1996).

بالعودة إلى الملحق الأول للاتفاقية، ويتعلق بـ "بروتوكول حول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية"، وتمحيص مواده وبنوده، يتضح أن موضوع المرور الآمن لا يمنح تواسلاً جغرافياً بين الضفة والقطاع على الإطلاق. فـ "المرور الآمن" (Free Passage) يختلف في مدلولاته القانونية جذرياً عن وجود "ممر آمن" (Free Pass) يصل بين المنطقتين ويوحدهما جغرافياً. وأهم اختلاف جوهري بين المفهومين أن المرور الآمن يُبقي على إسرائيل متوسطة بين الضفة والقطاع، الأمر الذي يعني أن على من يريد المرور بين المنطقتين أن يقطع إسرائيل السيادية، وهو ما يعطي للدولة العبرية حق التدخل في هذا المرور وتنظيمه والتحكم بإجراءاته المختلفة، والتي تصل في مداها إلى توقيف العمل به. أما لو تعلق الأمر بممر آمن لكان معنى ذلك وجود ممر جغرافي سيادي فلسطيني يقطع إسرائيل ويصل بين الضفة والقطاع، الأمر الذي كان سيعطي الفلسطينيين الحق بالانتقال الحرّ بين المنطقتين اللتين كانتا ستصبحان من الناحية الفعلية منطقة جغرافية واحدة موحدة.

حدّد الملحق الأول للاتفاقية أنه "سيكون ثمة مرور آمن يصل الضفة الغربية بقطاع غزة لغرض حركة الأشخاص والمركبات والبضائع...". وأن إسرائيل ستضمن هذا المرور "... خلال ساعات النهار (منذ بزوغ الشمس وحتى مغيبها)... إلا إذا تمّ مستقبلاً اتفاق بين الطرفين على غير ذلك، ولكن "... في أي حال من الأحوال ليس أقل من عشر ساعات يومياً" (المادة 1/10/أ،ب). وتمّ تحديد أربع نقاط عبور بين المنطقتين هي: نقطة عبور إيرز (للأشخاص والمركبات فقط)، ونقطة عبور كارني (للبضائع فقط)، وهما المعبران الإسرائيليان لقطاع غزة، ونقطة عبور ترقوميا في منطقة عبور ترقوميا في منطقة الخليل، ونقطة عبور إضافية حول "ميفو حورون" لم يتمّ تحديدها على الخارطة، ولكنها تقع في منطقة الوسط قريباً من مدينة رام الله، وكلتاها تُشكلان المعبرين الإسرائيليين للضفة الغربية (المادة 1/10/ج).

أما بالنسبة لإجراءات المرور فقد فصلت بدقة في هذا الملحق، واشتملت على ضرورة أن يحمل الشخص الذي يريد الانتقال بين الضفة والقطاع، إضافةً إلى الأوراق الثبوتية الشخصية ووثائق المركبة، بطاقة شخصية للمرور الآمن وتصريح مرور آمن للمركبة صادرين عن السلطات الإسرائيلية وبناءً على ترتيبات محددة من قبلها (المادة 2/10/أ). وبينما سيتمّ بالنسبة لأفراد الشرطة الفلسطينية تفصيل ترتيبات محددة للتنقل، ولـ ..."

الزعماء الفلسطينيين ومسؤولي المجلس ريفعي المستوى والشخصيات المعروفة وضيوف الرئيس / رئيس المجلس ... ترتيبات خاصة لتسهيل المرور بين الضفة والقطاع، فإن "الأشخاص الذين لا يُوافق على دخولهم إلى إسرائيل سوف يستخدمون الممر الآمن بالباصات المسافرة ذهاباً وإياباً التي ستكون مصحوبة بشرطة إسرائيل، وتعمل من الساعة صباحاً حتى الثانية يومين في الأسبوع"، وعلى أن يتم تقديم طلبات الانتقال "... إلى مكتب التنسيق اللوائي المعتمد للموافقة عليها قبل خمسة أيام من الرحلة المخططة على الأقل" (المادة 2/10/و، هـ). ولأن إسرائيل تمتلك الحق في تحديد مَنْ من الأشخاص يمكنه دخول أراضيها، فإن التصاريح التي تسمح لحاملها دخول إسرائيل تكفي كبطاقة مرور آمن بين الضفة والقطاع، بينما تستطيع السلطات الإسرائيلية بالمقابل أن تمنع "... استخدام أرضها لغرض المرور الآمن لأشخاص تجاوزوا بشكل خطر أو متكرر بنود الممر الآمن المفصلة ... في هذا الملحق (المادة 2/10/ب، د). ولكن الاتفاقية لم تقم، بالطبع، بتحديد معنى هذا "التجاوز"، الأمر الذي يفسح المجال أمام السلطات الإسرائيلية بتفسيره انتقائياً واعتباطياً بما يخدم مصالحها، ودون إمكانية أو قدرة فلسطينية على التدخل الفعال للحدّ من التفسير الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بطريقة المرور الآمن فقد لخصّها البروتوكول كالتالي: بعد الحصول على بطاقة وتصريح المرور للشخص والمركبة، تقوم السلطات الإسرائيلية بختمها على نقطة العبور عند بداية الرحلة، مع تحديد الوقت المحدد لقطع إسرائيل على الطريق المحدد

لذلك، على أساس أن "الأشخاص والمركبات الذين يستخدمون المرور الآمن، طبقاً لهذه الترتيبات، لن يغيروا اتجاه رحلتهم ولن يسافروا من طرق معينة وسوف يكملون المرور في نطاق الزمن المحدد المختوم على بطاقات وتصاريح مرورهم الآمن، ما لم يكن ثمة تأخير حالة طوارئ طبيّة أو عطل فني" (المادة 3/10/أ). ولتأكيد السيادة الإسرائيلية، وتثبيت التحكم بالمرور الآمن، نصّت الاتفاقية على أن "الأشخاص الذين يستخدمون المرور الآمن عبر إسرائيل سوف يخضعون للقانون الإسرائيلي" (المادة 3/10/ب)، ويمنعون من نقل الأسلحة والذخائر والمتفجرات إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة (المادة 3/10/ج). أما تفسير إخضاع الفلسطينيين للقانون الإسرائيلي وهم بحالة "مرور آمن" فترك فضاءً، يحمل في ثناياه إمكانية قيام إسرائيل بملاحقة فلسطينيين وتوقيفهم وهم ينتقلون بين الضفة والقطاع بحجة الزعم أنهم قاموا بمخالفة القانون الإسرائيلي في فترة سابقة. وبالتالي يمكن أن يحول هذا البند الوارد بالاتفاقية مسألة "المرور الآمن" إلى مصيدة إسرائيلية للفلسطينيين، ويقلص من عدد الذين يستطيعون منهم استخدامه فعلياً.

بالإضافة إلى ذلك، حدّدت الاتفاقية عدم العمل بالمرور الآمن في ثلاثة أعياد إسرائيلية هي "... عيد الغفران ويوم ذكرى إسرائيل ويوم استقلال إسرائيل" (المادة 4/10/ب)، وأعطت لإسرائيل تحت ذريعة الاعتبارات الأمنية إمكانية أن توقف "... عمل أحد طرق المرور الآمن مؤقتاً أو تعديل ترتيبات المرور مع التأكيد بأن أحد هذه الطرق مفتوح للمرور الآمن..." (المادة 4/10/ج). ولكن إذا تمّ الأخذ بالاعتبار أن ملحق الاتفاقية الأول نصّ في موقع آخر على أن "دخول مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل سوف يخضع للقوانين الإسرائيلية والإجراءات التي تُنظم الدخول إلى إسرائيل..." (المادة 1/9/ج)، وأن "بنود هذا الاتفاق

لن تنتقص من استخدام المرور الآمن أو حق إسرائيل - لاعتبارات الأمن والأمان - في إغلاق ممرات العبور إلى إسرائيل ومنع أو تقليص دخول مواطنين ومركبات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل..." (المادة 1/9/د)، فإنه يُصبح جلياً واضحاً أن المرور

الآمن مسألة تخضع للاعتبارات الإسرائيلية بشكل كامل، ولا يوجد بشأنها اتفاق مُجدٍ بالنسبة للجانب الفلسطيني يغيّر وضع الفصل القائم فعلياً بين الضفة والقطاع. وإخفاء هذه المسألة وإعطاء انطباع بوجود حرية تنقل وحركة بين الضفة والقطاع، تمّ في الاتفاقية إيجاد نظام لمنح مكانة "الشخصية المهمة جداً" (V.I.P)، وهي من ثلاث فئات (2،3؟) إلى عدد محدود من المسؤولين الفلسطينيين وعائلاتهم ومرافقيهم وفقاً لترتيب مناصبهم. وعلى أساس أن البطاقة الصادرة عن السلطات الإسرائيلية بمنح هذه المكانة لشخص ما تُعتبر بذاتها بطاقة شخصية للمرور وتصريح مرور للمركبة، فإن تنقل هذه "الشخصيات" عبر إسرائيل بين الضفة والقطاع، واستخدام المعبرين للخروج إما إلى مصر أو الأردن، أصبح يخضع فقط لإجراءات تنسيقية مسبقة تجري بين مكاتب الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية، ويتمّ بموجبها المرور، لاحقاً، وفق إجراءات مُبسّرة ومخفّفة (الملحق الأول/القسم و). ولكن الفئة الممنوحة هذه المكانة بقيت مقلصة العدد جداً إذا ما قورنت بالمجموع الإجمالي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك لم تُحدث حرّيتها في التنقل والحركة أي تغيير على الوضعية العامة لفصل المنطقتين عن بعضهما.

مما سبق يتضح أن الاتفاقية المرحلية جعلت التنقل بين الضفة والقطاع امتيازاً وليس حقاً للفلسطينيين، وقد استطاع رايبين من خلال هذه الاتفاقية المحكمة والشديدة التفصيل أن يُحقق الهدف الإسرائيلي الإستراتيجي الذي يتلخص بحصر الفلسطينيين في بقع صغيرة داخل الضفة والقطاع، وأن يفصل عملياً بين الضفة والقطاع. وبالتالي استطاعت إسرائيل بفعل هذه الاتفاقية المرحلية، التي يُقال اعتباطاً أنها يجب أن لا تُجحف بوضعية المفاوضات النهائية، أن تُفتت وتُبعثر وتعزل الوجود الفلسطيني داخل كل من الضفة والقطاع. وفي معرض تعليقه على الاتفاقية أمام الكنيست الإسرائيلي أثناء النقاش حول إقرارها، ذكر رايبين:

"نحن ننظر إلى الحل النهائي في إطار دولة إسرائيل التي ستضم معظم رقعة أرض إسرائيل كما كانت تحت الانتداب البريطاني، وإلى جانبها كيان فلسطيني يُشكّل موطناً لمعظم سكان الضفة والقطاع من الفلسطينيين. نريد أن يكون هذا الكيان شيئاً أقل من دولة، يدير على نحو مستقل حياة الفلسطينيين القاطنين ضمن سلطته. إن حدود دولة إسرائيل، خلال الحل النهائي، ستقع في ما هو أبعد من الخطوط التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة. نحن لن نعود إلى حدود 4 حزيران / يونيو 1967... إن الحدود الأمنية لدولة إسرائيل ستقع في وادي الأردن، بالمعنى الأوسع للكلمة"⁴³.

عندما بدأت الحكومة الإسرائيلية بوضع الشواخص على الطرق مبيّنة مسارات المرور الآمن بين الضفة والقطاع، كان الخلاف قد احتدم على أشده داخل إسرائيل جراء الاتفاقية المرحلية. وكانت مظاهرات اليمين الإسرائيلي المعارض للاتفاقية، واستمرار المسيرة السلمية قد بدأت تتوالى وتتصاعد حدتها. وازداد الانقسام والتوتر بين الإسرائيليين، وأدى الاستقطاب السياسي في النهاية إلى اغتيال رابين في 4/11/1995، ولم تعد المسيرة السلمية كما كانت عليه منذ ذلك الحين.

بعد استلام شمعون بيرس رئاسة الحكومة خلفاً لرابين، غاب الوضوح عن سياستها تجاه المسار الفلسطيني. فقد شعر بيرس بالقلق من اليمين الإسرائيلي، وأدرك عمق الهوة الموجودة بين الإسرائيليين حول مصير الضفة الغربية تحديداً. ولكون عينه كانت على الانتخابات القادمة بعد أشهر، ارتأى بيرس أن يبقى حريصاً في المسار الفلسطيني، يترك

⁴³ وثائق إسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، 25 (شتاء 1996)، ص 227.

الوضع ضبابياً ومفتوحاً أمام كل الخيارات. لقد قرّر في ضوء حالة الاستقطاب الموجودة بين الإسرائيليين، وحرصاً على مستقبله السياسي، أن يقوم بتعويم مستقبل وضع الضفة الغربية⁴⁴، وذلك من خلال التوجه نحو استبدال حلّ رابين القائم على أساس "الفصل الجغرافي" بحلّ مُركّب يقوم على الاستعداد لإقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة، والإبقاء على الضفة الغربية منطقة غير سيادية يعيش فيها فلسطينيون، ويكون الفصل بينهم "وظيفياً" وليس جغرافياً⁴⁵. ولكي يتمّ تحقيق ذلك كان من اللازم الإبقاء على حالة الفصل الجغرافي بين الضفة والقطاع، وعدم تفعيل المرور الآمن بينهما. وبقي الوضع كذلك بانتظار إجراء الانتخابات الإسرائيلية القادمة.

أدت التفجيرات التي قامت بها حركة "حماس" و "الجهاد الإسلامي" في القدس وعسقلان وتل أبيب في أواخر شباط وأوائل آذار، إلى فرض إغلاق شامل ومديد على كل من الضفة والقطاع، وإلى إصابة بيرس وائتلافه الحاكم بقلق وقلق على مصير الحكومة السياسي، وبدأ حزب العمل الإسرائيلي، وهو الحزب الرئيس في الائتلاف الحاكم بالتشدد ليقابل اليمين الإسرائيلي بقيادة نكثل ليكود في الحملة الانتخابية⁴⁶.

⁴⁴ حانة كيم، "بيرس ورؤية أرض إسرائيل الكاملة"، هآرتس (1995/12/15)؟ ومنقول في مجلة الدراسات الفلسطينية، 25 (شتاء 1996)، ص 171.

⁴⁵ عوزي بنزمان "مؤشرات على سياسة بيرس"، منقول في مجلة الدراسات الفلسطينية، 25 (شتاء 1996)، ص 167؛ وعلي الجرباوي، "ماذا بعد التوقيع على بروتوكول الخليل؟" السياسة الفلسطينية، 15 - 16 (صيف وخريف 1997)، ص 154 - 156.

⁴⁶ راجع برنامج حزب العمل في: أحمد خليفة، "حزب العمل عشية الانتخابات: عودة إلى الحل الإقليمي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 26 (ربيع 1996)، ص 160. وراجع برنامج حزب الليكود في: خالد عايد، "الليكود عشية الانتخابات: المقاربة السياسية التكتيكية والولادة العسيرة لائتلاف اليمين"، المصدر السابق نفسه، ص 168.

في 1996/5/29، وقع الانقلاب السياسي في إسرائيل، إذ نجح بنيامين نتنياهو في الانتخابات على رئاسة الوزارة الإسرائيلية، وحصل التحالف اليميني على أغلبية في مقاعد الكنيست الإسرائيلي⁴⁷. ومع وصول نتنياهو للسلطة بدأت عملية السلام المصنّعة في أوسلو تلتفّظ أنفاسها. فقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد صرّح قبل الانتخابات بأنه "... لا يعترف باتفاقيات أوسلو، بل بالواقع الذي أوجدته"، ولذلك فإن حكومة برئاسته "... ستحاول أن تُغيّر الواقع من داخل الواقع، وأن تقلّص الخسائر التي نجمت فعلاً عن هذه الاتفاقات"⁴⁸. وكان تقليص الخسائر يعني عملياً منح الحكم الذاتي للفلسطينيين مع ضمان بقاء السيطرة الإسرائيلية التامة والكاملة غربي نهر الأردن⁴⁹.

كان الحفاظ على "الأمن الإسرائيلي" الشماعة التي علّق عليها رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد هواجسه السياسية. لذلك أخبر نتنياهو الكنيست في الكلمة التي ألقاها عند عرض حكومته لنيل الثقة "أن محكّ أيّة معاهدة سلام هو الأمن؛ وهذا ما لن نساوم فيه". وعلى هذا الأساس أعلن نتنياهو أن حكومته ستفاوض مع السلطة الفلسطينية "... بشرط أن تقي هذه السلطة بكل تعهداتها"، مبيّناً رؤيته للتسوية الدائمة:

إنني أوّمن بأن التسوية الدائمة ستكون قابلة للحياة إذا أنشأنا توازناً بين حاجتين أساسيتين: الحدّ من التدخل الإسرائيلي في حياة

⁴⁷ "الملف: عودة الليكود للسلطة: النتائج والتوقعات"، السياسة الفلسطينية، 11 (صيف 1996)، ص 6 - 85؛ سمير عوض، "تقرير: تطورات الموقف في فلسطين"، المصدر نفسه، ص 136 - 140.

⁴⁸ خالد عايد، "الليكود عشية الانتخابات: المقاربة السياسية التكتيكية والولادة العسيرة لاتلاف اليمين"، مصدر سبق ذكره، ص 167.

⁴⁹ أحمد خليفة وآخرون، "الملف: الانتخابات الإسرائيلية: وثائق تأليف الحكومة والنتائج والبرامج الانتخابية"، مجلة الدراسات الفلسطينية 27 (صيف 1996)، ص 64 - 65.

الفلسطينيين، والحدّ من الأمن لإسرائيل ضد الإرهاب وتهديدات الحرب؟؟؟؟. وعلينا أن نبني واقعاً ينشأ عن الحياة المشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين. وغياب الأمن هو الذي يؤدي إلى الإغلاق والشلل والخنق على الصعيد الاقتصادي للطرف الثاني. وبوجود الأمن يمكننا أن نوجد حركة حرّة واقتصاداً منفتحاً ورفاهية للجميع⁵⁰.

ولأن نتتياهو غلب "الأمن" على "السلام" فقد أحكمت إجراءات حكومته فصل الضفة عن القطاع، وإغلاقهما عن إسرائيل. وقد بلغ هذا الإحكام أشده في أعقاب هبة "نفق الأقصى" في أيلول 1996، والتي سقط فيها ما يزيد على ثمانين فلسطينياً، وقتل الفلسطينيون بالمقابل 15 جندياً إسرائيلياً⁵¹. فقد أصبح المرور بين الضفة والقطاع شحيحاً ومقصوراً على فئات فلسطينية ضيقة، تُمنح تصاريح مرور قصيرة الأمد، وعلى الأغلب لسفرة واحدة فقط، وحتى التنسيق للـ "شخصيات المهمة جداً" (V.I.P) أصبح يتطلب روتيناً أطول وأصعب، وقامت الحكومة الإسرائيلية الجديدة في مرات عديدة بإعاقة مرور هذه "الشخصيات". ومع أن التوقيع في 1997/1/17 على البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل، والذي تضمّن ضرورة تفعيل التفاوض حول مسألة المرور الآمن، أعاد للفلسطينيين جزءاً من التفاؤل بإمكانية تحريك العملية التفاوضية وتحصيل تنفيذ إسرائيلي للقضايا العالقة، إلا أن الوقت مرّ دون أن يحرز أي تقدم ملموس على صعيد هذه القضايا جميعها⁵². فعلى الرغم من عقد بعض اجتماعات اللجنة الفلسطينية - الإسرائيلية المكلفة بالتفاوض حول مسألة "المرور الآمن"، ومع أن تصريحات متفرقة ومتباعدة زمنياً أعطت

⁵⁰ المصدر السابق، ص 68 - 69.

⁵¹ عدنان عودة، "تقرير: تطورات الموقف في فلسطين"، السياسة الفلسطينية، 12 (خريف 1996)، ص 189 - 195.

⁵² بشأن البروتوكول راجع: وثائق مفاوضات السلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، 30 (ربيع 1997)، ص 167 - 180.

انطباعاً متقائلاً حول قرب الانتهاء من كافة الترتيبات المتعلقة بتنفيذ "المرور الآمن"، إلا أن ذلك لم يُترجم فعلياً على أرض الواقع. أما السبب الرئيسي الكامن وراء عدم التنفيذ فيتلخص برفض الجانب الفلسطيني القبول بالشروط والمطالبات العديدة التي تضعها إسرائيل، والتي تُشكّل من خلال تفسيرها الفضفاضي الواسع لبنود الاتفاقية عوائق رئيسية أمام تحقق مرور فلسطيني آمن بين الضفة والقطاع.

فإسرائيل تريد من خلال تفسيرها لل بند الذي ينصّ على تطبيق القانون الإسرائيلي على الفلسطينيين في حالة مرور آمن، أن تحتفظ لنفسها بحق اعتراض من تريده واعتقاله. أما الجانب الفلسطيني فيصّر على أن تطبيق القانون الإسرائيلي يتعلّق فقط بما ينجم عن الاستخدام الفلسطيني أثناء "المرور الآمن" للطرق الإسرائيلية، مثل مخالفة قواعد السير والوقوع في حادث طرق. كما تريد إسرائيل خلال المفاوضات المتفرقة التي جرت بشأن هذه المسألة أن تقصر استخدام "المرور الآمن" على الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع تحديداً، مع ضمان حقها في فرض "استثناءات أمنية" على شرائح منهم، بينما يريد الجانب الفلسطيني أن يشمل هذا المرور جميع الموجودين في مناطق السلطة الفلسطينية من مواطنين وزائرين على السواء. وتريد إسرائيل أيضاً أن تُفسّر المدة الزمنية المحددة في الاتفاقية لتقديم طلبات المرور عبرها (وهي يومين للطلبات العادية، وخمسة أيام للفلسطينيين ممنوعين من دخول إسرائيل) على أنها أيام عمل، الأمر الذي يعني إطالة أمد الحصول على هذه التصاريح، في حين يصّر الجانب الفلسطيني على احتسابها أيام تقويم عادي. كذلك، حاولت إسرائيل خلال عملية المفاوضات المبعثرة حول هذه المسألة زيادة عدد أيام إغلاق "المرور الآمن" لتشمل أيام السبت وكافة العطل اليهودية، إضافةً لأيام الثلاثاء المحددة في الاتفاقية. وإضافةً لذلك استمر وجود خلاف جوهري بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن تحديد موقع المعبر الذي سيقام حول "ميفو حورون" بالقرب من مدينة رام الله. ففي حين يصّر الجانب الفلسطيني على أن تكون نقطة العبور على الخط الفاصل بين الضفة وإسرائيل، فإن إسرائيل تريد أن تدفع بهذه النقطة داخل الضفة الغربية لتكون بجانب

بلدة بيتونيا على مشارف مدينة رام الله، ويأتي الرفض الفلسطيني نابغاً من أن القبول بالموقف الإسرائيلي يعني قبولاً بضمّ تلقائي لمساحات واسعة من الأراضي في وسط الضفة الغربية. وأخيراً، يطالب الإسرائيليون، فوق ذلك كله، بتقاضي رسوم مالية من الجانب الفلسطيني على استخدام الطرق الإسرائيلية في "المرور الآمن".⁵³

لتعثر العملية التفاوضية الجزئية المتعلقة بمسألة "المرور الآمن"، بقي الموضوع المتفق عليه في الاتفاقية المرحلية، ومع أنه لا يلبي المطلب الفلسطيني بضرورة إيجاد ممر آمن يصل الضفة بالقطاع تحقيقاً للوحدة الجغرافية بينهما، مُعلّقاً حتى الآن، على الرغم من أن اتفاق "واي بلانتيشن" أنتج على ما يبدو بعض التنازلات الفلسطينية في أمور تتعلق بالاشتراطات الإسرائيلية المشار إليها أعلاه. فالحكومة الإسرائيلية لم تقبل بما حققته من تنازلات فلسطينية في هذا الاتفاق، ورفضت المضي في تطبيقه. وبالتالي لا وجود لممر آمن حتى الآن، ولا وجود لمرور آمن، بين الضفة والقطاع، مع أن الفترة الانتقالية المحددة في "إعلان المبادئ" بخمسة أعوام شارفت على الانتهاء.

المهم في الأمر، أن إسرائيل لا تعترف جهاً بفصلها الضفة عن القطاع، بل بالعكس، فإنها ما تزال حتى الآن تدّعي بأن المنطقتين تعتبران بالنسبة لها منطقة واحدة، ولكن مستقبل هذه المنطقة سيتحدد فقط خلال المفاوضات النهائية. أما الوضع الحالي الذي يُعرقل "المرور الآمن" فمردّه الإسرائيلي إلى فقدان الأمن، الأمر الذي أدى إلى إغلاق المنطقتين عن إسرائيل، فالقضية من وجهة النظر الإسرائيلية ليست قضية فصلٍ للضفة عن القطاع، بل حماية إسرائيل والإسرائيليين عن طريق منع الفلسطينيين من دخول إسرائيل. فالممنوع من دخول إسرائيل لا يستطيع، بكل بساطة، أن ينتقل بين الضفة والقطاع، خصوصاً وأن الاتفاقية الانتقالية لا تنصّ على وجود ممر فلسطيني آمن بين المنطقتين، وإنما مرور آمن تتحكم إسرائيل بإجراءاته بشكل كامل. ويستطرد المنطق الإسرائيلي ليؤكد أن الفلسطينيين

⁵³ عمّار الدويك، مصدر سبق ذكره، ص 24 - 25.

"الذين لا يشكلون خطراً على إسرائيل"، وبحوزتهم تصاريح سارية المفعول إليها، يكتشفون أن الضفة والقطاع منطقتان غير موصولتين عن بعضهما، كونهم يستطيعون عبور إسرائيل بين المنطقتين. القضية جميعها، إذاً، تتلخص بمفهوم سياسي - قانوني واحد هو السيادة. فطالما لا يوجد ممر سيادي فلسطيني يصل الضفة والقطاع - ستبقى المنطقتان منفصلتين، حتى لو تمّ العمل بالمرور الآمن وفقاً للتفصيلات والإجراءات الواردة في الاتفاقية المرحلية. ومما يُثبت أن مسألة الفصل مسألة سياسية وليست أمنية دخول آلاف من عمال الضفة إلى إسرائيل دون تصاريح عمل وبشكل "غير قانوني"، وعلى مرأى أفراد الجيش الإسرائيلي في الكثير من الأحيان، وبالتالي فإن للفصل أبعاداً سياسية تفوق الحاجات الأمنية الإسرائيلية. وقد ظن بعض الفلسطينيين خطأ عندما اعتقدوا أن تضمين الاتفاقيات الموقعة مع الإسرائيليين بنداً ينصّ على الوحدة المنطقية أو الجغرافية للضفة والقطاع يمنحهم الحق التلقائي بالتنقل بينهما. وأدى هذا الخطأ إلى الوقوع في خطأ تابع عندما لم يستطع العديد من المسؤولين الفلسطينيين التفريق قانونياً بين "الممر الآمن" و "المرور الآمن"، وظن الكثير أن الاتفاقية تنصّ على إيجاد ممر آمن بين الضفة والقطاع.

وبعد مرور ما ينوف على ثلاث سنوات على توقيع الاتفاقية المرحلية لا يزال الانتقال بين الضفة والقطاع محكوماً بالحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية. والحصول على مثل هذا التصريح غاية في الصعوبة والتعقيد، وذلك لعدم توفر أدنى معلومات عن الاعتبارات الإسرائيلية التي تحكم عملية منح أو منع استحصال المواطن الفلسطيني على تصريح بالتنقل بين الضفة والقطاع، أو دخول مدينة القدس المحتلة، ومع أن قضية "الأمن" تُعتبر أساساً لهذه الاعتبارات، إلا أنها تبقى مع ذلك اعتبارات عشوائية تخضع للأهواء الشخصية للمسؤولين العسكريين الإسرائيليين، خاصة أن الاستحصال على التصريح يتمّ بالنسبة للفلسطينيين من خلال مكاتب الارتباط الإسرائيلية الموزّعة حول مناطق سكناهم. أما عملية تقديم طلب التصريح فتتمّ عبر مكتب الارتباط الفلسطيني الموجود في المنطقة بعد تعبئة النموذج المطلوب باللغة العبرية، وبعد تجميع الطلبات تُرسل إلى مكتب الارتباط

الإسرائيلي الموازي، ويتمّ انتظار الجواب الإسرائيلي. ووفقاً للاعتبارات العشوائية يجري إما منح التصريح أو رفض الطلب. وعندما يأتي الجواب بالرفض يكون شفاهة وغير مسبّب. أما عملية استئناف الرفض فهي عملية معقدة جداً، وتتمّ من خلال طلب مسؤول الشؤون المدنية الفلسطيني في الضفة أو القطاع عقد اجتماع خاص للتحايط بشأن كل حالة رفض على حدة مع المسؤول الإسرائيلي الموازي. وإذا لم تجد الحالة المعنية حلاً مرضياً أو جواباً مقنعاً وشفافاً للجانب الفلسطيني، يكون على وزير الشؤون المدنية في السلطة الوطنية الفلسطينية طلب عقد اجتماع مع المسؤول الإسرائيلي الموازي. وفي النهاية قد يصل الإجراء الاستئنافي في مرحلته الأخيرة إلى أن تُبحث الحالة في اجتماع بين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي. وبالتأكيد، يمكن بعد المرور بكل هذه المراحل أن تبقى الحالة مستعصية، ولا يُمنح الشخص المعني التصريح المطلوب. أما في حالة الحصول على التصريح فيكون بالعادة لسفرة واحدة ويُعطى في معظم الحالات ساعات النهار حتى الساعة السابعة مساءً فقط⁵⁴.

يبقى التنقل بين الضفة والقدس والقطاع عملية مضمّنية ومرهقة ولا يُستطاع التكهن بشأنها. فالفلسطيني لا يعرف متى يُمنح التصريح ومتى يُمنع. وقد يكون بحوزته تصريح وعند انتهائه ومحاولة تجديده يكتشف أن اسمه قد دخل "الكمبيوتر" الإسرائيلي، وأنه قد أصبح "خطراً أمنياً" على الدولة العبرية، ويتمّ منعه من الحصول على تصريح جديد. والعكس صحيح مع أنه نادر الحصول، فقد تُرفض طلبات متكررة لحصول مواطن فلسطيني على تصريح، ثم يضرب "الحظ" طلباً متجدداً ويتمّ الحصول على التصريح دون معرفة سبب المنع السابق والمنح الحالي. ونتيجة للصعوبة الفائقة في الحصول على التصاريح اللازمة للتنقل أصبح السفر بين الضفة والقطاع يأخذ منحى جديداً وخطيراً، إذ أصبح خط التنقل يمرّ عبر الأردن ومصر لعدد متزايد من الفلسطينيين، مؤدياً إلى تعزيز الفصل المفروض

⁵⁴ راجع صعوبات عملية الحصول على تصريح في:

Human Rights Watch/Middle East, " Israel Closure of the West Bank (July 1996), pp. 19 - 24. and Gaza Strip," vol. 8, no. 3

إسرائيلياً بين الضفة والقطاع. وقد كان أول نشاط لشركة الطيران الفلسطينية تشغيل خط بين العريش وعمان، وفي إحدى حالات هذا "السفر الالتفافي" استغرقت رحلة طالبتين مُعتنا من مغادرة القطاع للالتحاق بالكلية التي تدرسان فيها في رام الله ثمانية أيام، وكلفت كلاً منهما حوالي 500 دولار، في حين أن الرحلة المباشرة بالسيارة لا تستغرق أكثر من ساعة ونصف الساعة، ولا تُكَلَّف أكثر من عشرة دولارات⁵⁵.

⁵⁵ "رحلة من غزة إلى رام الله تستغرق ثمانية أيام"، صحيفة القدس، (10/3/1998)؟ ص 11.

الآثار المترتبة عن عملية "الفصل"

بعد قيام دولة إسرائيل عنوة العام 1948 على معظم مساحة فلسطين، بقي قطاع غزة والضفة الغربية في يد العرب منطقتين منعزلتين ومفصولتين عن بعضهما البعض. ويتشكّل قطاع غزة من شريط ساحلي ضيق طوله 45 كم وعرضه يتراوح بين 5,5 كم و 12.5 كم، ولا تزيد مساحته عن 363 كيلو متر مربع، ويقع في الزاوية الجنوبية الغربية من فلسطين، ويحدّه من الجنوب شبة جزيرة سيناء، ويُعتبر المنطقة الساحلية الوحيدة المتبقية للفلسطينيين على البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، ومع صغر مساحته، فإن لقطاع غزة أهمية استراتيجية قصوى في تحديد المستقبل الفلسطيني، إذ تنقطع بدونه الصلة الفلسطينية الوحيدة الممكنة للضفة الغربية بالبحر الأبيض المتوسط، وبالعالم الخارجي من خلاله، فمرفأ غزة هو الميناء البحري الفلسطيني الوحيد، وبدونه تصبح فلسطين المستقبل بلداً داخلياً محصوراً ومحاصراً لا يملك منفذاً بحرياً مستقلاً يصله مباشرة مع العالم الخارجي.

يعيش في قطاع غزة ما بنوف على المليون فلسطيني، وتوجد نسبة عالية منهم في ثمانين مخيمات للاجئين⁵⁶. وبالتالي فإن نسبة الكثافة السكانية فيه تعتبر من أعلى النسب، إن لم يكن أعلاها، في العالم أجمع. أما معدل دخل الفرد فهو متدنٍ للغاية، ونظراً لمحدودية سوق العمل داخل القطاع، والإغلاق الشامل والمستمر الذي يُعاني منه من قبل السلطات الإسرائيلية المحتلة، فإن نسبة البطالة في تصاعد مستمر، وتصل وفقاً للتقديرات غير الرسمية فوق الخمسين بالمئة من حجم القوى العاملة. وما يعنيه ذلك أن القطاع فقير جداً بإمكانياته، وأن سكانه يعانون ضائقة حياتية ومعيشية متفاقمة. فالزراعة هي المصدر الأساسي للاقتصاد الغزي، ولكن نظراً لمحدودية الرقعة الجغرافية للقطاع، فإن الأرض

⁵⁶ للإطلاع على دراسة لأوضاع القطاع راجع:

development –The Political Economy of De :The Gaza Strip ,Sara Roy
(.C.D ,Washington) : .C.D ,Institute for Palestine Studies ,1995).

الزراعية فيه محدودة جداً. ولأن الزراعة فيه تعتمد على الري، ولكون القطاع يعاني من شح شديد في المياه، ومن امتداد الرقعة العمرانية، فإن المساحة المتبقية للزراعة في تناقص مستمر. وقد أدى ذلك إلى تحوّل في الأنماط الزراعية التي أصبحت تركز على زراعة الخضراوات، في حين تقلصت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات، والتي كانت، حتى وقت ليس ببعيد، تُشكّل الناتج الزراعي الأساسي⁵⁷.

أما الضفة الغربية التي تشمل مدينة القدس، فتمتد على محاذة نهر الأردن، وتشمل مناطق جبلية في وسط فلسطين، وتبلغ مساحتها حوالي 5878 كيلو متر مربع، ويعيش فيها ما ينوف على المليون ونصف المليون فلسطيني، أما الظروف الحياتية والمعيشية لهؤلاء الفلسطينيين فهي لا تُقارن بتلك الموجودة في قطاع غزة، فنسبة الكثافة السكانية في الضفة متدنية جداً إذا ما قورنت بمثيلتها في قطاع غزة، ويوجد في الضفة زراعة بعلية متنوعة، إضافة إلى بنية صناعية ما تزال في مهدها ولكنها متطورة على تلك الموجودة في قطاع غزة، ولذلك فإن نسبة البطالة، ومع أنها مرتفعة وتصل وفقاً للتقديرات غير الرسمية إلى حوالي الأربعين بالمئة من حجم القوى العاملة، إلا أنها مع ذلك تبقى أقل من النسبة الموجودة في القطاع، أما معدل دخل الفرد السنوي فيها فيزيد عن القطاع بما لا يقل عن الخمسين بالمئة، ولذلك فإن الوضع الاقتصادي لفلسطيني الضفة أفضل منه لفلسطيني القطا^ع⁵⁸.

إن وجود تواصل جغرافي بين الضفة والقطاع يسمح بالتنقل الفلسطيني الحرّ بينهما يُعتبر ضرورة فلسطينية قصوى، وذلك كونه يسمح بتحسين الوضع الفلسطيني المفتتة التي نجمت عن قيام الدولة العبرية، ويفتح مجالاً أفضل لإعادة تكوين الحياة

⁵⁷ "قطاع الحمضيات في غزة مهدد بالاندثار" صحيفة الحياة الجديدة، (1998/8/13).

⁵⁸ حول اختلاف الأوضاع الحياتية والمعيشية بين الضفة الغربية وقطاع غزة راجع:

Marianne Heiberg and Geir Orensen, **Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A Survey of living Conditions** (Oslo: FAFO, 1993).

الفلسطينية على جزء يسير من الوطن. ومع أن سنوات الاحتلال الإسرائيلي المستمر والمديد، والسياسة القسرية التي اعتمدها السلطة الاحتلالية، أوجدت اعتمادية كبيرة للضفة والقطاع على إسرائيل الكولونيالية المستفيدة من هذه "المستعمرات" اللصيقة⁵⁹، إلا أن هذه الاعتمادية أخفت بين ثناياها، كما ذكر سابقاً، نمو علاقات تكاملية فلسطينية بين الضفة والقطاع، وقد أدت هذه العلاقات إلى إعادة حيَاكة جزء أساسي مما تمزق من النسيج المجتمعي الفلسطيني جرّاء النكبة الفلسطينية. ولكن لأن هذه الحياكة بقيت هشة، أدى فرض إسرائيل للفصل بين الضفة والقطاع إلى إعادة تكسير الروابط بين المنطقتين. ولكون إعادة تكوين الكيانية الفلسطينية في فلسطين يعتمد اعتماداً أساسياً ومركزياً على الوصل بين المنطقتين، ولا يُرى بغير ذلك إطلاقاً، كان المرتكز الذي أسند عليه الجانب الفلسطيني اطمئنانه المرافق لتوقيع اتفاق "إعلان المبادئ" مع الجانب الإسرائيلي يقوم على بديهية الاعتقاد أن المنطقتين تشكلان وحدة جغرافية واحدة (مع أنها لا تشكل وحدة اقتصادية أو اجتماعية واحدة)، وأن الحل النهائي للقضية الفلسطينية سيشملهما بشكل متماثل. وعلى أساس أن هذا أمر مفروغ منه، انهمك باحثون فلسطينيون منذ مطلع العملية السلمية في مدريد بإجراء دراسات تقنية حول إيجاد أفضل السبل لتحقيق هذا الوصل الجغرافي عن طريق إقامة معبر بري يصل بين الضفة والقطاع⁶⁰. ولم يكن في بال هؤلاء الباحثين، ومن المرجح أيضاً في مخيلة الكثير من السياسيين الفلسطينيين المنهمكين في مجريات عملية السلام، إمكانية أن تؤدي المسيرة السلمية إلى تثبيت فصل الضفة عن القطاع عوضاً عن تحقيق توصلهما الجغرافي بشكل رسمي.

⁵⁹ راجع المقالات الواردة في:

جورج العبد (محرر)، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

⁶⁰ راجع على سبيل المثال: أحلام عباسي وهبة طهبوب "دراسة حول إمكانية إقامة معبر بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الدولة الفلسطينية"، مشروع تخرج، كلية الهندسة، جامعة بيرزيت، 1991؛ وفيصل عوض الله، "دراسة لمعبر المواصلات بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة"، شؤون تنموية، المجلد الرابع، العدد الأول (أيار 1994)، ص 12 - 28؛ وعذنان عودة، "مشروع دراسة حول المعبر"، دراسة لم تنشر بعد (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997).

ويجب أن لا يغيب عن البال إطلاقاً، أن عوامل الجذب الناجمة عن نمو شبكة العلاقة التي نشأت تحت الاحتلال الإسرائيلي بين الضفة والقطاع، بقيت تقابلها أيضاً عوامل ذاتية كامنة عند قطاعات فلسطينية ضفتية وغزبية، وكانت قادرة دائماً على دعم الفصل بين المنطقتين. فبالإضافة إلى وجود عوامل اختلاف موضوعية بين الضفة والقطاع تتعلق بالجغرافيا والديموغرافيا والتجربة السياسية والحالة الاقتصادية، بقيت توجد لدى شرائح عريضة من فلسطينيي المنطقتين تصورات وإدراكات وإحساءات تعميمية سلبية حول الفلسطيني الآخر؛ فلسطينيي الضفة حول فلسطينيي القطاع، وفلسطينيي القطاع حول فلسطينيي الضفة⁶¹. ولكن هذه العوامل الموضوعية الذاتية بقيت في تأثيرها وأثرها الفعلي هامشية خلال مرحلة توقّف النضال الفلسطيني المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، إذ نحى الفلسطينيون جانباً خلافاتهم الداخلية واعتبروها ثانوية أمام تناقضهم الرئيسي مع الاحتلال الإسرائيلي، وما انتقل أحداث الانتفاضة من القطاع إلى الضفة بعد يوم واحد على اندلاعها سوى دليل واضح على وحدة الحال الفلسطيني في الأرض المحتلة جميعها. ولكن بدء المسيرة السلمية، وما آلت إليه من خلافات فلسطينية داخلية، تعزّزت باستقطاب سياسي حاد قسّم الشعب الفلسطيني في أعقاب الإعلان عن اتفاق أوسلو، وما تلا ذلك من إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، كل ذلك أدى إلى إشاعة انطباع خاطئ بأن المهمة النضالية انتهت أو على وشك الانتهاء. وجرّاء ذلك بدأت حالة من التراخي تُصيب المجتمع الفلسطيني، وعادت بعض عوامل الفرقة الفلسطينية الذاتية للبروز مجدداً وبدأت بتعزيز العوامل الموضوعية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية لفصل الضفة والقطاع. ويجب الانتباه إلى اختلافات واضحة في الآراء والاتجاهات والمواقف بدأت تتعرّز وتتكرس وتظهر جليّة في استبيانات واستطلاعات الرأي المتعاقبة بين أهل الضفة والقطاع منذ إحكام الفصل الإسرائيلي بينهما⁶². وبالطبع فإن هذه الاختلافات لا تعكس تبايناً في الرؤى فقط بين الضفتين

⁶¹ خليل الشقّاق، الضفة الغربية وقطاع غزة: العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية (القدس):

باسيا، 1994)؟ ص 79 - 86.

⁶² المصدر السابق، ص 48 - 60.

والغزيين، وإنما تُظهر ازدياداً في الاستعداد الذاتي لقبول وتكريس الواقع المفروض إسرائيلياً. ويبدو واضحاً، بالطبع، أن لإسرائيل مآرب سياسية، تتعدى ادعاءاتها حول الاعتبارات "الأمنية"، وتريد تحقيقها من فصل الضفة عن القطاع. كما يبدو، جلياً، أن سياسة الفصل الإسرائيلية بين المنطقتين بدأت تُعطي نتائج سلبية على الوحدة الفلسطينية التي كانت موجودة بهشاشة بينهما. لقد أصبح الفصل بين الضفة والقطاع الآن واقعاً يُنتج وقائع تتراكم وتُباعِد بين تجربة المنطقتين، وهذا له غاية إسرائيلية يبدو أنها ستنتج خلال المفاوضات النهائية.

مع أن الفصل بين الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة عن بعضها البعض أصبح واقعاً إسرائيلياً مفروضاً وله تأثيرات غاية في السلبية على المستقبل الفلسطيني، إلا أن المثير للاهتمام والانتباه أن هذا الفصل القسري لا يحظى بالاهتمام الفلسطيني اللازم، وذلك لأن هذا الاهتمام ينصب على مسألة إغلاق الضفة والقطاع عن إسرائيل ومدينة القدس المحتلة، وكأن عملية الفصل نتاج انسيابي لهذا الإغلاق، مرتبطة به وتنتهي بزواله. فمن مراجعة ما تنشره الوزارات الفلسطينية المختلفة من نشرات دورية يتضح وجود تداخل غير مبرر في الإدراك الفلسطيني بين عملية الإغلاق الإسرائيلي للضفة والقطاع عن إسرائيل والقدس المحتلة من جهة، ووجود فصل إسرائيلي قسري بين الضفة والقطاع ومدينة القدس من جهة أخرى⁶³. فمعظم التحليلات والبيانات والإحصائيات المتوفرة تتعلق بآثار "الإغلاق"، بينما تُشج المعلومات بشكل ملحوظ عندما يتعلق الأمر بمسألة "الفصل"، مع أن القضيتين يجب أن تبقى في الإدراك الفلسطيني منفصلتين تماماً عن بعضهما رغم تشابكهما الظاهر. ففي التشابك مصلحة إسرائيلية سياسية مبيّنة، إذ تريد أن يعم الاعتقاد بأن "الفصل" يأتي جرّاء "الإغلاق"، وأن "الإغلاق" مفروض كما تدعى لـ "اعتبارات أمنية" مردّها "التطرّف والإرهاب" الفلسطيني، وأن زوال السبب يؤدي إلى إنهاء "الإغلاق"، وبالتالي يعود الوصل ثانية بين الضفة والقدس والقطاع. ويخفي

⁶³ راجع على سبيل المثال النشرات الدورية الصادرة عن وزارة الإعلام ووزارة الشؤون المدنية.

هذا المنطق الإسرائيلي الأعوج في باطنه عدم اعتراف إسرائيل عملياً بالوحدة الجغرافية للضفة والقطاع وفقاً للاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية (وعلى اعتبار أن مسألة القدس ستبحث في المفاوضات النهائية)، ولذلك فمسألة وجود ممر جغرافي فلسطيني بين المنطقتين غير وارد في حساباتها. وليس هذا فحسب، وإنما تريد هي أيضاً الاحتفاظ بسيطرتها الكاملة على مسألة "المرور الآمن" للفلسطينيين بين المنطقتين، وبحيث لا يصبح حقاً تلقائياً لهم، وإنما يبقى امتيازاً تمنحه السلطات الإسرائيلية لمن تريد ومتى تريد. ومن هذا المنطلق، ومع أن مسألة "إغلاق" الضفة والقطاع عن إسرائيل تبقى مسألة مهمة، يجب أن ينصب اهتمام فلسطيني خاص على مسألة "فصل" الضفة عن القطاع، وذلك لأن الهدف الوطني الفلسطيني يتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس. فحتى لو بقي "الإغلاق" نافذاً، فإن "الفصل" يجب أن لا يكون تلقائياً وتابعاً، بل يجب أن لا يشتمل "الإغلاق" على "الفصل" بشكل تلقائي وانسيابي. فالأمران مختلفان تماماً، ويجدر بالجانب الفلسطيني التركيز على هذا الاختلاف الجوهرى، إذ بدونه يفقد الهدف الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة المستقلة جزءاً أساسياً من مضمونه العملي.

أدى فصل الضفة والقطاع والقدس عن بعضها البعض إلى إلحاق أضرار بالغة في الوضعية الفلسطينية الحالية، وعلى صعيد الإمكانيات الفلسطينية المستقبلية، وهذه الأضرار جاءت شاملة لجميع مناحي الحياة، وخاصة ما يتعلق بالجانب السياسي - الإداري، والحياة الاجتماعية والثقافية، والمجال الاقتصادي.

الجانب السياسي - الإداري : بفعل سياسة وإجراءات "الفصل" الإسرائيلية أصبحت القدس معزولة عن الضفة تماماً، وأصبح القطاع والضفة عبارة عن "كيانين" منفصلين و "مستقلين" عملياً عن بعضهما، ويحتاج التنقل بينهما إلى المرور عبر دولة سيادية تفرض ما تراه مناسباً من إجراءات. ويُذكر هذا الوضع الازدواجي، وحدة نظرية وفصل عملي، بالوضع الذي كانت عليه باكستان الغربية وباكستان الشرقية قبل انفصال

الأخيرة وتكوين دولة بنغلادش. ومع أن الفرق في السيادة واضح بين الوضع الباكستاني حينها والوضع الفلسطيني حالياً، إلا أن التنقل بين شطري باكستان، الدولة المستقلة ولكن المقسومة إلى قسمين في ذلك الوقت، كان يحتاج إلى المرور عبر وفي مجال دولة ثانية هي الهند. وقد أدى واقع البعد والانقسام الجغرافي بين الشطرين من ناحية، والصعوبات والتعقيدات الناشئة عن ذلك من ناحية ثانية، إلى الانفصال السياسي الكامل بين الشطرين في نهاية المطاف وقيام دولتين مستقلتين. ومع أن مسافة الفصل الجغرافي بين الضفة والقطاع لا تُقارَن مع تلك التي كانت تفصل شطري باكستان عن بعضهما، كما أن الإمكانيات والمقومات الذاتية لكل من الضفة والقطاع على حدة لا تُقارَن على الإطلاق بتلك التي كان كل من شطري باكستان يملكها، إلا أنه وفي ضوء وجود مصالح خارجية، وتحديدًا مصلحة إسرائيلية، تريد تكريس فصل المنطقتين عن بعضهما والاستفادة من ذلك، فإن الفصل المُصنَّع إسرائيليًا الآن قد يتحوّل بفعل مُضيّ الوقت، ونمو دوافع ومصالح ضفيّة وغزيّة منعزلة عن سياق بعضها البعض، إلى أمر واقع مستمر. وقد يُصار لاحقاً إلى تحويل هذا الواقع المستمر إلى حالة قانونية دائمة.

أدى "الفصل" الإسرائيلي للضفة عن القطاع إلى فرض ازدواجية أمر واقع على السلطة الفلسطينية. فالمقر الدائم "المؤقت" للرئاسة موجود في مدينة غزة، ولكن عدم وجود ممر جغرافي سيادي فلسطيني يصل بين المنطقتين ويسمح بالتنقل الحرّ بينهما أدى إلى ضرورة إيجاد مقرّات رئاسية أخرى في الضفة، أهمها الموجود في مدينة رام الله. ونتيجة لذلك أصبحت الحكومة الفلسطينية تعقد اجتماعاتها مقسّمة بين المنطقتين. ويبقى تنقل أعضاء الحكومة من منطقة إلى أخرى متعلّقاً ومحكوماً بإجراءات بطاقة "الشخصية المهمة جداً" (V.I.P) الواردة في الاتفاقية المرحلية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهي إجراءات يتحكّم فيها في نهاية المطاف الجانب الإسرائيلي الذي يستطيع أن يسحب البطاقة من صاحبها، أو يجمّد العمل بها. وقد يُقال فلسطينياً أن التناوبية في عقد اجتماعات الحكومة بين الضفة والقطاع تأتي نتيجة سياسة مدروسة وقصدية للتغلب على الفصل المفروض

إسرائيلياً على المنطقتين وللتدليل على وحدتهما السياسية، إلا أنه يجب أن لا يُستهان من الأثر الذي تتركه هذه التناوبية على تكريس القبول بواقع الفصل، وحتى إن كان بصورة غير مباشرة أو ملموسة أنياً.

ويجدر في هذا السياق الانتباه إلى أن الفصل بين الضفة والقطاع أدى، أيضاً، إلى إيجاد ازدواجية إدارية. فكل وزارة تتشكّل من مقرّين أحدهما في القطاع والثاني في الضفة. ومع أن مناصب محدودة في كل وزارة، تصل في أقصاها إلى ثلاثة هي الوزير ووكيل الوزارة والمدير العام لها، بقيت غير مجزأة بفعل الفصل بين المنطقتين، إلا أن بقية الهيكلية الإدارية تتجزأ بعد ذلك بينهما. وتؤدي هذه الازدواجية إلى تكليف خزينة السلطة مبالغ كبيرة كان من الممكن اختصارها بشكل فعال لولا وجود الفصل القائم، والذي يمنع إمكانية التنقل بحرية بين المنطقتين، كما وتؤدي هذه الازدواجية إلى تقليص فاعلية الأداء العام كون التقسيم المناطقي لكل وزارة يختلف عن الأخرى. فهناك وزارات يوجد مركز ثقلها في القطاع، وأخرى يوجد مركز ثقلها في الضفة. ولما كان العمل الحكومي متشابك وغير قابل للتجزئة، فإن تقسيم كل وزارة إلى قسمين وحدث ازدواجية داخلية بسبب ذلك، ووجود عدم تناسق بين تقسيم الوزارات في المنطقتين، أدى، ليس فقط إلى زيادة في المصروفات، وإنما إلى هدر للوقت ونمو لبيروقراطية أصبحت منذ البداية مثقلة بالأعداد والإجراءات. وإذا أُضيف إلى ذلك أن عملية صناعة القوانين الفلسطينية التي تتسخ القوانين المختلفة الموجودة في كل من الضفة والقطاع تسير ببطء شديد⁶⁴، الأمر الذي أدى إلى أن تبقى الحالة القانونية للقطاع تختلف عنها في الضفة، فإن اختلاف الوضعية القانونية وما يتعلق بها من إجراءات أدى إلى تعقيد عمل هذه الوزارات واستهلاك الكثير من الجهد والوقت والموارد، وهي محدودة أصلاً. ولا يغيب عن البال أيضاً أن فصل الضفة عن

⁶⁴ حتى نهاية آب 1998 تمّ التصديق على تسعة قوانين فلسطينية فقط. راجع: فراس ملحوم وسامر الفارس، "أسس التشريع في فلسطين"، دراسة لم تُنشر بعد، مركز الحقوق، جامعة بيرزيت، 1998.

القطاع أوجد أيضاً ازدواجية داخل عدد من الأجهزة الأمنية الفلسطينية. فكما الوزارات، حصلت ازدواجية في بعض الأجهزة الأمنية وسببت جميع الإشكاليات المشار إليها أعلاه. وفي أجهزة أخرى أدى الفصل إلى انفصال عملي تام في الهيكلية، وأصبح كل جزء قائم بذاته؛ جهاز في الضفة وجهاز آخر في القطاع.

وباختصار، يمكن القول أن السلطة التنفيذية أصبحت بفعل الفصل تُعاني من وجود انفصال وازدواجية وضعف تنسيق في العمل، وقد أدى ذلك إلى إيجاد خلخلة في الأداء، وتقليص في الفاعلية، وتداخل في الصلاحيات، وتأثر في المسؤوليات، وضعف في التخطيط العام، وكانت النتيجة التي يشكّل الفصل أحد أسبابها الموضوعية المهمة هدر كبير للطاقة وتبعثر للقدرة وتآكل للإمكانية الفلسطينية على صعيد إيجاد سلطة تنفيذية مأسسة ضمن هيكلية واضحة ومحددة، تؤدي بها إلى فاعلية قصوى في هذه الظروف الاستثنائية جداً⁶⁵.

ويجدر التنويه، هنا، إلى أنه بالإضافة إلى أن الفصل الإسرائيلي للضفة عن القطاع أدى إلى إيجاد مانع موضوعي لتحقيق المأسسة الفاعلة داخل السلطة التنفيذية الفلسطينية، فقد استغلّ هذا الفصل لإيجاد مبررات فلسطينية ذاتية للنكوص عن تحقيق هذه المأسسة الضرورية، وأصبح الفصل، بالإضافة إلى كونه واقعاً معيقاً، ذريعة فلسطينية لتبرير جوانب عديدة من العجز الذاتي، والذي بدوره يتستر على مصالح ومنافع لفئات وشرائح مجتمعية مختلفة. وفي هذا الجانب تكمن إشكالية على غاية الأهمية، إذ قد يصبح تكريس واقع الفصل بين الضفة والقطاع أمراً يخدم هذه الفئات والشرائح. عندئذٍ يُصبح التغلّب على الفصل مسألة أكثر تعقيداً، إذ تحتاج قبل المواجهة الخارجية مع إسرائيل إلى مواجهة فلسطينية داخلية مع المنتفعين من ديمومته وتكريس وضعيته.

⁶⁵ راجع بشأن الإشكاليات التي تعاني منها السلطة التنفيذية: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الثالث (رام الله، 1998)؟ ص 97 - 124.

ولا يختلف حال السلطة التشريعية جرّاء فصل الضفة عن القطاع عن حال السلطة التنفيذية. فالمجلس التشريعي الفلسطيني يحتفظ حالياً بمقرّين، الأول في مدينة رام الله ويُعتبر المقر الرئيسي للمجلس وتتم فيه معظم جلساته، والثاني في مدينة غزة ويُستخدم في أغلب الأحيان لاجتماعات لجان المجلس. ونظراً لوجود هذين المقرّين، وصعوبة تنقّل الموظفين بين الضفة والقطاع جرّاء الفصل الإسرائيلي، فقد كان أمراً واقعاً أن تحدث ازدواجية في الجهاز الإداري للمجلس. وقد أدت هذه الازدواجية إلى إنتاج تضخّم على عدد موظفي هذا الجهاز الذي نما خلال فترة وجيزة ليصبح مكوّناً في العام 1997 من 228 موظفاً، منهم 119 موظفاً في الضفة و109 موظفين في القطا ع⁶⁶. وبما أن جلسات المجلس تُعقد في أحد المقرّين، فإن على أعضاء المجلس من المنطقة الفلسطينية الثانية (الضفة إن كان الاجتماع في غزة، أو العكس) التنقّل عبر إسرائيل لحضور الجلسة. ومع أن الأعضاء يحملون بطاقة "الشخصية المهمة جداً" (VIP)، وبالتالي يعبرون الحواجز الإسرائيلية بسهولة نسبية بعد إجراء الترتيبات التنسيقية المسبقة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، إلا أن ذلك لا يعني أن التنقّل يتمّ بحرية تامة ودون إعاقات من الجانب الإسرائيلي، وفي حالات متعددة تمّ إعاقة أعضاء في المجلس على الحواجز الإسرائيلية التي تفصل إما الضفة أو القطاع عن إسرائيل لساعات عديدة. وإذا أخذ بالاعتبار أن على عضو المجلس التواجد ثلاثة أيام على الأقل في الأسبوع في مقر المجلس خلال الدورة البرلمانية، إما لحضور جلسات عامة أو جلسات لجان، فإن ذلك يعني التنقّل بين الضفة والقطاع خلال تلك الأيام، ذهاباً وإياباً، والمعنى الزمني لذلك يتلخص في هدر وقت طويل سافراً ومروراً على حواجز إسرائيلية. أما الأثر المادي فيتمثّل باستنزاف الجهد والطاقة وهدر الموارد المالية جرّاء هذه الصعوبات اللوجستية.

⁶⁶ لمصدر السابق، ص39.

أما بالنسبة للسلطة القضائية فهي ليست فقط مفصولة تماماً بين المنطقتين، وإنما أيضاً معزولة عن بعضها البعض جراء الفصل الذي يحدّ من تنقل الفلسطينيين الاعتيادي بين الضفة والقطاع. وما يزيد الوضع إرباكاً وتعقيداً أن التراث والنظام القضائي المنبثق حتى الآن في الضفة يختلف، كما تمّ التتويه أعلاه، عن التراث والنظام القانوني السائد في القطاع. وقد جاء الفصل الجغرافي ليعزّز الاختلاف القانوني بين المنطقتين ويحدّ من إمكانية وسرعة تخطيه عن طريق إصدار قوانين فلسطينية جديدة تلغي الاختلاف الموجود حالياً، وتؤدي إلى وحدة السلطة القضائية الفلسطينية عملياً وفعالياً. وعندما تكون المرجعية القانونية مختلفة لمنطقتين جغرافيتين يُقال نظرياً بأنهما يُشكلان وحدة سياسية واحدة، ولكنهما أيضاً مفصولتين جغرافياً عن بعضهما البعض ويصعب تنقل المواطنين بينهما، فإن هذه الوحدة السياسية النظرية تكون مهددة فعلياً.

قد يُقال بأن جميع المذكور سابقاً قد يبقى شكلياً ولا يُضير وحدة الحال الفلسطينية، إذ تبقى عوامل الفصل بين الضفة والقطاع قسرية ومفروضة من الخارج، تطال البنى الهيكلية الفوقية، ولا تتغلغل لتصيب طبيعة وواقع لُحمة الحياة الفلسطينية، وخصوصاً في منحها السياسي. فالشعب الفلسطيني شعب واحد موحد له أهداف واضحة ومحددة يجري تنشئة الأفراد عليها منذ نعومة الأظافر، ويشبّ هؤلاء الأفراد على تجربة مشتركة تصهر توجهاتهم وتطلعاتهم السياسية في بوتقة واحدة، خاصة في الضفة والقطاع التي عاشت معاناة الاحتلال سويّاً، فمقاومة الاحتلال ودخول العديد من مواطني الضفة والقطاع إلى المعتقلات الاحتلالية، والمرور لسنوات في تجربة حياة الانتفاضة والقيادة الوطنية الموحدة والبيانات والفعاليات المشتركة، كل ذلك لا بدّ وأن يكون قد أنتج تراكماتاً سياسياً مشتركاً يستطيع أن يتحمل الفصل الجغرافي القسري بين الضفة والقطاع. لذلك، يُصرّ هذا الرأي على أن عوامل الجذب بين المنطقتين نتيجة المشترك بينهما تبقى أقوى من عوامل الفصل الذي تريد إسرائيل فرضه عليهما.

في هذا المنطق صحّة، ولكن قد يكون في التعويل عليه مبالغة عاطفية أكثر منها موضوعية، ولا يستطيع تراكم الوقائع المادية إسنادها عملياً. فالفصل الجغرافي عندما يتأسس ويتأصل ويستمر لمدة زمنية تطول، يترك آثاره التراكمية في النفوس ويؤدي إلى فكفكة الأواصر المشتركة في الوعي والتجربة. ويصبح هناك نمو لسياقات منفصلة في المناطق الجغرافية المعزولة عن بعضها بفعل الفصل بينها. فالبيئة السياسية المشتركة تتأثر سلبياً من الفصل الجغرافي، وذلك يؤثر على الحياة السياسية المشتركة، فهذه الحياة تبدأ في التشعب، ويبدأ الشعب بالتباعد، ويؤدي إلى انحسار في التناغم، وتتمو وتترعرع نتيجة ذلك تجارب خاصة ما تألفها إلا وهي متوقعة على ذاتها، لا يربطها غيرها ما يكفي من المضامين للمحافظة على وحدتها، بل تُصبح مع مرور الوقت ترنكز في محاولتها الحفاظ على هذه الوحدة على شعارات ما تلبث أن تنن تحت وطأة الانقطاع الناجم عن الفصل.

عندما تتفصل البيئة السياسية بفعل الجغرافيا تتفصم معها الثقافة السياسية. فلكل ثقافة سياسية بيئة تحتضنها وتُنْتجها. والمجتمع السياسي الفلسطيني أصبح بفعل النكبة عبارة عن تجمعات سياسية متفرقة أنتجت ثقافات سياسية متعددة، تم إخفاء اختلافاتها تحت إطار الوحدة الوطنية الفلسطينية والأهداف الوطنية المشتركة، وخصوصاً ذلك الاختلاف بين "الداخل" و "الخارج". ومع أن كلاً من "الداخل" و "الخارج" كانا يتشكلان من تجمعات متعددة لها اختلافاتها البيئية، إلا أن طبيعة التجربة السياسية المشتركة كانت تغطي على هذه الاختلافات وتخفي معالمها وآثارها، منتجة بوتقة تتشكل من ثقافة سياسية موحدة. ولذلك كان للـ "داخل" الذي يتكون من فلسطيني الأرض المحتلة ثقافة سياسية يدخل في تركيبها عناصر ومكونات مشتركة كثيرة. ولكن الفصل الجغرافي المفروض إسرائيلياً بين الضفة والقطاع أدى إلى إيجاد قطيعة شبه كاملة بين المنطقتين، وكان من النتائج الأولية أن بدأت الثقافة السياسية في كل من الضفة والقطاع تتحوصل على ذاتها وتعيد تشكيل ذاتها وفقاً لطبيعة الحياة السياسية السائدة داخل كل منطقة من المنطقتين. وعدا عن أن الاتجاهات

والسلوكيات السياسية بدأت تُظهر تبايناً بين مواطني الضفة ومواطني القطاع بشكل عام⁶⁷، فإن آليات الفعل السياسي المتمثلة بالفصائل والأحزاب السياسية بدأت تُظهر أيضاً تحوصلها داخل كل من الضفة والقطاع، وبدأت تبرز فيها قيادات مناطقية؛ قيادة في الضفة وقيادة في القطاع، ولولا وجود بطاقات "الشخصية المهمة جداً" (VIP) بحوزة عدد محدود جداً من القيادات السياسية، والتي تسمح لهم بالتنقل بين الضفة والقطاع، لكان الانقسام الفعلي بين المنطقتين مكتمل المظاهر.

عندما تنمو اتجاهات سياسية مختلفة بسبب الفصل الجغرافي عند تجمعات سكانية هي أجزاء من مجتمع سياسي واحد، تبدأ "التشوهات" تغزو الثقافة السياسية المشتركة لهذه التجمعات. ومع مرور الوقت، وإذا استمر الفصل، يمكن أن تكون النتيجة وصول الاختلافات البيئية إلى درجة تظهر فيها ثقافات سياسية منفصلة عن بعضها، كونها تعكس واقع البيئة السياسية المحدودة والمحصورة والمنفصلة التي تنتجها. وهذا هو بالتحديد أحد الأهداف الإسرائيلية المهمة لعملية فصل الضفة عن القطاع. فإسرائيل تريد خلق معطيات واقع جديد يكون قابلاً لتثبيت فصل المنطقتين سياسياً عن بعضهما، إن هي ارتأت في ذلك مخرجاً لحل القضية الفلسطينية إسرائيلياً خلال مفاوضات المرحلة النهائية.

الحياة الاجتماعية والثقافية: لم يؤد الفصل بين الضفة والقطاع فقط إلى تقطيع أوصال المنطقتين عن بعضهما جغرافياً، أو تفتيت ارتباطهما السياسي عملياً (مع أن ذلك غير واضح مظهرياً)، وإنما أدى إلى تقطيع أواصر ارتباطاتهما الاجتماعية والثقافية، والتي كانت من العوامل المهمة لتواصل وصهر الغزيين مع الضفّيين. ويجب أن لا يغيب عن البال إطلاقاً أن هذا الفصل الذي جاء مع إحكام طوق إغلاق مدينة القدس على فلسطينيي

⁶⁷ راجع بهذا الخصوص:

:Jerusalem) Palestinian Public Opinion Since the Peace Process, Jamil Rabah
.83 - 80 .pp (1998, Arab Thought Forum

الضفة والقطاع قد أدّى إلى تفتيت الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل العام 1967، وأحالت مجتمعا إلى ثلاثة تجمعات سكانية تعيش واقعاً وقائع ذات سياقات مختلفة عن بعضها البعض. ومع أن إغلاق القدس عن سياقها الضفّي أدى إلى صعوبات حياتية بالغة التعقيد للمقدسيين والصفّيين على السواء، طالّت جميع جوانب ومناحي الحياة⁶⁸، إلا أن التواصل الجغرافي مكّن من الإبقاء على صلات من خلال الإبداع الفلسطيني في إيجاد وسائل وسبل لاختراق الحواجز الإسرائيلية والانتفاخ عليها بين القدس والضفة. أما قطاع غزة فقد تمّ عزله تماماً بسبب الإغلاق المفروض عليه إسرائيلياً، وعدم وجود اتصال برّي مباشر وحرّ بينه وبين الضفة الغربية.

أدّى خلق المعازل الجغرافية الثلاثة (القدس، الضفة، والقطاع) إلى تقطيع أوصار النسيج المجتمعي الفلسطيني، وتفكيك الارتباطات المجتمعية عن أبعادها المكانية. فالقدس كانت دائماً قبلة الفلسطينيين ومركز حياتهم الدينية والثقافية والإدارية والخدمية⁶⁹. ففي القدس، عدا عن المواقع الدينية المقدسة إسلامياً ومسيحياً، كانت توجد حياة ثقافية نشطة جسدتها خلال السبعينيات والثمانينيات مسارح وفرق مسرحية وغنائية ومهرجانات ثقافية كانت تستقطب الفلسطينيين من كل أرجاء الضفة والقطاع. كما وكانت القدس المركز الرئيس للحياة الصحافية والإعلامية والمؤسسات غير الحكومية والأهلية. وكذلك، ضمت القدس مؤسسات تعليمية وصحية وخدمية متعددة كانت توفر خدماتها للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع. وبعد إغلاق القدس ومحاولة إسرائيل فصلها وعزلها بسياج من المستوطنات والحواجز العسكرية، ابتدأت الحياة المقدسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالانهيار على مختلف الصعد، حتى على صعيد وصول واتصال الفلسطينيين من مسلمين

⁶⁸ بيتسيلم، "الترحيل السري: إلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 31 (صيف 1997)، ص 127 - 132؛ وخالد عايد، "الاستيطان في القدس: جبل أبو غنيم وما يتجاوزه"، نفس المصدر، ص 119 - 126.

⁶⁹ Human Rights Watch/Middle East, *op. cit.*, pp. 32 - 33

ومسيحيين مع مقدساتهم. ونتيجة لذلك بدأ مركز الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالانتقال من القدس إلى مدينة رام الله المجاورة، ونتج عن ذلك نزوح مؤسسي عن المدينة المقدسة التي باتت مدينة خاوية بعد أن كانت تعج بالحياة الفلسطينية. وبالطبع فإن لإسرائيل مآرب سياسي واضح من تفرغ القدس لتثبيت ضمها غير القانوني وتحويلها، قسراً، إلى "عاصمة إسرائيل الأبدية".

كان من نتائج عزل القدس، وفصل الضفة عن القطاع، أن تبدأ هذه المعازل الفلسطينية نتيجة الضرورة المفروضة عليها إسرائيلياً بالاعتماد الذاتي على نفسها في تدبير أمورها، وبانفصال شبه كامل عن تواصلها مع المناطق الفلسطينية الأخرى. وقد نجم عن ذلك تطور ازدواجية مؤسسية لتقديم الخدمات للسكان على الصعد التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وأيضاً الاقتصادية. ففي حين لم يكن على سبيل المثال في القطاع جامعات، وكان الطلبة الغزيون يتوجهون إلى الضفة للالتحاق بالجامعات الفلسطينية، أدى الفصل إلى إيجاد جامعتين وتطويرهما ليس بشكل تكاملي مع جامعات الضفة وبشكل يخدم طلبة المنطقتين وتحقيق عملية الصهر المجتمعي بواسطة مؤسسات التعليم العالي، وإنما بطريقة أدت إلى ازدواجية التخصصات، مع ما ينجم عن ذلك من هدر للموارد الفلسطينية المحدودة⁷⁰. ومع أنه قد تبرز ادعاءات غزيرة بأن تطوير بنية التعليم العالي في القطاع يُعتبر مسألة ضرورية لمنع الاحتكار الضفي لهذا المجال الحيوي الذي قد يؤدي إلى هيمنة ضيقة على القطاع، وما ينجم عن هذه الادعاءات من حساسيات، أكانت حقيقية أم وهمية، إلا أن ازدواجية هذه البنية تبقى غير مبررة على الإطلاق وتؤدي إلى تعزيز وتكريس الفصل الإسرائيلي للضفة عن القطاع، عوضاً عن مقاومته وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب عليه. ويمكن اعتبار الازدواجية المؤسسية الفلسطينية التي ظهرت في أعقاب فرض الفصل القسري بين القدس والضفة والقطاع وقوعاً فلسطينياً في الفخ الإسرائيلي، وليس على الإطلاق انتصاراً عليه.

⁷⁰ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص 17 - 18.

يمكن اعتبار قضية الطلبة الغزيين في الجامعات الفلسطينية بالضفة من أكثر القضايا التي أبرزت سلبية فصل إسرائيل القسري للضفة عن القطاع. فقد بدأ الطلبة الغزيون بالتوجه إلى الضفة الغربية، وبالتحديد للالتحاق بكلية بيرزيت، في ذلك الوقت، ومعاهد المعلمين والمعلمات والتدريب المهني التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، مباشرة بعد السماح بالتنقل من القطاع إلى الضفة في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي العام 1967. وتنامى عدد هؤلاء الطلبة خلال السبعينيات والثمانينيات، خاصة لعدم توفر مؤسسات التعليم العالي في القطاع، وبعد تضيق الخناق على التحاق الطلبة الفلسطينيين في الجامعات المصرية منذ منتصف السبعينيات. ولم يكن مفروضاً على الطلبة الغزيين القيام بأية إجراءات مع السلطة الإسرائيلية المحتلة للانتقال من القطاع إلى الضفة والالتحاق بالجامعات هناك. ومع أن السلطة الإسرائيلية قامت بعد تشكيل الإدارة المدنية في العام 1982 بإصدار أمر عسكري حمل رقم 854، والذي فرض على الجامعات ضرورة الحصول على ترخيص سنوي وموافقة إسرائيلية على سجل الطلبة الملتحقين بالجامعة، إلا أن المقاومة الفلسطينية والدولية لهذا القرار أدت إلى عدم نفاذ تطبيقه فعلياً. وبقي وضع الطلبة الغزيين في جامعات ومعاهد الضفة على حاله حتى بدأ الوضع يتغير مع بداية الإجراءات الإغلاقية التي فرضتها إسرائيل على الضفة والقطاع، ووصلت ذروتها بالفصل الجغرافي القائم حالياً. فمنذ مطلع التسعينيات أصبح الطالب الغزي مطالباً بالحصول على ثلاثة تصاريح إسرائيلية للانتقال من القطاع إلى الضفة والالتحاق بمؤسسة تعليم عال فيها. التصريح الأول عبارة عن البطاقة الممغنطة التي تتيح له الخروج من القطاع ولا يستطيع تقديم طلب للحصول على تصريح لدخول إسرائيل بدونها. والثاني تصريح نافذ المفعول لدخول إسرائيل والعبور منها إلى الضفة. أما التصريح الثالث فصادر من السلطة الإسرائيلية الاحتلالية في الضفة، ويسمح للطالب الغزي بالإقامة فيها، ولمدة لم تكن تتجاوز الثلاثة أشهر مع أن الفصل الدراسي كان يمتد لأكثر من أربعة أشهر. أما الطالبات الغزيات فأصبح عليهن الحصول

على التصريح الثاني والثالث للالتحاق بجامعات ومعاهد الضفة⁷¹ . ومن متابعة الشهادات المشفوعة بالقسم للعديد من الطلبة الغزيين يتضح مدى المعاناة التي بدأوا يتكبدونها في عملية الحصول على هذه التصاريح اللازمة، أو عند القيام بمحاولات لتجديدها⁷² . ونتيجة العوائق والصعوبات والمعاناة بدأ عدد من الطلبة الغزيين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في الضفة بالتقلص تدريجياً، وبدأت الجامعتان الموجودتان في القطاع بالمقابل بالتوسع الاضطراري في أعداد قبولها للطلبة رغم عدم توفر الإمكانيات اللازمة. ولكن مع ذلك لم تتمكن هاتان الجامعتان من استيعاب سنوي لأكثر من عشرين بالمئة من طلبة القطاع الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة. وكان على بقية الراغبين بمتابعة التحصيل الأكاديمي إيجاد وسيلة خلاقية للوصول إلى الضفة أو مغادرة البلاد.

خلال العام الدراسي 1995 - 1996 لم تتجاوز مدة التصاريح الممنوحة للطلبة الغزيين ربع السنة الدراسية، وبدأت السلطات بمنح هذه التصاريح بعد مضي شهران ونصف الشهر على بداية العام الدراسي. ومعنى ذلك أن وجود هؤلاء الطلبة في الضفة كان لمعظم السنة الدراسية "غير قانوني"، ما عرضهم لملاحقة القوات العسكرية الإسرائيلية وفرض عليهم نوعاً من "الإقامة الجبرية" لاحقاً في مناطق (أ) التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد عانى الطلبة الغزيون الملتحقون بجامعة بيرزيت تحديداً لأن الحرم الجامعي يقع في منطقة (ب+) التي تتبع أمنياً للسلطة الاحتلالية. وكان الحاجز العسكري الإسرائيلي على الطريق الموصل بين مدينة رام الله وبيرزيت يحول في الكثير من الأحيان من إمكانية وصول الطلبة إلى مقاعد دراستهم، أو يؤدي إلى إلقاء القبض عليهم وترحيلهم إلى القطاع.

⁷¹ "Fact and Figures" 19 November 1998 - Gaza Students Action Day for

"Academic Freedom Campaign The Gaza", (e-mail: edu.birzeit.admin@gsc

edu.birzeit.admin@gsc .cit .op ,tselem'B 26 - 24.p

في آذار عام 1996 قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإلغاء العمل بتصاريح الطلبة الغزيين الملتحقين أو الراغبين بالالتحاق بجامعة الضفة. وأصبح حوالي 1300 طالب غزي يفتقدون "الغطاء القانوني" للبقاء في الضفة. وكان معنى ذلك للطلاب الذي كان سيتقيد بالحصول على تصريح إسرائيلي لمعاودة الالتحاق بجامعة في الضفة خسارة عامين دراسيين كاملين. ولكن الكثير من الطلبة بدأ بالتحايل على هذا الوضع واستطاع البقاء في الجامعات دون الحصول على تصاريح إسرائيلية. وكانت أهم مشكلة تواجههم في ذلك الوصول من غزة إلى الضفة لمرة واحدة فقط، إذ كان الطالب بعد وصول الضفة ينقطع عن الرجوع إلى القطاع تماماً حتى الانتهاء من الدراسة والحصول على الشهادة، مهما كان الذهاب إلى القطاع طارئاً وضرورياً⁷³.

قدمت في كانون الأول العام 1998 لائحة بأسماء مئة من الطلبة الغزيين للسلطات الإسرائيلية من أجل الحصول على التصاريح اللازمة للالتحاق بجامعاتهم في الضفة. رفضت هذه السلطات طلب 17 طالباً وطالبتين تحت ذريعة "الأسباب الأمنية"، ومنحت 41 طالبة تصاريح مدة ستة أشهر، وطالبت 40 طالباً بالحصول أولاً على البطاقة المغنطة، وبعد شهرين من التنسيق الفلسطيني مع السلطات الإسرائيلية حصل 16 طالباً من هؤلاء على تصاريح بأثر رجعي لمدة ستة أشهر. وقد انتهت صلاحية جميع التصاريح الممنوحة في حزيران 1998. والآن، ومع بداية العام الدراسي الجديد 1998 - 1999، لا يوجد بحوزة طلبة غزة الملتحقين أصلاً بالجامعات والمعاهد العليا في الضفة، وعددهم تقلص ليصل حوالي 600 طالب وطالبة، تصاريح إسرائيلية نافذة المفعول للتواجد في الضفة الغربية. وبالطبع فإن هذا الوضع ينسحب على طلبة القطاع الذين تقدموا بطلبات التحاق جديدة لهذه المؤسسات الأكاديمية⁷⁴.

⁷³ راجع شهادة الطالب الجامعي أحمد عبد الرحمن وادي في المصدر السابق، ص 24 - 25.

⁷⁴ Information Sheet for Campaigners, "The Gaza Students Campaign" (e-mail: gsc@admin.birzeit.edu).

إن فرض السلطات الإسرائيلية على الطلبة الغزيين الحصول على مجموعة من التصاريح المسبقة للالتحاق بالمؤسسات الأكاديمية في الضفة الغربية يعني من الناحية الفعلية إنهاء إمكانية هذا الالتحاق وحصر هؤلاء الطلبة في القطاع. ويجب الانتباه إلى أن مرد ذلك ليس إغلاق الضفة والقطاع عن إسرائيل، وإنما فصل الضفة جغرافياً عن القطاع، وعدم تنفيذ إسرائيل للبنود الواردة في الاتفاقية المرحلية، والمتعلقة بمسألة "المرور الآمن". وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على محاولة إسرائيل فرض مفهومها الخاص فيما يتعلق بهذا "المرور"، والذي يتلخص بهيمنتها عليه بالكامل، بحيث يصبح مسألة إسرائيلية تدعى إسرائيل بأنها مرتبطة بالنواحي الأمنية التي أدت إلى إغلاق كل من الضفة والقطاع عن إسرائيل.

يتعدى موضوع الوجود الطالب الغزي في مؤسسات التعليم العالي بالضفة في أهمية وخطورة تبعاته حدود توفر فرص التعليم الجامعي لهؤلاء الطلبة وحصر إمكانياتهم الفعلية في هذا المجال في القطاع، فالتحاق أفواج متتالية من الطلبة الغزيين في مؤسسات التعليم العالي بالضفة على مدى أكثر من عقدين من الزمن شكّل أحد أهم الآليات المتوفرة والناجعة لصهر الثقافة المجتمعية، كما السياسية، الغزية والضفة مع بعضهما البعض، وإنتاج عناصر ثقافة موحدة للفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي. لقد كانت هذه المؤسسات من أهم الآليات المتوفرة فلسطينياً، إضافة إلى الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية والتجربة الاعتقالية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، لإعادة وصل اللحمة المجتمعية الفلسطينية للضفة والقطاع، والتي انقطعت بشكل كامل بين عامي النكبة والنكسة. ومن خلال المرور المشترك بالتجربة الأكاديمية - التعليمية من جهة، والنضالية ضد الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، وفرت هذه المؤسسات لمجموع الطلبة الضفيين والغزيين بنية ومناخاً موحدين، أنتجا بفعل الحياة والتجربة المشتركة تفاعلات وتفاهات عززت عملية ربط النسيج المجتمعي بروابط مشتركة ومتينة.

وعدا عن حالات الزواج العديدة القاطعة للجغرافيا والتي جاءت نتيجة التعارف خلال أعوام الدراسة الجامعية وأدت إلى إيجاد ترابطات أسرية غزيرة - ضفئية، نجم عن الحياة الجامعية المشتركة للطلبة الغزيين والصفيين بروز ائتلافات في المنظومات القيمية القاطعة للجغرافيا أيضاً، والتي بدأت تؤثر في المنطقتين بعد تخرّج الطلبة وعودتهم للتأثير المباشر في محيط تواجدهم. ومن خلال توالي أفواج خريجي هذه الجامعات وانتشارهم في مواقع ومناطق متعددة في الضفة والقطاع أصبحت تتراكم شبكة من العلاقات والاتصالات، وحتى التوجهات، التي بدأت تعطي مفعولاً إيجابياً على صعيد اختراق التحوصلات المجتمعية الموجودة والتوجهات القيمية السلبية السائدة، وتضخ مفاهيم جديدة عوضاً عنها. ومع أنه يجب أن لا يُبالغ بالأثر الإجمالي العام على تغيير البنية والتوجهات المجتمعية بأبعادها المختلفة، إلا أنه يجب أيضاً عدم إغفال أهمية أثر مؤسسات التعليم العالي على إعادة تكوين الشخصية الفلسطينية في الأرض المحتلة⁷⁵. ولهذا السبب فإن تقطيع أوصال التعليم العالي الفلسطيني وفصل مؤسساته بين الضفة والقطاع، وما ينجم عن ذلك من إعادة تحوّل الطلبة في المنطقتين، يؤدي بالحصلة إلى تكسير روابط كانت قد أنشئت وتمّ مأسستها وأعطت نتائج إيجابية في عملية التوحيد والتكامل المجتمعي الفلسطيني. فعن طريق الفصل الإسرائيلي وما يؤول إليه من منع الطلبة من التنقّل بين مؤسسات التعليم العالي بيسر وحرية، وإيجاد البدائل التعويضية الفلسطينية للإلتفاف على هذا الفصل عوضاً عن رفضه ومقاومته، تنتفي، مع الوقت، الحاجة للمطالبة الفلسطينية بضرورة وجود وصل جغرافي بين الضفة والقطاع، وهذا ما تريد إسرائيل تحقيقه في نهاية المطاف. فإسرائيل تريد فرض فصل بين الضفة والقطاع، يصبح أمراً واقعاً، فيتكيّف الفلسطينيون ويبدأون بإعادة ترتيب مجريات حياتهم بناءً على وجود هذا الفصل، فيتحوّل الأمر الواقع المفروض مع مرور الوقت إلى أمر قائم ومقبول به فلسطينياً.

75 Antony T. Sullivan, *Palestinian Universities Under Occupation* (Cairo: The American University Press, 1988), p.17 - 22.

لا تتوقف محاولة إسرائيل تحقيق مآربها على قطاع التعليم العالي فحسب، وإنما تتعداه إلى مختلف المجالات الأخرى لتُحقّق تكسيراً منهجياً ليس فقط للروابط المجتمعية، وإنما أيضاً لإلغاء الحاجة الفلسطينية لوجود ارتباط جغرافي بين الضفة والقطاع. وعلى سبيل المثال، كان الضفيّون والغزيّون حتى مطلع التسعينيات يعتمدون في المجال الصحي على البنية الصحية الفلسطينية الموجودة في مدينة القدس، والتي كانت الأكثر تطوراً في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد شكّل مشفى المقاصد الخيرية، إضافةً إلى المشفى الفرنسي والمُطلّع، مراكز تحويلية مهمة لمرضى الضفة والقطاع. ومع إغلاق القدس وفصلها عن سياقها ومحيطها المكاني، وفصل القطاع عن الضفة، بدأت الحاجة تفرض نفسها لتطوير البنية الصحية المنفصلة والمزدوجة في كل من الضفة والقطاع. وبالطبع فإن التكلفة المادية لهذه الازدواجية باهظة، وليس لها مبرر مقنع وكاف لو أن الضفة والقطاع على اتصال جغرافي فلسطيني مع بعضهما. وما يجري في القطاع الصحي ينطبق على مجرى الحياة الثقافية، إذ قلّما تجد هذه الأيام حياة ثقافية مشتركة للضفة والقطاع والقدس سوياً، بل أصبح في كل معزلٍ من هذه المعازل حياة ثقافية خاصة ومقتصرة بفعل الفصل على أهلها. وقد أصبح من النادر إقامة ندوة ثقافية يشترك فيها ضفيّون وغزيّون مع بعضهم البعض، إلا إذا كان المشارك يحمل بطاقة "الشخصية المهمة جداً" (V.I.P) أو استطاع الحصول على تصريح للتنقل لمدة يوم واحد. أما تبادل الزيارات الأسرية وعقد الزيجات "المشتركة" فقد تقلصت لدرجة لم تعد معها تُذكر.

إن هذا الانفصال الاجتماعي - الثقافي المفروض على فلسطينيي الضفة والقطاع ومدينة القدس له تبعات خطيرة جداً. فسياقات حياتية منفصلة، وبالتالي مختلفة، بدأت تتشكّل في كلٍ من هذه المناطق الثلاث. وقد يتحول الاختلاف إلى انفصال واستقلال إذا استمر الوضع على حاله. وإذا أُريد هندسة انفصال سياسي لمنطقتين تتبعان لشعب

واحد، فإن إيجاد سياقات اجتماعية - ثقافية مختلفة في كل منهما، إضافة إلى نمو مصالح اقتصادية خاصة ومنفصلة، يُشكّل أفضل أرضية خصبة لتحقيق هذا الانفصال السياسي.

المجال الاقتصادي: مع توقيع اتفاق أوسلو في الحديقة الخلفية للبيت الأبيض في واشنطن، انطلقت وعود وأحلام فلسطينية تُبنى وتُشرّ بانفتاح الفرصة لتحقيق رخاء اقتصادي سريع في الضفة والقطاع. وبدأ مسؤولون فلسطينيون بإطلاق سلسلة من التصريحات المتفائلة حول تحويل الأرض الفلسطينية المحتلة إلى "سنغافورة الشرق الأوسط"⁷⁶. ولكن مرور خمس سنوات على هذا التوقيع، ومع قرب انتهاء فترة المرحلة الانتقالية، يجد الفلسطينيون أن وضع اقتصادهم لم يبق على حاله السيئ في العام 1993، وإنما تدهور متراجعاً عن ذلك المستوى وازداد سوءاً. ومن المؤشرات على ذلك انخفاض معدل الدخل الفردي السنوي للفلسطيني الضفة والقطاع بنسبة تتراوح بين 25% و30% منذ ذلك الحين وحتى الآن⁷⁷.

كان المتوقع فلسطينياً من اتفاق أوسلو مختلفاً تماماً عن النتائج الحالية. فمن الناحية الاقتصادية، إبرم اتفاق في باريس بين الجانبين وأصبح فيما بعد بروتوكولاً ملحقاً بالاتفاقية المرحلية التي وقعت في واشنطن بتاريخ 1995/9/28. وقد نصّت ديباجة هذا البروتوكول على أنه "يضع ... أرضية العمل لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني ولممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطة التنمية وألوياته". كما وتضمنت الديباجة إقراراً باعتراف الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني "... بالروابط الاقتصادية لكل جانب مع الأسواق الأخرى، والحاجة لخلق بنية اقتصادية أفضل لشعبيهما ومواطنيهما"⁷⁸.

⁷⁶ علي الجرباوي، "حول معضلة السلطة الوطنية الفلسطينية"، دراسات عربية، 12/11 (أيلول/تشرين الأول 1995)، ص24.

⁷⁷ "إسرائيل حولت أوسلو إلى جبل يطوق العنق الفلسطيني"، صحيفة الأيام، (1998/9/5).

⁷⁸ مركز القدس للإعلام والاتصال، مصدر سبق ذكره، ص 262.

ونظراً للطبيعة المقيدة للاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، كان واضحاً أن هذه الديباجة تُفيد الجانب الفلسطيني أكثر من الجانب الإسرائيلي. فالاقتصاد الإسرائيلي عمل دائماً وفقاً لخطته وأولوياته، وكان له مخارجه على الأسواق الأخرى. ولكن مراجعة بنود الاتفاق الاقتصادي تُوضّح المسعى الإسرائيلي لفرض قيود اقتصادية على الفلسطينيين تحول دون تحرر اقتصادهم، وتتناقض بشكل كامل مع نصّ الديباجة التي ينطلق بها هذا الاتفاق.

ومن متابعة التطورات التي جرت خلال خمس سنوات على توقيع اتفاق أوسلو يتضح أن الخطط والأولويات الاقتصادية الفلسطينية لم يتمّ إحترامها، وأن الروابط الاقتصادية الفلسطينية مع الأسواق الأخرى لم تتحقق وما زالت تمرّ عبر البوابات والموافقات الإسرائيلية، وأن اقتصاد الأرض المحتلة المُتقل بالأعباء، أصلاً، تحولّ خلال هذه المرحلة إلى اقتصادين منفصلين بشكل شبه كامل؛ اقتصاد في قطاع غزة وآخر في الضفة الغربية، وكلاهما منفصل عن الوضع الاقتصادي المترجع لمدينة القدس المحتلة والمعزولة. ويخبر التفاؤل الفلسطيني نتيجة لذلك، ويتمّ اختزال توصيف الوضع الاقتصادي بعد خمس سنوات على اتفاق أوسلو باستنتاج صحيح من قبل مدير المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) أن "إسرائيل هي المستفيد الوحيد اقتصادياً من العملية السلمية"⁷⁹.

مع احتلال إسرائيل للضفة والقطاع العام 1967، وقع اقتصاد المنطقتين أسيراً لأطماع الاقتصادية الإسرائيلية. فسرعان ما اكتشف الإسرائيليون أن الأرض الفلسطينية المحتلة تُشكّل منجماً غنياً من الناحية الاقتصادية لإسرائيل. فهي توفر سوقاً استهلاكية محتكرة للبضائع الإسرائيلية، وتمدّ إسرائيل من ناحية أخرى بالعمالة الرخيصة والملائمة لتوسيع مجال اقتصادها وقدرته التنافسية. ولذلك حرصت سلطة الاحتلال الإسرائيلي منذ البداية على أسر الاقتصاد الفلسطيني وتكبير نموه عن طريق إتباعه للاقتصاد الإسرائيلي. ولتحقيق هذا الأمر قامت هذه السلطة باتخاذ سلسلة من الإجراءات المتكاملة في تقييدها لنمو

⁷⁹ "إسرائيل حولت أوسلو إلى جبل يطوق العنق الفلسطيني"، مصدر سبق ذكره.

الاقتصاد الفلسطيني. فمن جهة قامت بقطع الاتصال الاقتصادي الفلسطيني مع جميع الجهات الخارجية، بما فيها دول الجوار الجغرافي، وحصرت هذا الاتصال لئيمّ عن طريقها وبعد الحصول على التصاريح اللازمة منها. من جهة ثانية، قامت إسرائيل بإغلاق ذاتها على الاقتصاد الفلسطيني ومنعت تصدير المنتجات الفلسطينية إلى أسواقها خوفاً من المنافسة، وحصرت هذا التصدير أيضاً بضرورة الحصول على تصاريح مسبقة منها بذلك. وقامت، من جهة ثالثة، بفرض حصار وحالة خنق على تطوير البنية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة والقطاع، وخاصةً في المجالات التي يمكن أن تُشكّل تنافساً مع الاقتصاد الإسرائيلي. وعلى العكس، قامت سلطة الاحتلال باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتحويل الاقتصاد الفلسطيني المحاصر إلى رافد للاقتصاد الإسرائيلي، تابع له، ومعتمد عليه. وبالمقابل، قامت إسرائيل، من جهة رابعة، بإغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى انحسار الإنتاج الفلسطيني في مجالات متعددة والتعويض عن ذلك بازدياد التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل. وكان من نتائج تشويه الاقتصاد الفلسطيني واحتباس نموه ازدياد الاعتمادية الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي⁸⁰. وبدأ عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بالتزايد إلى حدّ وصوله قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية إلى قرابة 200 ألف عامل وفقاً للتقديرات غير الرسمية.

منذ مطلع التسعينيات بدأ مسلسل الإجراءات التصاعدية لإغلاق الضفة والقطاع عن إسرائيل بالتوالي تباعاً. وقد أدى هذا الإغلاق، الذي أخذ منحى جاداً حتى أصبح مُطبقاً منذ العام 1996، إلى توليد آثار غاية في السلبية على الاقتصاد الفلسطيني⁸¹. فعدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل تناقص، وتوقّف في أحيان تماماً، وعاد الآن ليصل أقلّ من نصف مستواه السابق لاندلاع الانتفاضة. وإضافة إلى زيادة البطالة عند الفلسطينيين، أدّى تناقص

⁸⁰ Haq-Al (Ramallah) A Nation Under Siege, Haq Publications -al (1990), pp. 407-450.

⁸¹ Middle East/Human Rights Watch, .op .cit, pp. 44 - 57.

عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل إلى تقليص المدخولات الفلسطينية وانحسار معدل الدخل الفردي السنوي بنسبة تُقارب الثلث خلال السنوات الخمس الأخيرة. وأدى الإغلاق، والإجراءات الإسرائيلية التي تمخضت عنه، إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني الهشّ والمحاصر أصلاً، فزادت من التقييدات المفروضة عليه، وأمعنت في إضعافه رغم وجود عملية سلام واتفاق اقتصادي دعت ديباجته إلى تقوية الاقتصاد الفلسطيني.

أخفت الآثار السلبية العميقة التي تحملها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة إغلاق الضفة والقطاع عن إسرائيل بين ثناياها الآثار السلبية الناجمة عن فصل الضفة عن القطاع وعدم تنفيذ حتى "المرور الآمن" الذي اتفق عليه بين الجانبين في الاتفاقية المرحلية. فقد اعتُبر الإغلاق، حتى من وجهة النظر الفلسطينية، السبب الرئيس للخسائر الكبيرة التي يتعرّض لها الوضع الاقتصادي الفلسطيني، ولم يتمّ التعرّض بشكل منفصل للآثار الاقتصادية السلبية لفصل الضفة عن القطاع. والغريب في هذا الأمر أن الجانب الفلسطيني الذي يريد إقامة دولة مستقلة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس يُشدّد على إبراز سلبيات إغلاق هذه "الدولة" المرتقبة عن إسرائيل. ومن الأجدى والأجدر فلسطينياً، ومن أجل تحقيق إقامة الدولة المستقلة، أن يتمّ التركيز على الوصل الجغرافي بين الضفة والقطاع، وأن تُفتح حدودهما على الأردن ومصر. عندئذٍ تقلّ اعتمادية الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل ويتحرّر من هيمنتها عليه.

نظراً لأن إغلاق المعابر الخارجية والداخلية للضفة والقطاع يُعتبر أساس انحسار وضعية الاقتصاد الفلسطيني، انصبّ جُلّ الاهتمام الفلسطيني عليه. ولذلك قلّما تجد معالجة فلسطينية منفصلة لما يؤدي إليه فصل الضفة عن القطاع من تقطيع أوصال هذا الاقتصاد إلى اقتصادين منفصلين. فمعظم الإحصائيات المتوفرة والتحليلات القائمة في الوزارات الفلسطينية المختلفة، مثل الزراعة والتجارة والصناعة، تنصّب على آثار الإغلاق، ولا تتطرق إلى نتائج الفصل إلا بالنزر اليسير، وكحواشٍ لعملية الإغلاق فق ط⁸².

⁸² بالرغم من العديد من المحاولات الجادة التي بذلتها من أجل الحصول على معلومات فلسطينية حول الآثار السلبية لفصل الضفة عن القطاع على الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنني لم أنجح في ذلك، فجّل المعلومات المتوفرة يتعامل بالأساس مع إغلاق الضفة والقطاع عن إسرائيل.

أدى إغلاق المعابر وعدم وجود وصل جغرافي بين الضفة والقطاع إلى عزل اقتصاد القطاع عن محيطه بالكامل، وخصوصاً عن سوق الضفة الذي كان من الممكن أن يُشكّل متنفساً لتصريف البضائع الغزوية، وبالتحديد للمنتجات الزراعية. وطريقة الوصل الوحيدة الموجودة بين المنطقتين ما تزال تتركز إلى الحصول على التصاريح الإسرائيلية، وتمرّ عبر الخضوع لإجراءات إسرائيلية تقييدية مشددة تحت ذريعة المحافظة على "الأمن" الإسرائيلي. فالبضائع التي تُنقل بين المنطقتين تحتاج للانتقال عبر المعابر من شاحنة إلى أخرى وفقاً لنظام "ظهر إلى ظهر"⁸³. والشاحنات الغزوية لا تستطيع الوصول إلى الضفة، وتضطر إلى التوقف عند المعابر حيث يجري تفريغ حمولتها إلى شاحنات تقف على الطرف المقابل.

ويجري تفتيش "أمّني" إسرائيلي دقيق للبضائع أثناء عملية نقلها من شاحنة إلى شاحنة أخرى. وبعد ذلك يتوجّب على الشاحنات أن تتجمع لتتطلق مختربة إسرائيل في قوافل تحرسها سيارة عسكرية إسرائيلية من الأمام وأخرى من الخلف. وإضافةً إلى التكاليف المرتفعة، والتي تُقدّر بحوالي 530 دولاراً أمريكياً لحمولة الشاحنة الواحدة، فإن التأخير والتفتيش على المعابر والانتظار للسير في القوافل غالباً ما يؤدي إلى حدوث تلف في البضائع، خصوصاً في المنتجات الزراعية والأدوية⁸⁴. ولأن الإجراءات مُعقّدة، والحصول على التصاريح الإسرائيلية اللازمة يتطلب جهداً كبيراً وصبراً عظيماً، فإن نقل البضائع بين المنطقتين يتناقص تدريجياً⁸⁵، وللدرجة التي لم يعد بالإمكان فيها التخطيط لتكاملية اقتصاد الضفة مع القطاع، بل على العكس، فإن الازدواجية أصبحت مرتكزاً اقتصادياً ضرورياً لاستمرار الحياة في المنطقتين.

⁸³ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، من ظهر إلى ظهر: واقع التجارة الفلسطينية على المعابر (القدس: وحدة دراسات القطاع الخاص، 1997)

⁸⁴ Human Rights Watch/Middle East, **op. cit.**, p.33.

⁸⁵ تدلّ أرقام التسويق والتصدير في وزارة الزراعة (قطاع غزة) على أن كميات الناتج الزراعي المنقولة بين المنطقتين تتناقص، وأنها بالأصل قليلة إذا ما قورنت بالكميات التي تُصدّر لأماكن أخرى.

لقد كان لفصل الضفة والقطاع عن بعضهما آثار سلبية بالغة الأثر على تطوير بُنية الاقتصاد الفلسطيني وفاعليته. فقد أدى وجود هيكليتين منفصلتين للجهاز البيروقراطي الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى تضخّم في أعداد العاملين في القطاع العام. وكانت نتيجة هذا التضخّم الذي وصل بعدد الموظفين في هذا القطاع إلى ما ينوف عن 100 ألف إلى أن تبتلع مخصصاتهم نسبة متزايدة من الدخل القومي. كما وأدى الفصل إلى زيادة كبيرة في تكلفة نقل المواد والبضائع بين المنطقتين، إضافةً إلى صعوبة تنقل المسافرين بينهما. وقد كانت لذلك كله آثار سلبية على مناخ وإمكانيات الاستثمار داخل الضفة والقطاع. فالمستثمر عندما لا يجد تسهيلات وحوافز تشجّع الاستثمار وتعطي مؤشرات إيجابية بإمكانية توقّع مردود ربحي مناسب يحجم عن القيام بهذا الاستثمار، ويتجه إلى مناطق أخرى أكثر جاذبية في هذا المجال.

أدى الفصل بين الضفة والقطاع، إضافةً إلى إغلاقهما عن إسرائيل، واستمرار تحكّم السلطة الإسرائيلية بالمعابر الخارجية التي تعزل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية عن العالم الخارجي، إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني. فمسيرة السلام لم تؤت بالأمال والتوقعات التي انطلقت معها، و عوضاً عن "سنغافورة الشرق الأوسط" تحولت المناطق الفلسطينية بفعل إجراءات الفصل والعزل الإسرائيلية إلى معازل مجزأة عن بعضها البعض، وتُعاني جرّاء هذا التجزؤ من مختلف التشوهات الممكنة في بُنية اقتصادها وهيكلته.

الأسباب الإسرائيلية الكامنة وراء فصل الضفة عن القطاع

مع أن اتفاق أوسلو الموقَّع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ 1993/9/13 يُحافظ على الوحدة الإقليمية للضفة والقطاع، وبالرغم من أن الاتفاقية الانتقالية الموقَّعة بين الطرفين بتاريخ 1998/5/28 تتضمن وجود "مرور آمن" بين الضفة والقطاع، إلا أن إسرائيل ماطلت طوال خمس سنوات في تنفيذ هذا "المرور الآمن" الذي يُجسّد، ولو جزئياً ومرحلياً، الوحدة الإقليمية الفلسطينية، ويضمن قدراً من حرية التنقّل والحركة الفلسطينية بين الشطرين الفلسطينيين، وعلى العكس من ذلك، أمعنت إسرائيل من خلال عدم تنفيذها لهذا الاستحقاق وتلكؤها في المفاوضات التفصيلية بشأنه من جهة، واتخاذها لإجراءات تقييدية أحادية الجانب تجاه الفلسطينيين من جهة ثانية، في التضييق على هذه الحرية، وللدرجة التي أدت إلى تكريس فصل الضفة عن القطاع، والذي جاء للمفارقة المظهرية مترافقاً مع عملية السلام. ولكن يجب الانتباه إلى أن هذا التصرف الإسرائيلي لا يَنم، في واقع الأمر، عن مفارقة جوهرية، بل يأتي مدروساً وضمن منهجية إسرائيلية مُخطّط لها سلفاً، الأمر الذي يؤدي به لأن يشكّل مخاطر حقيقية على إمكانية تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، ويتطلّب تنبّها فلسطينياً للنتائج السلبية التي من الممكن أن يؤدي إليها فرض الأمر الواقع على المستقبل الفلسطيني.

تضمّن اتفاق أوسلو مخاطر أساسية على الجانب الفلسطيني يجدر ذكر ثلاثة منها في هذا السياق⁸⁶. أولاً، أن هذا الاتفاق خلا من وجود مرجعية إلزامية خارجية لضمان تنفيذ بنوده الإجرائية، وخاصة ما يتعلق بالزام إسرائيل بتنفيذ تعهداتها المتضمنة في الاتفاق وفقاً

⁸⁶ علي الجرباوي، "تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله"، في إبراهيم أبو لغد وآخرون، إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي: آفاق الحاضر والمستقبل (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت: 1993)، ص 17 - 26.

للجدول الزمني المحدد. فالاتفاق فرض وجوب موافقة الطرفين على أي تحكيم خارجي، الأمر الذي عنى بالفعل أن بإمكان إسرائيل، كونها الطرف الأقوى في معادلة موازين القوى، أن تتحكم في مجريات العملية التفاوضية ونتائج العملية السلمية. وباختصار، أدى خلو الاتفاق من وجود مرجعية إلزامية خارجية إلى إلغاء فاعلية الضغوط الخارجية على إسرائيل وتحويل احتلالها للأرض الفلسطينية إلى نزاع بين طرفين لهما مطالب يجب التفاوض بشأنها. وبالتالي، أدى اتفاق أوسلو إلى إزاحة عبء الاحتلال عن إسرائيل دون إنهائه، وأصبح بإمكان الجانب الإسرائيلي أن يتصرف في موضوع المفاوضات وفقاً لما تمليه عليه المصلحة الإسرائيلية البحتة، ودون أدنى التفات إلى متطلبات الشرعية الدولية التي تعمدت إسرائيل إسقاطها من الاتفاق.

أما ثاني مخاطر اتفاق أوسلو فيتلخص بأنه ارتكز على وجود فترتين متلاحقتين داخل المرحلة الانتقالية، ولكن دون وجود ارتباط انسيابي بينهما يكفل أن تلحق الثانية بالأولى وفقاً للموعّد المحدد في الاتفاق. فقد كان من المفترض أن تبدأ فترة المفاوضات على الوضعية النهائية بعد ما لا يزيد عن ثلاث سنوات من بداية المرحلة الانتقالية، وعلى أن تنتهي خلال فترة لا تزيد على العامين لكي لا يزيد بذلك الزمن الكلي للمرحلة الانتقالية عن الخمس سنوات. ولكن نجد من الناحية الفعلية، ولعدم وجود التزام إسرائيلي أو إلزام لإسرائيل بالجدول الزمني المحدد في اتفاق أوسلو، أن الخمس سنوات المحددة قد شارفت على الانتهاء وفترة المفاوضات على الوضع النهائي لم تبدأ بعد لأن إسرائيل لم تُنفذ استحقاقات عديدة في الفترة الانتقالية.

وثالث مخاطر اتفاق أوسلو يتركز على ترك قضايا جوهرية بالنسبة للقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي عالقة لا يتم بحثها إلا في المفاوضات النهائية. فمواضيع القدس والاستيطان والحدود واللجئين والسيادة لا يتم التطرق لها طالما أن المفاوضات على الوضعية النهائية لم تبدأ بين الجانبين. ولذلك، فإن تأخير بدء هذه

المفاوضات من جهة، واستغلال الوقت لفرض واقع إسرائيلي يؤثر على مصير هذه القضايا مسبقاً من جهة ثانية، يصعب بشكل مباشر في تحقيق المصلحة الإسرائيلية، ويُبقي الجانب الفلسطيني رهينة لحين تبلور الموقف الإسرائيلي النهائي من الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

يجب الانتباه إلى أن إسرائيل منذ دخلت المسيرة السلمية في مؤتمر مدريد للسلام بقيت تُعاني من انقسام داخلي حول مدى وكيفية قبولها للالتزامات التي يجب أن تفي بها من أجل فتح المجال لتحقيق السلام والانفتاح في المنطقة. فإسرائيل تحتل أراضي عربية فوق استلابها الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني. وكان الموقف الفلسطيني/العربي قد تركز على ضرورة تنفيذ إسرائيل لمعادلة "الأرض مقابل السلام"، وترك الفلسطينيين يقررون مصيرهم بإقامة دولة على الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967، مع ما يتطلبه ذلك من مفاوضات وتفاهات، وذلك مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها. ولكن إسرائيل التي ما زالت منتشبة بانتصارها العسكري العام 1967، ومزهوة بإقامتها "جمهورية إسرائيل الثانية" التي توسعت من خلال الاستيطان اليهودي في الضفة والقطاع، إضافة إلى هضبة الجولان، لم تكن على استعداد لملاقاة المطلب الفلسطيني /العربي، بل رأت في المسيرة السلمية التي بدأت بعد تمزيق العالم العربي بسبب حرب الخليج الثانية فرصة سانحة لهندسة حل يقتنع من الفلسطينيين والعرب، وهم على حالتهم المتردبة تلك، مغنم جديدة تُضاف إلى إسرائيل المتوسعة، وكان على إسرائيل مقابل تحقيقها لمصالحها وأهدافها أن تظهر بمظهر يوحي أنها تتعاطى بشكل ما مع المطلب الفلسطيني/العربي.

ولكن الخلاف المركزي داخل إسرائيل كمن في ماهية هذا التعاطي، فهناك من القوى السياسية الإسرائيلية، وبالتحديد أوساط في حزب العمل والقوى المتحالفة معه، من أراد أن يتلاقى نسبياً مع المطلب الفلسطيني /العربي، وأن يتعامل مع معادلة "الأرض مقابل

السلام"، ولكن وفقاً للرؤية والطريقة الإسرائيلية، وكان موقف هذه القوى أن الفرصة السانحة لا تُعوّض وبالإمكان استخلاص نتائج إيجابية منها لإسرائيل التي لا تريد أن تتحول مستقبلاً إلى دولة ثنائية القومية. وبالمقابل، كانت قوى اليمين الإسرائيلي، وعلى رأسها التحالف الحكومي الليكودي برئاسة شامير حينئذٍ ومنتيا هو حالياً، تريد بالظاهر التماشي مع المناخ الدولي الداعم للمفاوضات، ولكنها تريد أيضاً إطالة أمد المفاوضات لسنوات طويلة قادمة، حرصاً منها على الحفاظ على الاحتفاظ بـ "أرض إسرائيل الكاملة". ومن منطلق هذا الحفاظ والاحتفاظ كانت هذه القوى مستعدة فقط لإعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً كان مناحيم بيغن قد وافق عليه في اتفاقيات كامب ديفيد. وبين الموقعين انقسم المجتمع الإسرائيلي داخلياً حول مسار وأهداف ونتائج المسيرة السلمية. وباختصار، بدأت مع انطلاقة المسيرة السلمية تتفاعل في إسرائيل رؤى ومصالح ومواقف متباينة، وصلت في حدتها درجة التعارض التام، وأدت لاحقاً إلى وقوع حادثة اغتيال رئيس الوزراء السابق اسحق رابين.

لقد كانت إسرائيل منذ دخولها المسيرة السلمية، ابتداءً من مؤتمر مدريد للسلام

ومروراً باتفاق أوسلو وحتى الآن، غير راغبة أو مستعدة لحسم أمرها بشأن متطلبات تحقيق السلام مع الفلسطينيين والعرب. ولذلك حاولت الدولة العبرية أن تماطل قدر الإمكان في هذا الشأن، وبدأت، وهي تتفاوض مع الفلسطينيين والأطراف العربية، تقوم بعملية مفاوضات ثانية مع الذات. ويمكن الإدعاء بأن هذه المفاوضات الثانية تفوق بأهميتها المفاوضات الأولى، إذ بناءً على حسم نتائجها يتحدّد الموقف الإسرائيلي في المفاوضات مع الأطراف العربية، وبالتحديد مع الجانب الفلسطيني⁸⁷. ويمكن القول أن وجود حسم في الموقف الإسرائيلي تجاه متطلبات تحقيق السلام مع الأردن، والذي تجلّى بإجماع شبه كامل بين القوى السياسية الإسرائيلية، كان السبب وراء عقد اتفاقية سريعة بين الطرفين. وبالمقابل فإن عدم وجود مثل هذا الحسم والإجماع الإسرائيلي بالنسبة لمتطلبات المسارين الفلسطيني

⁸⁷ علي الجرباوي، "البعد الفلسطيني - الإسرائيلي للصراع منذ أوسلو حتى الآن"، مصدر سبق ذكره، ص 15 - 16.

من جهة، والسوري - اللبناني من جهة أخرى، يُعتبر السبب الكامن وراء تعرّث التوصل إلى التسوية السلمية فيهما.

يتركز الخلاف الإسرائيلي بشأن التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني حول الأرض تحديداً، ومنها حول استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الشرعية المستلبة. فإسرائيل، بمجموع قواها السياسية، تريد التوصل إلى إنهاء القضية الفلسطينية عن طريق التوصل إلى تسوية سلمية مع الجانب الفلسطيني يتم بموجبها احتفاظ إسرائيل بأكبر رقعة من الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967. وإذا نحينا قضية القدس التي يوجد إجماع إسرائيلي بضمها إلى إسرائيل، فإن الاهتمام الإسرائيلي بشأن الأرض يتعلّق بعد ذلك بالضفة الغربية. فقطاع غزة منطقة صغيرة الحجم، معزولة وشديدة الكثافة السكانية الفلسطينية، وليس لها بالنسبة للإسرائيليين أهمية إستراتيجية خاصة، أو ادعاءات توراتية - تاريخية مهمة. ومع أن القطاع يضم ثمانية عشرة مستوطنة وحوالي أربعة آلاف مستوطن يهودي، وبرغم أنه يُعتبر سوقاً استهلاكية للبضائع الإسرائيلية وموطناً للعمالة الفلسطينية الرخيصة لسوق العمل الإسرائيلي، إلا أنه مع ذلك شكّل عبئاً ثقيلاً لإسرائيل تمّ ظهور كوامنه خلال الانتفاضة الفلسطينية. ولذلك يوجد في الموقف الإسرائيلي بالنسبة لمستقبل العلاقة الإسرائيلية بالقطاع إجماع أعرض من الموقف حيال مستقبل هذه العلاقة بالضفة الغربية. فقياديون عديدون من حزبي العمل واللكيود أعربوا مراراً عن الرغبة في التخلّص من عبء القطاع، وللدرجة التي تمنى فيها اسحق رابين ابتلاع البحر لغزة. أما الضفة الغربية فالخلاف بشأنها محتدم بين الإسرائيليين لما لها وفقاً لادعاءاتهم من أهمية إستراتيجية وأمنية واقتصادية، إضافةً إلى الادعاءات التوراتية - التاريخية. ناهيك عن أنها تُعتبر المجال الحيوي والأمني لمدينة القدس وللعلاقات الإسرائيلية - الأردنية، وأن حركة الاستيطان اليهودي فيها نشطة للغاية، وللدرجة التي أصبح فيها المستوطنون يشكّلون مجموعة ضغط

ذات أهمية وقدرة في الحياة السياسية الإسرائيلية⁸⁸، وبالتالي فإن الاهتمام الإسرائيلي بمستقبل الضفة الغربية يفوق بكثير ذلك الاهتمام بمستقبل قطاع غزة. ويمكن الجزم بأن رحي المعركة التفاوضية بين القوى السياسية داخل إسرائيل يتركز على تحديد مستقبل الضفة الغربية، وبالتالي فإن العملية التفاوضية مع الطرف الفلسطيني تتعلق بالأساس حول تحديد هذا المستقبل.

يأتي الإمعان الإسرائيلي المنهجي في تدعيم فصل الضفة وتكريسه عن القطاع خلال السنوات الخمس الماضية، ويجب أن يفهم، في هذا السياق؛ فمع أن البعض قد يشير، وبحق، إلى أن هذا الفصل يأتي تدعيماً لعزل القدس عن محيطها الفلسطيني وتكريس ضمها لإسرائيل، وأنه يجيء أيضاً كنتكتيك ضاغط على الجانب الفلسطيني في العملية التفاوضية، إلا أن دلائل كثيرة تشير أيضاً إلى وجود سبب سياسي إسرائيلي كامن وراء الفصل يتعدى الظواهر من الأسباب عمقاً وخطورة. فالإمعان في تدعيم وتكريس الفصل بين المنطقتين يحمل في ثناياه مواقف إسرائيلييين متكاملين. الأول تكتيكي، ويتلخص بمحاولة إسرائيلية لكسب الوقت وتأجيل اتخاذ قرار بشأن مستقبل المنطقتين حتى يتمّ التوصل إلى أكبر درجة إجماع داخل إسرائيل حول هذا الموضوع. والثاني إستراتيجي، ويتمثل بقيام إسرائيل، ووفق سياسة تراكم الخطوة خطوة، بالتحضيرات الضرورية لفتح المجال أمام فرض حنين مختلفين ومنفصلين جوهرياً، ولكن مع إبقاء ارتباطهما ببعض وظيفياً، على الضفة والقطاع. ويرتكز هذا المنظور الذي تحاول إسرائيل أن تبقى أبوابه مفتوحة أمامها على إمكانية تجزئة الحل السياسي للقضية الفلسطينية جغرافياً بين الضفة والقطاع، ولكن مع تمريره من خلال إيجاد اتصال وظيفي، وليس وصل جغرافي، بين المنطقتين. وإن تمكنت

⁸⁸ وفقاً لدراسة صادرة عن مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية ومدينة القدس 305 آلاف مستوطن، وعدد المستوطنات 152 مستوطنة. راجع:

lement and Land Confiscation PolicyThe Israeli Sett ,Land Research Center
(1997 ,Arab Studies Center :Jerusalem) in the West Bank and Gaza Strip

إسرائيل من تمرير هذا الحل فإنه يتيح لها أقصى إمكانية للاحتفاظ بأراضٍ ومصادر فلسطينية مع التخلص من عبء الفلسطينيين وإغلاق إمكانية تحويلها مستقبلاً إلى دولة ثنائية القومية.

لقد أصرّ الجانب الفلسطيني على تضمين الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، ابتداءً من إعلان المبادئ، مبدأ "الوحدة الإقليمية" للضفة والقطاع. ويبدو أن النجاح الفلسطيني في تحقيق هذا التضمين أدى إلى التزمين بأن الوضعية القانونية - السياسية المستقبلية للمنطقتين باتت متصلة وموحدة، ولا إمكانية تبنّت لفصلهما عن بعضهما. ولكن يبدو واضحاً أن فصل إسرائيل للمنطقتين جغرافياً، وما أدى إليه ذلك من تمزيق النسيج المجتمعي الفلسطيني على مختلف الصعد بين الضفة والقطاع خلال السنوات الخمس الماضية، يُبقي إمكانية "الفصل الإقليمي" واردة، ويستدعي لذلك القلق والاهتمام الفلسطيني.

إضافةً إلى الفصل الجغرافي القائم حالياً بين الضفة والقطاع، فإن التفاهات المعقودة بين الأطراف السياسية الإسرائيلية، وعلى رأسها قطبا العمل والليكود، تُبقي على إمكانية فرض "الفصل الإقليمي" كحلّ إسرائيلي محتمل للقضية الفلسطينية قائمة. ويجب الانتباه في هذا الصدد إلى المباحثات التي استمرت أشهراً بين سياسيين من حزب العمل وتكتل ليكود، إضافةً إلى ممثلين عن أحزاب سياسية إسرائيلية صغيرة أخرى، من أجل التوصل إلى اتفاق حول "الإجماع القومي عشية المباحثات حول الحلّ الدائم مع الفلسطينيين". وقد أدت هذه المباحثات التي قادها عن حزب العمل عضو الكنيست والوزير السابق يوسي بيلين، وعن تكتل ليكود عضو الكنيست والوزير اللاحق ميخائيل إيتان، إلى التوصل إلى اتفاق "حول التسوية الدائمة مع الفلسطينيين"⁸⁹. وبرغم أن هذا الاتفاق بقي حتى الآن محصوراً في إطار التفاهم غير الرسمي بين قطبي الأحزاب الإسرائيلية، إلا أنه مع

⁸⁹ نُشر نصّ الاتفاق في صحيفة الأيام، (1997/1/24).

ذلك بشكلٍ تصوّراً بالغ الأهمية حول المحدّدات الإسرائيلية العامة للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، ويعطي انطباعاً واضحاً حول التوجه الإسرائيلي العام فيما يخصّ هذه التسوية.

تضمّن الاتفاق المذكور جميع العناصر الإستراتيجية التي أوضحت معرفة بخصوص التسوية الدائمة مع الفلسطينيين. فبالنسبة للحدود يوجد في الاتفاق إجماع على عدم العودة لحدود العام 1967، وعلى أن يكون غور الأردن منطقة أمنية تحتفظ بها إسرائيل لتحميها من "... أي تهديد من الشرق". وفيما يتعلق بالاستيطان فإن الاتفاق ينصّ على أن "معظم المستوطنين ومستوطناتهم يعيشون تحت السيادة الإسرائيلية، من خلال المحافظة على التواصل الإقليمي بين هذه المستوطنات ودولة إسرائيل". أما بقية المستوطنات التي ستبقى خارج المنطقة التي ستضمّ إلى إسرائيل، فستحظى هي وسكانها "... بترتيبات خاصة ومُتفق عليها، في نطاقها يتمّ الحفاظ على مواظمتهم الإسرائيلية وعلى صلتهم كأفراد وكمجموعة بدولة إسرائيل. كذلك يحتفظون بحقهم بمعبّر آمن وحرّ إلى المناطق الواقعة تحت السيادة الكاملة لدولة إسرائيل". وفي كل الأحوال، لن تُوقّع إسرائيل على أي اتفاق "... يشمل التزاماً باقتلاع مستوطنات يهودية من أرض إسرائيل الغربية"⁹⁰. كما يُشدّد الاتفاق على بقاء القدس موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل، ويطلب أن يعترف الفلسطينيون بذلك مقابل اعتراف إسرائيل "... بمركز الحكم لدى الكيان الفلسطيني الذي سيتواجد ضمن حدود الكيان، وخارج الحدود البلدية الحالية للقدس"⁹¹. أما بالنسبة لقضية اللاجئين فيوجد في الاتفاق إجماع حول حقّ إسرائيل بمنع دخول لاجئين فلسطينيين إلى مناطق سيادتها.

⁹⁰ "أرض إسرائيل الغربية" تعبير لا يزال يظهر في إسرائيل حتى بعد توقيع اتفاق سلام مع الأردن، الذي يتمّ اعتباره بمثابة "أرض إسرائيل الشرقية"!

⁹¹ جرى تسريب أن مفاوضات سرّية جرت بين يوسي بيلين ومحمود عباس (أبو مازن) أفضت إلى اتفاق عُرف باسم وثيقة بيلين - أبو مازن، ينصّ على أن تكون أبو ديس مركز الحكم الفلسطيني في الضفة. ومن الجدير الانتباه أن أبو ديس تقع خارج حدود بلدية مدينة القدس المحتلة وفقاً للتحديد الإسرائيلي للحدود البلدية الموسعة للمدينة المقدّسة.

لكن هذا الإجماع يختفي ويبرز عوضاً عنه آراء مختلفة بشأن الكيفية التي سيتم من خلالها السماح للكيان الفلسطيني التعامل مع قضية اللاجئين. ومن هذه الآراء ما يقول بعدم فرض قيود على استيعاب الكيان الفلسطيني للسكان، بينما يُصرّ رأي آخر على فرض قيود في هذه المسألة مدة خمسة عشر عاماً. أما النقطة الخلافية الأبرز في الاتفاق، وهي ذات دلالة بالغة الأهمية لاستشراف ماهية أقصى إمكانية إسرائيلية متوقعة لحلّ القضية الفلسطينية عبر هذه "المسيرة السلمية"، فتتعلق بمصير الكيان الفلسطيني. فيعد تنفيذ وتسجيل قيود عديدة سنُفرض على هذا الكيان إسرائيلياً، جاء رأي بأن يتمّ "... الإعلان عن الكيان الفلسطيني دولة مستقلة"، في حين عرّف رأي آخر الكيان الفلسطيني "... على أنه أوتونوميا موسعة".

منذ أعلن عن وثيقة "الإجماع القومي" الإسرائيلي ركزت مياه عملية المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، بينما جرت مياه كثيرة تحت "جسر" الاستيطان. فقد استعلت حكومة نتياهو تعثر العملية التفاوضية لفرض وقائع مادية على الأرض الفلسطينية، خاصة في مدينة القدس والضفة الغربية. فالحكومة اليمينية الإسرائيلية تُسابق الزمن وتريد فرض التسوية النهائية عبر الاستيطان وليس عبر المفاوضات. وإذا أخذ بالاعتبار وجود إجماع إسرائيلي قديم حول ضرورة التخلي عن قطاع غزة التي تمنى لها رابين "الفرق بالبحر"، وعدم وجود ممر آمن يربط بين الضفة وغزة برغم أن اتفاق "إعلان المبادئ" ينصّ على "الوحدة الجغرافية" للأرض الفلسطينية، وفي ظل تعمق اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل وتحكمها بالعملية التفاوضية، ووجود زيادة في تقبّل الرأي العام الدولي والإسرائيلي لفكرة إقامة دولة فلسطينية، فإن تحقيق مواءمة "إجماع قومي" بين حزب العمل وتكتل ليكود بشأن مصير الكيان الفلسطيني المتفق على إقامته إسرائيلياً، قد يأتي عبر فرض تسوية مركّبة تحمل في ثناياها حلّين مختلفين ومنفصلين، ولكن متشابكين، للضفة والقطاع.

بينما بقي الفلسطينيون أسرى عملية مفاضلة غير مجدية بين حكومات رابين وبييرس ومنتياهو، كان الإسرائيليون يعملون على توحيد رؤاهم حول تحديد المصير الفلسطيني ضمن عملية التسوية الجارية. وبينما ظنّ الفلسطينيون أن المصير الفلسطيني واحد موحد للضفة والقطاع (مع الاعتراف الضمني بأن القدس بحاجة إلى معالجة خاصة)، وأن توحيد الرؤى الإسرائيلية بشأنه يعني بالضرورة وجود "وحدة جغرافية" بين المنطقتين، ويجعل التسوية أكثر قرباً ويسراً، جاء "الإجماع القومي" الإسرائيلي منقوصاً، إذ بقي الاختلاف حول تحديد ماهية الكيان الفلسطيني قائماً. وبينما اعتقد الفلسطينيون أن هذه النقطة الخلافية بين الإسرائيليين لا بدّ وأن تتلاشى في النهاية لصالح إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، فإن "الإجماع القومي" الإسرائيلي قد يتخطى هذه المسألة الخلافية عن طريق الاعتراف بها وقبولها منطلقاً للتسوية النهائية: أن المصلحة الإسرائيلية في الضفة الغربية من القوة والأهمية بحيث لا يمكن أن تُقارن بها في قطاع غزة. ومن هذا المنطلق، وإذا كان إغلاق ملف القضية الفلسطينية لا يمكن أن يتم سوى عن طريق إقامة دولة فلسطينية، وأن التأييد الدولي لإقامة هذه الدولة في ازدياد، فقد يكون مآل الحل التوافقي الإسرائيلي أن تقام هذه الدولة في قطاع غزة فقط. أما الضفة الغربية التي أُتخنت تقطيعاً واستيطاناً وأصبحت التجمعات السكانية الفلسطينية فيها تشكل معازل مفصولة بمستوطنات وشبكة طرق إستيطانية، فيكون مصيرها ضمن مثل هذا الحل التوافقي الإسرائيلي أن تبقى منطقة مُعوّمة السيادة يتم تقاسم الوظائف عليها بين إسرائيل والدولة الفلسطينية الغزية، وربما الأردن .⁹²

يمثل هذا الحل المُركّب، والذي قد يتشكّل بموجبه اتحاد كوندراي لإدارة شؤون الضفة الغربية بين الدول الثلاث، تحتفظ إسرائيل لنفسها من خلاله بالمسؤولية الكاملة عن

⁹² راجع بهذا الشأن: علي الجرباوي، "ماذا بعد التوقيع على بروتوكول الخليل"، السياسة الفلسطينية، 16/15 (صيف وخريف 1997)، ص 154 - 156.

الأمن الخارجي والمصادر والحدود الدولية (نهر الأردن) والتجمعات الاستيطانية. أما الدولة الفلسطينية الغزية فتمنح مسؤولية كاملة على السكان الفلسطينيين القاطنين في الضفة في إطار حكم ذاتي مُوسَّع يشمل مساحة تصل وفق تصور نتنياهو، ويوسي بيلين أيضاً، حوالي 50% من الضفة⁹³. أما الأردن فيمكن أن يتمّ مفاوضات قيامه بلعب دور وسيطي بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الحلّ الخاص المتعلق بمدينة القدس بمنحه فُسحة اقتصادية في الضفة الغربية، ربما تتطور لاحقاً إلى دور أكثر ترابطيةً وأشدّ عمقاً ضمن كونفدرالية مرغوبة دولياً لإيجاد حلّ عملي لمسألة توطين اللاجئين.

تستطيع إسرائيل من خلال الدفع باتجاه تحقيق هذا الحلّ المركّب حصد العديد من المكاسب الإستراتيجية بصورة مجتمعة. أولاً، التخلص من القضية الفلسطينية عن طريق إقامة دولة فلسطينية محدودة السيادة والاستقلال على أصغر بقعة ممكنة من فلسطين، ودون أن يتعرّض الأمن الإسرائيلي للخطر. فقطاع غزة منطقة معزولة جغرافياً ومغلقة أمنياً بشكل حصين وكامل. ثانياً، التخلص من كامل المسؤولية عن أكثر من مليون فلسطيني غزي، والتخلص أيضاً من تبعية استمرار وجود حوالي مليون ونصف المليون فلسطيني في "يهودا والسامرة"، إذ يصبح هؤلاء سكاناً قاطنين في الضفة ولكن تابعين قانونياً للدولة الفلسطينية الغزية، وبالتالي يغلق المجال أمام إمكانية تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية في المستقبل. ثالثاً، ضمان استمرار بقاء الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية فيها. ورابعاً، أن يتمّ كل ذلك بتوافق إسرائيلي عريض، وبصورة لا تُغضب اليمين الإسرائيلي الداعم للاستيطان في الضفة. إن مثل هذا الحلّ يُحقّق لإسرائيل كامل مبتغاه من عملية التسوية الجارية حالياً، ويبدو أنه في ظلّ المعطيات المرصودة حالياً يبقى احتمالاً قائماً ولا يجدر على الإطلاق تجاهله.

⁹³ صحيفة الأيام الفلسطينية، (1997/1/15).

بعد تبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتوقيع "إعلان المبادئ"، والدخول في مفاوضات تفصيلية بين الجانبين تقوم على أساس إيجاد تسوية سياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي خلال مرحلة انتقالية تمتد عبر خمس سنوات، ولكنها لم تكن - كما أصبح جلياً - مُحكمة النهايات، يبدو جلياً أن الجانب الفلسطيني ارتضى رسمياً إتباع سياسة "الخطوة خطوة" الكيسنجرية لتحقيق الهدف الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية و"عاصمتها القدس الشريف". ومع تعثر عملية المفاوضات التفصيلية بعد تقديم الجانب الفلسطيني خلالها متواليات من التنازلات الأساسية التي تؤثر سلباً على تحقيق هذا الهدف المعن من ناحية، إضافة إلى فرض الجانب الإسرائيلي وقائع مادية على الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967، وخاصة في القدس والضفة الغربية، من ناحية أخرى، فإن ذلك قد يقود من الناحية العملية إلى انحسار الخيارات الفلسطينية وتقلصها بشكل قسري باتجاه القبول المستتر بالأمر الواقع ومؤداه إقامة الدولة الفلسطينية على جزء يسير من فلسطين، وبالتحديد في قطاع غزة، ولكن بدون أن يؤدي ذلك إلى التخلي الفلسطيني عن الضفة الغربية، بل قبول توسع الحكم الذاتي الفلسطيني فيها والإبقاء على صلاحية الإشراف المباشر عليه بيد الدولة الفلسطينية في غزة. وإذا كان الاستنتاج الفلسطيني الرسمي بأن هذا الخيار يُشكّل المخرج الوحيد المتاح في هذه المرحلة للخروج من نفق هذه "المسيرة السلمية" التي أقحم الجانب الفلسطيني نفسه فيها دون الحصول على أية ضمانات تتعلق بالنتائج والنهايات، فإن القبول به، عندما يحين الوقت، يعتمد بشكل رئيسي على طريقة الإخراج. وقد يتمحور الإخراج عن طريق تبرير أن إقامة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، دون استثناء إمكانية توسعها في المستقبل لتشمل الضفة الغربية والقدس، سيكون خطوة مرحلية على الطريق، الأمر الذي يُبقي الهدف المعن قائماً، وخصوصاً أن "الحل المركب" يعطي الدولة الفلسطينية الغزبية دوراً وظيفياً واسعاً في الضفة الغربية. وإذا أخذ بالاعتبار أن القبول الفلسطيني باتفاق "إعلان المبادئ" العام 1994، وإقامة السلطة الفلسطينية محدودة الصلاحيات على منطقة محدودة من فلسطين العام 1994، قد بُرّر في حينه بأنه يأتي مستنداً ومنسجماً مع برنامج الحلّ مرحلي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1974،

فإن إمكانية تبرير قبول الأمر الواقع وإقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة على أساس أنها جزء من "العملية المرحلية" التي لا تستثني "استكمال المشروع الوطني" يبقى احتمالية واردة. وبخاصة إن ذلك لن يؤدي من وجهة النظر الفلسطينية الرسمية إلى "التفريط" بالضفة، بل إلى استمرار وضعها المعوم حالياً إلى فترة مستقبلية لاحقة.

بغض النظر عن المفاوضات التي من المفترض أن تجري لاستكمال عملية "إعادة انتشار" القوات العسكرية الإسرائيلية المحتلة في الضفة الغربية، يبدو أن الوضع ينساب تلقائياً باتجاه "الحلّ المركّب" إسرائيلياً. وما يدلّ على ذلك أن إسرائيل أبتقت وكرّست انفصال الضفة عن القطاع، وذلك برفضها المتواصل منذ خمس سنوات فتح "ممرّ العبور الآمن" بين المنطقتين. فمع أن "إعلان المبادئ" والاتفاقية المرحلية اللاحقة ينصّان على "الوحدة الجغرافية" للضفة والقطاع واتصالهما عبر هذا "الممرّ"، ورغم جميع المفاوضات التي جرت لتحقيق ذلك، إلّا أن هذا "الممرّ" لم يتحوّل إلى حقيقة واقعة، الأمر الذي يُستدلّ منه أن الإسرائيليين يضعون في اعتباراتهم الإستراتيجية إمكانية فرض حلّ منفصل لكل من المنطقتين. وما يُعزّز الاعتقاد أن إسرائيل مُعنة في هذا التوجه، وأنها تترك المجال أمامها مفتوحاً للقبول بإقامة دولة فلسطينية محصورة في قطاع غزة أنها أعلنت منذ فترة عن قرارها بتحويل نقطة عبور "إيرز - بيت حانون" التي تفصل القطاع عن إسرائيل من حاجز أمني إلى نقطة حدود دولية، وأنها ستقوم قبل حلول أيار من العام 1999 بتحويل الإشراف على هذه النقطة من الجيش الإسرائيلي إلى سلطة الموانئ والمعابر الإسرائيلية، وهي سلطة مدنية تُشرف على نقاط العبور الخارجية لدولة إسرائيل. وبالطبع، لم تُعلن إسرائيل عن أيّ توجه من هذا القبيل فيما يتعلق بالحواجز العسكرية التي تفصل الضفة عن إسرائيل، بل قامت بتحويل المعبر الذي يفصل الضفة الغربية عن المملكة الأردنية إلى نقطة عبور دولية تُشرف عليها سلطة الموانئ والمعابر الإسرائيلية المدنية.

إضافةً إلى هذه المؤشرات الإسرائيلية، فإن هناك أيضاً مؤشرات فلسطينية تصبّ في الاتجاه نفسه، ويمكن أن تكون ذات دلالة مهمة. فمقر الرئاسة الفلسطينية الرسمي يوجد في مدينة غزة، والمطار الدولي يُقام في قطاع غزة على صغر حجمه ومحدودية أراضيه

الزراعية وليس في الضفة. ولكن الأمر الأكثر دلالة وأهمية من ذلك يتمثل بإصدار جميع "جوازات - وثائق السفر" الفلسطينية الصادرة بموجب اتفاق "إعلان المبادئ" من مدينة غزة فقط، وليس من أي مكان آخر في الضفة الغربية، مع أن المدن الفلسطينية الرئيسية خاضعة بالكامل للسلطة الفلسطينية. فإن كانت إسرائيل تعدّ عدتها للقبول في وقت مستقبلي بالسيادة الفلسطينية على قطاع غزة، ولكن ليس على الضفة الغربية، فإن تحديد موقع إصدار "الجنسية" الفلسطينية منذ الآن يتلاءم مع ذلك التوجه. ومن هذا المنطلق فإن هذه الممارسة الفلسطينية التي تتم حتى الآن دون تبرير واضح ومقنع تحمل في ثناياها إمكانية وقوع الجانب الفلسطيني في مأزق قادم جسيم. فعلى افتراض تمكّن إسرائيل من فرض "الحلّ المركّب" بأن يُصبح قطاع غزة خاضعاً للسيادة الفلسطينية، بينما تبقى الضفة معومة السيادة، فإن جميع فلسطينيي الضفة سيصبحون من الناحية القانونية وبشكل فوري، نتيجة حملهم لوثيقة الجنسية الفلسطينية الصادرة من غزة، مواطنين من دولة مجاورة يقطنون مع غيرهم من مواطني دولة مجاورة أخرى (المستوطنين) في منطقة غير سيادية تخضع لإشراف وظيفي مُقسّم بين الدولتين. وبالتالي، تستحصل إسرائيل مباشرة على التساوي القانوني بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة، وتكون بذلك قد حققت ما يمكن أن يدعى بـ "ترانسفير قانوني" لفلسطينيي الضفة بدون أن تقوم بتحريكهم من أماكن سكنهم. فجميع فلسطينيي الضفة يصبحون من خلال فرض إسرائيل "الحلّ المركّب" مواطنين فلسطينيين يتبعون قانونياً للدولة الفلسطينية الغزيّة، بينما يستمرون بالسكن (مع غيرهم من مواطني دولة إسرائيل - المستوطنين) في الضفة. ويتحوّل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي سينحصر جرّاء ذلك حُكماً وبشكل تلقائي في الضفة من صراع قومي للشعب الفلسطيني المناضل لتحقيق حقوقه الوطنية الشرعية من إسرائيل، إلى نزاع عرقيّ بين مجموعتين اثنتين (عرب ويهود) تعيشان في منطقة واحدة (الضفة) وعليهما إيجاد السبل للتعايش فيما بينهما.

وبالمحصلة، تكون إسرائيل من خلال فرض الحلّ المركّب القائم على "الفصل الإقليمي" قد استولت على الضفة الغربية فعلياً، وتخلّصت بذات الوقت من تبعية فلسطينييها وإمكانية تهديدهم المستقبلي ليهودية الدولة العبرية. كل ذلك مقابل التنازل الفعلي من قبل إسرائيل عن السيادة على مساحة من فلسطين لا تتجاوز الأعشار في المائة. بذلك تكون

إسرائيل قد حققت تحت شعار "السلام" ما لم تتمكن من تحقيقه بواسطة الانتصار في الحروب واستمرار الصراع. أما بالنسبة للفلسطينيين فيكون هذا "السلام" قد كرس تفتيت مصيرهم جغرافياً وسياسياً، ولفترة قادمة لا يمكن التكهّن بطول مداها.

الاستخلاص

بعد مرور خمس سنوات على توقيع اتفاق أوسلو، وثلاث سنوات على توقيع الاتفاقية الانتقالية التي تنصّ على وجود "مرور آمن" بين الضفة والقطاع، وبرغم أن هذا المرور لا يصل المنطقتين ببعضهما جغرافياً، وإنما يؤدي إلى فتح المجال فقط أمام تواصل فلسطينيهما ببعض، إلا أن هذا "المرور الآمن" لم يتحقق بعد، بل بقيت الضفة مفصولة حتى الآن عن قطاع غزة، وبقي التواصل بين المنطقتين يخضع لإجراءات تقييدية إسرائيلية كثيرة. وقد أدى ذلك إلى الحدّ لأدنى الحدود من تواصل فلسطيني الضفة والقطاع، وأنتج منطقتين تتوافر لهما من الناحية الفعلية كل الاستعدادات اللازمة لتشكيل كيانين منفصلين عن بعضهما.

حتى لو تمّ الالتزام بتنفيذه إسرائيلياً، لا يكفي "المرور الآمن" للفلسطينيين بين المنطقتين لتحقيق الهدف الفلسطيني المتمثّل بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وعاصمتها مدينة القدس. بل يجب لتحقيق هذا الهدف أن يكون بين المنطقتين وصل جغرافي عن طريق إيجاد ممر فلسطيني لا تكون السيادة عليه إسرائيلية، وإنما تكون فلسطينية محددة بضرورة التوصل مع إسرائيل إلى اتفاق بشأن كيفية إقامة هذا الممرّ وتحديد إجراءات و ضمانات تشغيله⁹⁴. ومع أنّه قد يُعتقد فلسطينياً أن "المرور الآمن" المتفق عليه مع الجانب الإسرائيلي في الاتفاقية المرحلية يُعتبر إجراءً مرحلياً سينسب تلقائياً بعد إجراء المفاوضات النهائية مع إسرائيل إلى إقامة ممر فلسطيني يصل الضفة بالقطاع، إلا أن هذا الاعتقاد لا

⁹⁴ إضافة إلى إبراز أهمية الوصل الجغرافي بين الضفة والقطاع لإقامة الدولة الفلسطينية، يُقدّم راسم خمياصي تصورات متعددة بشأن كيفية تحقيق هذا الوصل. راجع مقالته: "ممر آمن أم تواصل جيوسياسي في الدولة الفلسطينية" مجلة الدراسات الفلسطينية، 33 (شتاء1998)، ص 26 - 52.

يستند إلى وجود ضمانات إسرائيلية بشأنه من ناحية، ولا يأخذ بأدنى اعتبار إمكانية أن يكون لإسرائيل أجندة مختلفة عن تلك المنبثقة عن الآمال والتوقعات الفلسطينية، من ناحية أخرى.

يجب الانطلاق في عملية التفاوض والتعامل مع إسرائيل من أن لها أجندة وأولويات وأهداف تتبع من نوايا تتعارض تماماً مع الأجندة والأولويات والأهداف الفلسطينية. وقد أثبتت العملية التفاوضية التي تمّ المرور بها خلال السنوات الخمس الماضية صحة هذه المقولة: فإسرائيل أعلنت مراراً أنها ضد إقامة دولة فلسطينية، خصوصاً إذا اشتملت على الضفة الغربية. ولكن قد تجد إسرائيل نفسها مضطرة في المستقبل، ومن قبيل الاستجابة للضغوط الممارسة عليها من مصادر مختلفة، للقبول بإقامة دولة فلسطينية محدودة الإمكانيات والصلاحية والمساحة الجغرافية. وقد يكون الإجراء الكامن لإسرائيل في موافقتها على إقامة مثل هذه الدولة يتمثل بأن ذلك يُغلق لها ملف القضية الفلسطينية بتشعباتها المختلفة، وعلى رأسها حقّ الفلسطينيين بالعودة بعد أن تمّ "تحقيق المصير". ولذلك فإن في إبقاء فصل الضفة عن القطاع وتكريسه إسرائيلياً، وعدم تنفيذ إسرائيل لـ "المرور الآمن" بين المنطقتين، دلالة على أن إسرائيل قد تكون أخذت هذه الإمكانيات بالاعتبار، وأبقت خياراً مريحاً وملائماً مفتوحاً أمامها كي تلجأ إليه مستقبلاً إن وجدت ذلك مناسباً.

عقد الجانب الفلسطيني العزم وأعلن النية عن اعتزامه إعلان تجسيد إقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود الأرض الفلسطينية التي احتلت إسرائيلياً العام 1967، وذلك في الرابع من أيار العام 1999، موعد انتهاء المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق أوسلو. ولكن هذا الإعلان، إن تحقق، سيأتي بالتأكيد والضفة الغربية ما تزال مفصولة إسرائيلياً عن قطاع غزة. ومن المتوقع بالطبع أن لا تُقدم إسرائيل منذ الآن وحتى الرابع من أيار العام 1999 على تنفيذ "المرور الآمن" (فكيف الأمر بالنسبة لممر فلسطيني يقطعها ويصل الضفة بالقطاع؟)، لأن في ذلك تسهياً للإعلان الفلسطيني المزمع والمعلن عنه منذ فترة بخصوص تجسيد الدولة الفلسطينية. ولكن عدم إقدام إسرائيل على هذا التنفيذ يجب

أن لا يُسارع بتفسيره فلسطينياً على أنها سترفض بشكل تلقائي القبول، ولو بشكل ضمني وكأمر واقع، بالدولة الفلسطينية المزمع الإعلان عن تجسيد إقامتها فلسطينياً. ومن الواجب فلسطينياً، ومن أجل أخذ جميع الاحتمالات بالاعتبار، أن يتم أخذ الحيطة والحذر من أن يكون لإسرائيل مصلحة مستترّة تدفع باتجاه إيصال الجانب الفلسطيني لهذا الإعلان. وعندما يتم، وتقوم إسرائيل باتهام الجانب الفلسطيني بإلغاء اتفاق أوسلو من جانب واحد، تقوم من جهتها بترك الوقائع تتطور كأمر واقع، وبالتالي تدفع باتجاه أن يصبح قطاع غزة دولة فلسطينية بشكل تلقائي، ودون أن تضطر للاعتراف الرسمي السريع بذلك. وستقوم الدولة العبرية وهي تستكمل اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تتعلق بمصير الضفة الغربية بالدعوة لاستكمال المفاوضات مع الجانب الفلسطيني حول الترتيبات التقاسمية للوظائف فيها. وقد يأتي في ذلك الوقت، و فقط ضمن المفاوضات على تنظيم علاقة الدولة الفلسطينية الغزوية بملحقاتها في الضفة الغربية، "التنازل" الإسرائيلي بقبول تنفيذ "مرور آمن" بين الضفة والقطاع، ليحلّ بشكل دائم مكان الممر الآمن المقترض والمطلوب بينهما من أجل تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية على أراضيها معاً. عندئذٍ، وفي حالة أن تمّ هذا السيناريو، سيقع الجانب الفلسطيني في مأزق حقيقي، وسيواجه امتحاناً عصبياً يجب أن لا ندعي منذ الآن القدرة على تخطيه ببسر وسهولة. بل يجب أن يتم الاستعداد لمواجهة هذا السيناريو منذ الآن، حتى وإن اعتقد البعض منّا باستحالته وبُعد إمكانية وقوعه.

في بحث التفاصيل الدقيقة وإيجاد الأجوبة والحلول المسبقة لها تكمن القدرة على التفكير والتخطيط الاستراتيجي، والإعلان عن تجسيد إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع (وعاصمتها القدس) دون وجود اتصال جغرافي فلسطيني مباشر وحرّ بينهما يحتاج إلى كلّ ما يمكن تجميعه من تفكير وتخطيط إستراتيجي، وذلك لئلا يؤدي هذا الإعلان إلى نتائج عكسية لم يتمّ من الأساس توقعها والاستعداد لها فلسطينياً.